

المجلة الاجتماعية القومية

استطلاع الرأى حول مشروع قانون بتعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية — أمانى قنديل

البدايات المبكرة فى تاريخ قياس الرأى العام — ناهد صالح

سقوط النماذج الأساسية وتحدى حوار الحضارات (بالإنجليزية) — السيد يسين

قادة الرأى : المفهوم والمنهج — هويدا عدلى

الأصول اللغوية للبنائية : دراسة فى المفهومات — أحمد أبوزيد

حقوق الإنسان بعد الحرب الباردة (بالإنجليزية) — أحمد خليفة

المسوح الدائمة — عبير صالح

قراءة فى أعمال المؤتمر الدولى الثامن للجمعية الدولية لعلم الاجتماع الريفى — سهير لطفى

المجلد التاسع والعشرون　　العدد الثانى　　مايو ١٩٩٢

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

ريد الزمالك – القاهر
رقم بريدى ١١٥٦١

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. أحمد أبو زيد
أنثروبولوجى

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .
٢ – يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
٤ – يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتر مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة.
٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

* ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
* وتكون المراسلات على العنوان التالى :
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ،
رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

الصفحة

اولا : بحوث ودراسات

استطلاع الرأى حول مشروع قانون بتعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية	أمانى قنديل	١
البدايات المبكرة فى تاريخ قياس الرأى العام	ناهد صالح	٢٩

ثانيا : مقالات فى النظرية والمنهج والتطبيق

سقوط النماذج الأساسية وتحدى حوار الحضارات (بالإنجليزية)	السيد يسين	١٧٤
قادة الرأى : المفهوم والمنهج	هويدا عدلى	٥٩

ثالثا : من مفهومات العلوم الاجتماعية

الأصول اللغوية للبنائية : دراسة فى المفهومات	أحمد أبوزيد	٨٣

رابعا : من حقوق الإنسان

حقوق الإنسان بعد الحرب الباردة (بالإنجليزية)	أحمد خليفة	١٨٢

خامسا : عرض كتاب

المسوح الدائمة	عبير صالح	١٢٧

سادسا : مؤتمرات

قراءة فى أعمال المؤتمر الدولى الثامن للجمعية الدولية لعلم الاجتماع الريفى	سهير لطفى	١٤٧

المجلد التاسع والعشرون　　العدد الثانى　　مايو ١٩٩٢

رقم الإيداع ١٦٥ / ١٩٩٢
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

استطلاع الرأى
حول مشروع قانون بتعديل العلاقة الإيجارية
بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية *

أمانى قنديل

الهدف من إجراء هذا الاستطلاع هو التعرف على آراء الملاك والمستأجرين والملاك المستأجرين ، فى المقترحات التى تضمنتها مشروعات قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية . وقد تضمن الاستطلاع فى شقه الأول عينة من الفئات المذكورة بالوجهين البحرى والقبلى بلغت ١٨٥٦ مفردة . ثم توجه استطلاع الرأى فى شقه الثانى إلى عينة من النخبة بالقاهرة والأقاليم (خبراء ومتخصصون وأعضاء أحزاب سياسية ومجالس شعبية تمثيلية) للتعرف على آرائها فى نفس المقترحات. وقد وصل حجم هذه العينة إلى ٥٠٢ مفردة ، موزعة على عدة فئات .

مقدمـــة

فى عام ١٩٩١ ، طرحت مشروعات قوانين لتعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية ، وذلك من جانب كل من الحزب الوطنى الديمقراطى والمجالس القومية المتخصصة . وقد اتجه مضمون هذه المشروعات – مع الاختلاف بينها – نحو عدة أبعاد رئيسية ، من أهمها ماتعلق برفع القيمة الإيجارية ، وتحديد مدة لسريان عقد الإيجار ، ووضع ضوابط على امتداد عقد إيجار الأرض الزراعية لورثة المستأجر الأصلى بعد وفاته ، وحق المالك فى التصرف فى أرضه وتعويض المستأجر .

* تتكون هيئة استطلاع الرأى من الدكتور أحمد حسن ، مستشار بمعهد التخطيط القومى ، الدكتورة أمانى قنديل ، خبير أول بقسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الدكتور منصور مغاورى ، خبير بقسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . وشارك فى الاستطلاع المستشار سرى صيام حتى مرحلة الانتهاء من إعداد استمارتى الاستطلاع .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٢ .

ودون دخول فى تفاصيل المقترحات سابقة الذكر ، فإنه بمجرد الإعلان عنها والبدء فى مناقشتها داخل الأحزاب السياسية ، ومجلس الشعب ، تفجرت مناقشة قضية العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية . وبالطبع لم يقتصر النقاش والجدل حول النقاط التى طرحتها مشروعات القوانين ، وإنما امتد إلى العلاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية من جانب ، ثم العلاقة بينها وبين اعتبارات العدالة الاجتماعية من جانب آخر . وقد تمثلت أطراف النقاش فى أصحاب المصلحة - من الملاك والمستأجرين - والخبراء والمتخصصين ، والأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية والمنتديات العلمية والثقافية . وعكست وسائل الإعلام - خاصة الصحافة القومية والحزبية - مختلف الآراء والاتجاهات ، حول هذه القضية الهامة .

وكان من الطبيعى أن يبادر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - إدراكا منه لخطورة القضية وارتباطها بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية - بالإسهام فى ترشيد هذه السياسات ، من خلال استطلاع رأى الأطراف المعنية . والجدير بالذكر أن المركز قام فى عام ١٩٨٦ حين طرح الحزب الوطنى الديموقراطى مقترحاته الأولى لإعادة تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين باستطلاع آراء عينة من ملاك ومستأجرى الآراضى الزراعية فى المحاور المختلفة لتعديل العلاقة الإيجارية بين الطرفين [١] . إلا أن إثارة قضية تعديل هذه العلاقة ، فى عام ١٩٩١ ، قد ارتبطت بمشروعات قوانين أكثر نضجا وتحديدا مماسبقها ، كما ارتبطت بتوسيع نطاق مناقشة المقترحات المطروحة ، مع وضوح وتبلور نية صانعى السياسات نحو اتخاذ إجراءات تشريعية (خلال عام ١٩٩٢) تكفل تعديل العلاقة الإيجارية .

وهكذا دخلت هيئة استطلاع الرأى فى سباق مع الزمن ، منذ أكتوبر ١٩٩١ وحتى مايو ١٩٩٢ حين صدر التقرير الأول والثانى - لإخراج نتائج الاستطلاع وتوفيرها أمام صانعى السياسات ، وبهدف ترشيد عملية صنع القرار .

وقد اتجه استطلاع الرأى فى جانبه الأول نحو التعرف على آراء عينة من الملاك (المؤجرين وغير المؤجرين) والمستأجرين (نقداً ومزارعة) والملاك المستأجرين، فى المقترحات الرئيسية التى تضمنتها مشروعات القوانين التى طُرحت معالمها فى عامىّ ١٩٩١- ١٩٩٢ . وقد شمل هذا الاستطلاع - الذى طبق فى شهرى فبراير ومارس (عام ١٩٩٢) - ١٨٥٦ مفردة موزعة على الفئات سابقة الذكر ، فى

ثمانى عشرة قرية من قرى ست محافظات بالوجهين البحرى والقبلى .

واتجـه استطـلاع الـرأى فى جانبـه الثانـى نحـو نخبـة من الخـبراء والمتخصصين والمسئولين ، الذين يسمح لهم تخصصهم العلمى أو تفاعلهم المباشر مع القضية بإبداء الرأى فى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، التى تتضمنها هذه القضية الشائكة . وقد شمل هذا الاستطلاع ٥٠٢ مفردة ، موزعة على القاهرة والمحافظات الست التى شملها الاستطلاع فى جانبه الأول ، وقد تم تطبيقه فى نفس الفترة الزمنية (فبراير ، مارس ١٩٩٢) .

ويناقش هذا المقال ، فى إطار مقارن ، النتائج الرئيسية لاستطلاع رأى الملاك والمستأجرين ، واستطلاع رأى النخبة ، فى المقترحات الرئيسية التى استهدفت تعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية .

وقبل طرح النتائج الرئيسية لاستطلاع الرأى ، من المهم أن نتعرض بإيجاز لنقطتين : أولاهما ، المناخ السياسى والاجتماعى والثقافى الذى نوقشت فى إطاره هذه القضية الهامة . وثانيتهما ، الإجراءات المنهجية للاستطلاع . وبعد ذلك نناقش بقدر من التفصيل النتائج الرئيسية لاستطلاع الرأى .

المناخ الذى أحاط بمناقشة وطرح قضية تعديل العلاقة الإيجارية

احتلت قضية تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية مكانة أساسية فى تطور التاريخ المصرى . وهى مكانة لاترتبط بالمسألة الزراعية فحسب ، وإنما ترتبط بالتطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الذى شهده المجتمع المصرى عبر التاريخ . إن تنظيم هذه العلاقة يحدد مجموعة من الحقوق والالتزامات المتشابكة بين الناس فيما يتعلق بتملك الأرض واستغلالها . وليس من المبالغة القول بأن دراسة تنظيم العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأرض الزراعية يفتح الباب لدراسة تطور النظام السياسى المصرى ، وسياساته الاجتماعية والاقتصادية ، كما يفتح الباب لدراسة الخريطة الاجتماعية ، والتفاعلات بين أطرافها وتغير أوزان القوى الاجتماعية .

يلقى المدخل السابق الضوء على طبيعة القضية التى نتصدى لها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابكة ، وهو الأمر الذى يفسر حساسية الموضوع والصعوبات التى تواجه تناوله . وفى هذا المقام يصعب تناول تطور تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية ، بشكل يسمح

بإدراك التطور العميق الذى لحق بأبعاد هذه العلاقة عبر الفترات الزمنية المتلاحقة . ولهذا نكتفى بإلقاء الضوء على بعض المعالم الرئيسية التى صاغت فى النهاية المناخ الذى أحاط بطرح القضية عام ١٩٩١ ، والبيئة التى شكلت الاتجاهات إزاءه :

١ – كان لقانون الإصلاح الزراعى آثار عميقة على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، فقد مس ٦٠٪ من الأرض الزراعية ، تعمل عليها وتعيش فيها ٧٠٠,٠٠٠ أسرة مصرية ريفية [٢] . فقد حدد القانون – سابق الذكر – قيمة الإيجار بسبعة أمثال الضريبة ، ووضع قواعد المشاركة أو المزارعة ، وأكد الحماية القانونية للمستأجر ضد الطرد .

٢ – بالرغم من التطورات السابقة التى شهدتها حقبتا الخمسينيات والستينيات ، فإن مجئ السبعينيات لم يواكبه تنمية زراعية أفضل أو أوضاع اجتماعية واقتصادية أرقى لغالبية سكان الريف . وارتبطت هذه الفترة بمتغيرات دولية وإقليمية أثرت بالسلب على التنمية الزراعية وتركيبة وعلاقات القوى الاجتماعية والاقتصادية . وفى هذا الإطار حدث العديد من الاختلالات والاضطرابات فى سياسة الغذاء والسياسة السعرية وسياسة التوريد والتسويق والتعاونيات واتجاهات استغلال الأرض الزراعية .

٣ – فى هذا المناخ تبلور اتجاه يدعو إلى ضرورة إعادة النظر فى القوانين التى تحكم العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأرض الزراعية ، استنادا إلى ضرورة إعادة التوازن لهذه العلاقة وعدم ترجيح مصالح فئة (المستأجرين) على حساب الأخرى (الملاك) . كذلك استند هذا الاتجاه – الذى أخذ يتصاعد تدريجيا منذ النصف الثانى للسبعينيات – إلى أن تصحيح العلاقة الإيجارية من شأنه أن يؤثر إيجابا على التنمية الزراعية فى مصر . وكان من المظاهر المبكرة لهذا الاتجاه ، تقرير شعبة الإنتاج الزراعى بالمجالس القومية المتخصصة ، ثم مشروع قانون تقدم به بعض أعضاء مجلس الشعب (عام ١٩٨٣) بزيادة القيمة الإيجارية إلى ١٠ أمثال الضريبة السارية وحق المالك المؤجر فى إنهاء عقد إيجار الأرض الزراعية .

٤ – رغم بروز الاتجاه بتعديل العلاقة الإيجارية وتصاعده تدريجيا منذ النصف الثانى من السبعينيات ، إلا أنه لم يشهد مثل هذا النقاش والجدل الذى ارتبط بطرح الحزب الوطنى الديموقراطى عام ١٩٨٦ لمقترحاته التى استهدفت تنظيم العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأرض الزراعية . وقد تضمن تقرير الحزب حول ضرورة إحداث التغيير [٣] اتساع الفجوة بين

الإيجار النقدى الذى يحصل عليه المالك وبين القيمة الحقيقية للأرض ، بحيث أصبحت العلاقة الإيجارية "جائرة" وتسير فى صالح المستأجر . وأشارت مقترحات الحزب ، بخصوص ضرورة تعديل العلاقة الإيجارية ، إلى أن المدة القانونية الواجب مراعاتها فى إبرام عقود الإيجار تركت مفتوحة ، تتجدد تلقائيا طالما أن المستأجر يفى بالتزاماته ، وهو مايعد مساسا بحقوق المالك للتصرف فى أرضه . وبإيجاز ذهب تقرير الحزب عام ١٩٨٦ إلى أن العلاقة الإيجارية تتسم بعدم وجود عدالة فى توزيع الأعباء والفوائد بين طرفى العلاقة ، مما انعكس سلبا على قطاع الزراعة .

وقد تركزت مقترحات لجنة الزراعة بالحزب – فى ذلك الوقت – فى ضرورة تحديد مدة لسريان عقود الإيجار ، ورفع القيمة الإيجارية إلى ١٥ مثل الضريبة ، وعدم توريث عقد الإيجار إلى أبناء المستأجر (إلا بشروط محددة) ، وحق المالك فى التصرف فى أرضه مع تعويض المستأجر ، وأخيرا فقد ذهب إلى ضرورة الالتزام بنظام المزارعة باعتباره الأسلوب الأكثر إيجابية فى توزيع الأعباء وفى تنمية الزراعة . وبناء على ذلك تصاعد النقاش والجدل حول مشاكل القانون السارى فى ذلك الوقت ، ومدى فعالية الاقتراحات المقدمة لمواجهتها ، وبدا أن هناك قضايا خلافية عديدة بين كافة الأطراف ، وأن حدود الاتفاق فيما بينها محدودة للغاية (تركز فى ضرورة رفع القيمة الإيجارية) .

٥ – انخفضت حدة مناقشة قضية العلاقة الإيجارية بعد مايقرب من عام على إثارتها ، بسبب تأكيد صانعى السياسات على أن القانون لن يخرج إلى النور إلا بعد دراسة مستفيضة ، وأن المقترحات سالفة الذكر لاتزيد عن اجتهادات لم تكتسب الصفة الرسمية بعد . ولهذا تجمدت القضية لفترة (١٩٨٧ – ١٩٩١) ، ولكن استمر طرحها بأشكال مختلفة من جانب بعض الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية (المعنية بالزراعة خاصة) ومن جانب الصحافة . إلا أن النقاش حولها قد تصاعد مرة أخرى بطرح مشروعات قوانين تستهدف تعديل العلاقة الإيجارية ، من جانب كل من الحزب الوطنى الديموقراطى والمجالس القومية المتخصصة . وارتبط بذلك تصريحات رسمية أصدرها بعض المسئولين – بأنه لن ينتهى عام ١٩٩٢ إلا وتحسم قضية تعديل العلاقة الإيجارية . كذلك شهد مجلس الشعب مناقشات مستفيضة وضغوطا عديدة تستهدف "تحرير" العلاقة الإيجارية ، خاصة مع تبنى الدولة لسياسة "التحرير" الاقتصادى .

وفى هذا السياق قد يكون من المهم التعرف على طبيعة المناخ الثقافى الذى نوقشت فى إطاره هذه القضية الهامة ، وكان له تأثير واضح فى صياغة الآراء تجاهها . وتتلخص أهم ملامح هذا المناخ فيما يلى :

١ - اهتمام مكثف من جانب وسائل الإعلام بمناقشة الأبعاد المختلفة لقضية العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأراضى الزراعية ، والتعديلات المقترحة لها ، من خلال مقالات الرأى والتحقيقات والمتابعة الخبرية .

٢ - اتجاه كثير من الآراء - التى طرحت عبر وسائل الإعلام خلال فترة تطبيق الاستطلاع - إلى التركيز على الأبعاد القانونية للقضية ، والضغط على صانع القرار للإسراع نحو إصدار القانون الجديد (أو تعديلاته) . كذلك اتجه كثير من الآراء - فى مناقشتها للأبعاد الاجتماعية - نحو الانحياز الواضح إلى جانب أحد أطراف العلاقة الإيجارية (الملاك أو المستأجرين) ، والقليل منها هو الذى سعى إلى تحقيق التوازن بين مصالح الطرفين .

٣ - اتفقت الغالبية العظمى من الآراء على ضرورة زيادة القيمة الإيجارية ، لكنها اختلفت فيما بينها حول تحديد القيمة الإيجارية المناسبة ، وحول حق المالك فى التصرف فى أرضه ، وانتقال عقد الإيجار إلى ورثة المستأجر

٤ - حرص مجلس الشعب على توسيع دائرة مناقشة مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة ، فعقد سلسلة من جلسات الاستماع (من نوفمبر ١٩٩١ وحتى مارس ١٩٩٢) شارك فيها ممثلو الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ذات الصلة بالموضوع ، والهيئات الحكومية وغير الحكومية، والكتاب والمفكرون والخبراء [٣] . وقد اتفقت جميع الآراء على ضرورة تعديل العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأرض الزراعية ، "بمايتمشى والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، على أن يكون التعديل بصورة تدريجية" . واتجهت غالبية الآراء - وفقا لمذكرة لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب - نحو رد الأراضى المؤجرة بالكامل للملاك بعد فترة انتقالية تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات ، ترتفع خلالها القيمة الإيجارية ، ثم تخضع بعد ذلك للأحكام الواردة فى القانون المدنى مع تعويض المستأجر . كذلك اتجهت غالبية الآراء - فى جلسات استماع مجلس الشعب - نحو إنهاء عقود الإيجار الحالية بعد فترة انتقالية (٣ - ٥ سنوات) ، وتحديد مدة العقد بثلاث سنوات ، وفى حالة وفاة المستأجر ترد كامل المساحة إلى المالك

المؤجر مع تعويض الورثة بمحصول موسم زراعى ، واتجهت الآراء نحو وضع قواعد قانونية لاستكمال الورثة مدة العقد . وعلى الجانب الآخر فقد ذهب حزب التجمع - وفقا لما ورد فى المذكرة سالفة الذكر - نحو الموافقة على رفع القيمة الإيجارية فقط واستمرار العلاقة على ماهى عليه ، ويورث العقد فى كل المساحة لمن يمتهن الزراعة فقط من ورثة المستأجر . كذلك اتجه حزب التجمع نحو الموافقة على تحويل عقد الإيجار النقدى إلى مزارعة بموافقة طرفى العلاقة وليس المالك فقط (كما ذهبت الآراء الأخرى).

يمثل ماسبق الملامح العامة التى شكلت البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية ، والتى أثرت فى صياغة الاتجاهات إزاء قضية العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الأرض الزراعية . والملامح السابقة على أهميتها ، تمس المصالح الحيوية لطرفى العلاقة (الملاك والمستأجرين) ، وهو ماأدى إلى عدم الاقتصار على استطلاع رأى أصحاب المصلحة فقط ، ولكن استطلاع رأى نخبة من الخبراء والمتخصصين . وهو مايدفعنا إلى تناول سمات عينة الاستطلاع وكيفية اختيارها والصعوبات التى واجهت العمل الميدانى .

الإجراءات المنهجية للاستطلاع

١- اختيار العينة

تم ترتيب المحافظات فى كل من الوجهين البحرى والقبلى ترتيبا تنازليا وفقا لمجموع عدد الحيازات المستأجرة بالنقد وبالمشاركة ، ووفقا لعدد الحيازات المختلطة (التى تتكون أرضها من جزء يملكه الحائز وجزء آخر يستأجره) . وقد اعتمدت هذه الجداول الشاملة على بيانات التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١ ، وأدى الاعتماد على هذا المعيار إلى اختيار المحافظات التى يتركز فيها الجمهور المستهدف ، وهم ملاك ومستأجرو الأرض الزراعية . ومن ثم توفر لدينا المحافظات الأربع التالية - فى الوجه البحرى مرتبة تنازليا وهى : الغربية ، والشرقية ، والمنوفية ، والبحيرة . وقد اتفقت هيئة الاستطلاع على استبعاد محافظة الشرقية ، واختيار محافظة البحيرة نظرا لأن المحافظة الأولى (الشرقية) سبق أن شملها استطلاع الرأى حول ذات القضية ، الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٨٦ . يضاف إلى ذلك صغر الفارق بين مجموع عدد الحيازات المستأجرة والمختلطة بها (٧٨٣٧٢ حيازة) ومجموع عدد الحيازات

المستأجرة والمختلطة فى محافظة البحيرة (٧٠٧٢٣ حيازة) . وفى مرحلة تالية استبدلت محافظة البحيرة بمحافظة الدقهلية التالية لها (وفقا للمعيار الذى استندت عليه هيئة الاستطلاع) ، وذلك بسبب أحداث السيول بزاوية عبد القادر ، بمحافظة البحيرة.

وقد أسفر تطبيق معيار حجم الحيازات المستأجرة والمختلطة فى محافظات الوجه القبلى ، عن اختيار المحافظات الأربع التالية : المنيا وسوهاج وأسيوط وبنى سويف . وعلى الرغم أن محافظة المنيا قد شملها استطلاع الرأى الذى أجرى حول مشروع قانون ١٩٨٦ من قبل ، إلا أن هيئة الاستطلاع رأت الإبقاء عليها ضمن المحافظات المختارة نظرا لارتفاع حجم ظاهرة تأجير الأرض الزراعية بها ، حيث تضم أكبر عدد من الحيازات المستأجرة والمختلطة على مستوى الجمهورية . ومن ناحية أخرى اختيرت محافظة بنى سويف بديلا عن محافظة أسيوط ، لاعتبارات تتعلق بالتطبيق الميدانى ، وشجع هيئة الاستطلاع على ذلك صغر الفرق بين مجموع عدد الحيازات المستأجرة والمختلطة فى محافظة أسيوط (٦٩٦١٢ حيازة) وفى محافظة بنى سويف (٦٦١١٧ حيازة) .

وهكذا شمل استطلاع رأى الجمهور العام محافظات : الغربية والمنوفية والدقهلية فى الوجه البحرى ، ومحافظات المنيا وسوهاج وبنى سويف فى الوجه القبلى . وبالمثل تم اختيار ثلاثة مراكز فى كل محافظة ، حسب حجم الظاهرة موضوع الاستطلاع . أما على مستوى اختيار القرى الممثلة لكل مركز ، فقد تم الاعتماد على نفس المعيار من واقع البيانات المتاحة ، واختيرت مفردات العينة اختيارا عشوائيا من واقع بيانات سجل الحيازة بالجمعية التعاونية بالقرية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحائزين لحيازات مستأجرة (نقدا أو مزارعة بالكامل) والحائزين لحيازات مختلطة ، وأخيرا الحائزين لحيازات مملوكه بالكامل* . والجدير بالذكر أن تمثيل الملاك المؤجرين بالعينة ، قد تم من خلال الاستدلال عليهم من المستأجرين منهم ، ومن المسئولين بالجمعية التعاونية الزراعية ، وذلك بمراجعة سجلات عقود الإيجار . هذا وقد تم إختيار مفردات العينة بالقرى بالطريقة العشوائية المنتظمة .

* اتفق على تمثيلهم بنسبة ١٠٪ فقط من مجموع عدد مفردات العينة فى كل محافظة وموزعة على المراكز الثلاثة المختارة ، بنسبة نصيب كل مركز فى مجموع عدد الحيازات المملوكة بالكامل من واقع بيانات التعداد الزراعى ١٩٨٢/٨١ . وتعود أهمية هذه الفئة لما قد تتسم بها أراؤهم من حيدة ، وباعتبارهم ملاكا مؤجرين محتملين مستقبلا .

ويوضح الجدول التالى المحافظات والقرى التى تم تطبيق استطلاع الرأى بها :

جدول رقم (١)

المحافظات والمراكز والقرى التى تم تطبيق استطلاع الرأى بها

المحافظات	المركز	القرى *
محافظات وجه بحرى		
- محافظة الغربية	- المحلة الكبرى	- شبرا بابل
		- صفط تراب
		- كفر حجازى
	- السنطة	- كفر كلا الباب
	- طنطا	- اخناواى
- محافظة المنوفية	- أشمون	- أشمون
	- شبين الكوم	- البتانون
	- منوف	- منوف
- محافظة الدقهلية	- السنبلاوين	- طنبول الكبرى
	- ميت غمر	- ميت أبو خالد
	- المنصورة	- برق العز
محافظات وجه قبلى		
- محافظة بنى سويف	- بنى سويف	- بليفيا
	- الفشن	- الفنت
	- ببا	- هليه
	- سمسطا	- نزلة سعيد
- محافظة المنيا	- المنيا	- بنى حمد
	- بنى مزار	- القيس
	- ابو قرقاص	- إتليدم
	- ملوى	- قلندول
- محافظة سوهاج	- سوهاج	- جزيرة شندويل
	- المنشأة	- أولاد حمزة ، ومجمع الدير
	- البلينا	- بنى حميل
		- برخيل

* بلغ عدد القرى التى تم تطبيق الاستطلاع بها ٢٣ قرية بزيادة عن المقرر (١٨ قرية) بـ (٥) قرى نظراً لعدم اكتمال مفردات العينة من القرية الأصلية فى بعض القرى ، وتم استكمالها من أقرب قرية مجاورة لها .

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع مفردات عينة استطلاع الراى
على الفئات التى يشملها فى كل محافظة

المحافظة	مالك مؤجر		مالك غير مؤجر		مستأجر		مالك مستأجر		المجموع الكلي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
محافظة الغربية	٤٤	١٤ر٨	٧٠	٢٣	٩٦	١٩ر٨	١٠٤	١٣ر٥	٣١٤	١٦ر٩
محافظة المنوفية	٥١	١٧ر١	٣٩	١٢ر٨	٥١	١٠ر٥	١٥٦	٢٠ر٣	٢٩٧	١٦ر-
محافظة الدقهلية	٣٣	١١ر١	٥٠	١٦ر٥	٥٣	١١ر٠	٨٢	١٠ر٦	٢١٨	١٧ر٧
محافظة بنى سويف	٦٦	٢٢ر١	٢٥	٨ر٢	١٠٩	٢٢ر٥	٩٨	١٢ر٧	٢٩٨	١٦ر١
محافظة المنيا	٥٣	١٧ر٨	٨٧	٢٨ر٦	١٢٦	٢٦ر١	١٤٦	١٩ر٠	٤١٢	٢٢ر٢
محافظة سوهاج	٥١	١٧ر١	٣٣	١٠ر٩	٤٩	١٠ر١	١٨٤	٢٣ر٩	٣١٧	١٧ر١
المجموع	٢٩٨	١٠٠	٣٠٤	١٠٠	٤٨٤	١٠٠	٧٧٠	١٠٠	١٨٥٦	١٠٠

هذا وقد بلغ إجمالى عدد مفردات العينة ١٨٥٦ مفردة ، موزعة على الفئات التالية:

مالك مؤجر (٢٩٨ مفردة) ، مالك غير مؤجر (٣٠٤ مفردة) ، مستأجر (٤٨٤) ، ومالك مستأجر فى نفس الوقت (٧٧٠ مفردة) ، وذلك بمراعاة اختلاف توزيعهم على المحافظات الستة التى طبق فيها الاستطلاع وفقا للمعايير التى سبق الإشارة إليها .

وبخصوص اختيار عينة استطلاع رأى النخبة ، فقد اتفقت هيئة الاستطلاع على اختيار خمسمائة مفردة تمثل مجموعة من الخبراء والمتخصصين والمسئولين الذين يسمح لهم تفاعلهم المباشر مع القضية أو تخصصهم العلمى ، بإبداء الرأى فى الأبعاد المختلفة التى تتمضنها هذه القضية . يضاف إلى ذلك التعرف على آراء أعضاء الأحزاب السياسية ، ومجلسى الشعب والشورى ، وبعض النقابات المهنية التى تهتم بشكل مباشر أو غير مباشر بالقضية . وقد شمل استطلاع رأى النخبة ٥٠٢ مفردة ، موزعة على القاهرة والمحافظات الست التى شملها استطلاع الملاك والمستأجرين . وفيما يلى الفئات التى حرصت هيئة البحث على استطلاع آرائها بالقاهرة والمحافظات .

أ – عينة النخبة ، التى اختيرت بالقاهرة (٢٣٥مفردة) موزعة على الفئات التالية: رجال القانون والقضاء ، وأساتذة جامعات ، وأعضاء بمجلس الشعب والشورى ، وقيادات بالأحزاب السياسية ، والصحف القومية والصحف الحزبية ، والإذاعة والتليفزيون ، ورجال الدين الإسلامى والمسيحى ، وقيادات عامة بوزارة الزراعة ، وبنك التسليف الزراعى ، ومصلحة الضرائب العقارية ، ورجال أعمال ، ومراكز بحوث ، وأعضاء بعض النقابات المهنية ، والاتحاد التعاونى الزراعى المركزى .

ب – عينة النخبة ، التى اختيرت بالأقاليم (٢٦٧ مفردة) ضمت : قيادات الحكم المحلى (محافظين وأعضاء مجالس محلية) ، والعمدة وشيخ البلد ، ونائب العمدة فى قرى المحافظات الست المختارة ، رؤساء الجمعيات الزراعية بالمراكز وبعض أعضاء مجالس إداراتها ، وبعض مديرى ورؤساء مصلحة الضرائب العقارية بالمحافظات ، ومديرى الإدارات الزراعية ومديرى أقسام الحيازة بمديريات الزراعة بالمحافظات ، وأساتذة جامعات إقليمية ، ورجال دين (إسلامى ومسيحى) ومديرى ونواب بنك التنمية والائتمان الزراعى بالأقاليم.

ونظرا لغياب إطار إحصائى يمكن من اختيار عينة النخبة بما يتفق وهدف الاستطلاع ، فقد تم فى البداية تحديد الجهات التى يهمنا التوجه إليها ، ثم تحديد المناصب التى يشغلونها وخبراتهم التى تؤهلهم لإبداء آراء حول القضية التى نتصدى لها . وبعد ذلك حددت هيئة الاستطلاع عدد مفردات العينة المطلوبة ، موزعة على الفئات المختلفة التى تضمها ، وذلك بشكل محكم ، مع مراعاة عدة اعتبارات اتفق حولها .

٢ - صياغة الأداة واختبارها

قامت هيئة الاستطلاع قبل البدء فى إعداد الأداة (استمارة الاستبار فى حالة الجمهور العام ، والاستخبار فى حالة النخبة) بخطوتين رئيسيتين ، أولاهما مراجعة وتحليل الكتابات والأدبيات الخاصة بموضوع الاستطلاع ، وذلك لحصر القضايا الأساسية التى ترتبط بقضية العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، بهدف توفير إطار عام عن الاتجاهات المختلفة التى تفيد فى صياغة الأداة . وثانيتهما الإطلاع على مانشرته الصحافة المصرية من خلال (أرشيف الأهرام) حول قضية

العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية ، مع التركيز على الفترة الزمنية التى تلت الإعلان عن مشروع القانون (١٩٩٠ - ١٩٩٢) . وقد سمحت الخطوة الأخيرة لهيئة البحث بالتعرف على الاتجاهات المختلفة السائدة فى المناخ الثقافى حول القضية موضوع الاستطلاع .

يضاف إلى ماسبق حرص أعضاء هيئة البحث على المشاركة فى المؤتمرات والندوات المختلفة (خلال عام ١٩٩٢/٩١) التى اهتمت بمناقشة القضية . وقد سمح كل ذلك بصياغة الأداة الموجهة إلى أصحاب المصلحة من الملاك والمستأجرين ، والأخرى الموجهة إلى النخبة .

وقد اتفق على أن يقوم الباحث الميدانى - فى حالة الجمهور العام - بسؤال المبحوثين ووضع الاستجابات بنفسه ، استنادا إلى طبيعة العينة وسماتها فى الريف المصرى (أغلبها من الأميين) . بينما فى حالة النخبة يترك "الاستخبار" للمبحوثين لكى يقوموا بأنفسهم بالاستجابة لماتتضمنه من أسئلة ، وهو أيضا أسلوب يتفق مع طبيعة العينة .

وبالرغم من اختلاف صياغة الأسئلة فى كل من الأداتين (استمارة الاستبار والاستخبار) إلا أن هناك محاور رئيسية مشتركة بينهما تمكن من مقارنة النتائج . وبالتالى يمكن القول إن المحاور الرئيسية التى تضمنتها استمارة الجمهور العام واستمارة النخبة ، قد تمثلت فيما يلى :

- مدى ضرورة تعديل القانون الحالى ، وأولوية الأهداف التى ينبغى أن يتوجه إليها التعديل .
- آراء العينة فى تعديل القيمة الإيجارية الحالية .
- اتجاهات العينة إزاء تفضيل الإيجار النقدى أم المشاركة ، وفى الحالة الأخيرة كيفية توزيع الالتزامات بين الطرفين .
- آراء العينة فى تحديد مدة لسريان عقد الإيجار .
- تلمس آراء العينة إزاء انتقال عقد الإيجار إلى ورثة المستأجر الأصلى بعد وفاته .
- حقوق المالك فى التصرف فى الأرض ، وآراء العينة إزاء فكرة تعويض المستأجر وقيمة التعويض .
- آراء العينة بخصوص الفترة الانتقالية التى يتطلبها الانتقال من الوضع الحالى ، إلى تطبيق التعديلات القانونية المرتقبة .

٣ - تدريب الباحثين والعمل الميدانى

وبعد صياغة الأداة قامت هيئة الاستطلاع بتدريب مجموعة من الباحثين الميدانيين ، وتم إجراء تجربة استطلاعية على ٥٠ مفردة ، من فئات متنوعة ، من الملاك (المؤجرين وغير المؤجرين) والمستأجرين (نقدا ومشاركة) والملاك المستأجرين ، فى إحدى قرى محافظة القليوبية ، وذلك فى ديسمبر ١٩٩٢ . كما تم تطبيق الأداة الموجهة إلى النخبة على ٥٠ مفردة أيضا من فئات متنوعة تضمها العينة الأصلية. وقد أسفر اختبار الأداة عن عدة تعديلات تم إدخالها على الاستمارة ، من أهمها إضافة استجابات لم تكن مذكورة ، وتوضيح بعض الأسئلة وتبسيط البعض الآخر للحصول على أفضل استجابات ممكنة .

ثم تبع ذلك إعادة طبع استمارة الجمهور العام والنخبة ، وتدريب فريق من الباحثين ، ثم النزول إلى الميدان للتطبيق النهائى فى شهرى فبراير ومارس عام ١٩٩٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن العمل الميدانى قد واجه الكثير من الصعوبات ، مصدرها الرئيسى تزايد حدة طرح قضية تعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين ، ونشر الصحف "القومية" والحزبية تصريحات عديدة لمسئولين حول اتجاهات مشروع القانون . واللافت للانتباه تضارب هذه التصريحات فى بعض الأحيان ، وصياغتها فى أحيان أخرى بشكل مثير أعطى الانطباع لدى فئة المستأجرين - على وجه الخصوص - بأن مشروع القانون المرتقب يؤيد الملاك على حساب المستأجرين ، ولايعطى أى اهتمام بالاستقرار الاجتماعى . وقد أسهم فى ذلك قصور عملية تدفق المعلومات الصحيحة إلى القاعدة العريضة من المستأجرين ، ومحدودية تحرك الأجهزة الشعبية لتوضيح الموقف . وبالتالى شهد التطبيق الميدانى صعوبات عملية متعددة ، وشائعات حول الأهداف الحقيقية لإجراء الاستطلاع ، مما أدى فى بعض الحالات (فى قرى الوجه القبلى) إلى التوقف عن التطبيق .

النتائج الرئيسية للاستطلاع

اولا ، راى العينة فى ضرورة تغيير القانون

ذهب أكثر من نصف عينة الجمهور العام (التى تبلغ ١٨٥٦ مفردة) إلى المطالبة باستمرار القانون (٢ر٥٤٪) ، بينما توزعت النسبة الباقية مابين مطالب بالتعديل الفورى للقانون أو التعديل بعد فترة انتقالية . إلا أنه من المهم قراءة نتائج الاستطلاع فى ضوء موقف كل فئة ، الذى يتحدد فى ضوء رؤيتها لمصالحها الحيوية . فالغالبية العظمى من المستأجرين (٢ر٨٢٪) أيدت استمرار القانون ، كما أن أغلب الملاك المستأجرين أصحاب الحيازات المختلطة (٩ر٦٠٪) ساندوا المستأجرين فى تأييد استمرار القانون دون تعديل . وفى هذا السياق من الطبيعى أن تكون أقل الفئات تأييدا لاستمرار القانون هم الملاك المؤجرون (٤ر٦٪ منهم فقط) . وقد اتجهت الغالبية العظمى من الفئة الأخيرة نحو المطالبة بالتعديل الفورى لقانون العلاقة الإيجارية (٦ر٨٣٪) . والملاحظ أن فئة الملاك غير المؤجرين (الذين يمتلكون أرضهم الزراعية بالكامل ولايؤجرونها للغير) قد انخفضت فيها نسبة التأييد لفكرة التعديل الفورى للقانون (٧ر٥٠٪) وهى نتيجة طبيعية لعدم مساس التعديل لمصالحهم الحيوية .

وقد أوضحت نتائج استطلاع رأى الملاك والمستأجرين ، أن هناك نسبة محدودة من الآراء ، فى كافة الفئات التى شملها الاستطلاع ، ترى أن القانون الحالى يحتاج إلى تعديل ولكن بعد فترة انتقالية (١٠٪ فى فئة الملاك المؤجرين ، و٢ر١٠٪ فى فئة الملاك غير المؤجرين ، و٣ر٨٪ فى فئة المستأجرين ، و١١٪ فى فئة الملاك المستأجرين) . ويمكن تفسير ذلك بانقسام الآراء بشكل حاسم وتوزعها مابين مطالب بالتعديل الفورى للقانون ، ومطالب باستمرار الوضع على ماهوعليه ، وهو الأمر الناتج عن مساس القضية بمصالح الأطراف المختلفة .

وإذا كان ماسبق يمثل آراء أصحاب المصلحة من الملاك والمستأجرين فى مدى ضرورة تغيير القانون ، فإن السؤال هو : ماذا عن اتجاهات آراء النخبة (٥٠٢ مفردة) ؟ .

اتجهت الغالبية العظمى إلى ضرورة تعديل القانون ، وذلك نسبة ١ر٩٥٪ من إجمالى العينة . إلا أنه رغم هذه الدرجة العالية من الاتفاق ، فإن الاستجابات قد اختلفت حول ترجمة هذه الضرورة إلى واقع . فنصف العينة تقريبا (٥ر٤٩٪) ترى أنه لابد من صياغة قانون جديد . وبدا أكثر فئات العينة تمسكا بهذا الرأى رجال

الدين ، وفئة الإعلاميين بالصحف "القومية" والإذاعة والتليفزيون وأساتذة الجامعات وأعضاء النقابات المهنية . بينما كان أقلها تأييدا لفكرة صياغة قانون جديد رؤساء الجمعيات الزراعية بمراكز المحافظات المختارة وقيادات الحكم المحلى (محافظون ، ورؤساء أعضاء المجالس المحلية) .

وقد استجاب ١ر٣٠٪ من إجمالى عينة النخبة بتأييد فكرة تعديل الأحكام الحالية التى يتضمنها قانون الإصلاح الزراعى ، واختلفت الفئات المختلفة فى نسبة تأييدها للتعديل . فقد ارتفعت نسبيا فى فئة الصحف الحزبية ورجال القانون والقضاء وأعضاء مراكز البحوث ، وقيادات الحكم المحلى ومديرى الإدارات الزراعية ، والعمد بالقرى التى شملها الاستطلاع . ويلفت الاهتمام بهذا الصدد فئة أساتذة الجامعات ، والتى أيدت غالبيتها العظمى – فى القاهرة والأقاليم– صياغة قانون جديد . كذلك فإن ٦ر١٥٪ من الآراء – على مستوى عينة النخبة – ترى أن يتحقق التعديل بعد فترة انتقالية ، تخضع بعدها العلاقات بين الملاك والمستأجرين إلى أحكام القانون المدنى .

لقد كشفت نتائج الاستطلاع – على مستوى الجمهور العام والنخبة – أن مواضع الاتفاق بين الأطراف محدودة للغاية ، وقد تركزت فى أن يتوجه القانون نحو تعديل القيمة الإيجارية (٧ر٧٤٪ من عينة الجمهور العام) مع انخفاض تأييد المستأجرين ، ثم الملاك المستأجرين لإجراء هذا التعديل . أتى بعد ذلك البند الخاص بإعطاء المالك حرية التصرف فى أرضه ، والذى أيده ٣ر٤٤٪ فقط من الملاك المؤجرين ، رغم أنه كان من المتوقع أن تؤيده الغالبية العظمى منهم . كما لم يحصل هذا البند إلا على تأييد ٢ر٢٢٪ فقط من الملاك غير المؤجرين . وهو مايشير إلى تخوف الملاك من الآثار السلبية التى يمكن أن تترتب على الاعتراف القانونى بحق المالك فى التصرف فى أرضه . ومن ناحية أخرى فإن هذه النتيجة قد تشير إلى أن تعديل القيمة الإيجارية هو الهدف الرئيسى للملاك .

نفس الاتجاهات السابقة قد تأكدت فى نتائج استطلاع رأى عينة النخبة ، حيث تبين أن ٩ر٦٢٪ من العينة ترى أن زيادة القيمة الإيجارية هو أهم الأمور التى تحتاج إلى تعديل . يأتى بعد ذلك فى الأهمية تحديد من يمتد إليهم عقد الإيجار من الورثة ، وشروط الامتداد .

ثانيا : نتائج استطلاع الرأى الخاصة بالقيمة الإيجارية

تكشف نتائج استطلاع رأى عينة الملاك والمستأجرين ، فى اقتراح زيادة القيمة الإيجارية ، عن أن ٣٧٫٨٪ فقط من إجمالى المبحوثين قد وافقوا على رفع قيمة الإيجار النقدى إلى ١٥ مثل الضريبة السارية . وقد تركزت غالبية من وافق على ذلك – وفقا لترتيبها – فى فئة الملاك غير المؤجرين (٤٦٫٤٪) ، والملاك المستأجرين (٤٤٫٣٪) ، ثم المستأجرين (٣١٪) . بينما انخفضت نسبة الموافقين من فئة الملاك المؤجرين إلى ٢٣٫٥٪ فقط . وعلى الجانب الآخر فإن هناك ٦٢٫٢٪ من إجمالى العينة قد رفضوا الاقتراح برفع قيمة الإيجار النقدى إلى ١٥ مثل الضريبة السارية . وقد تبين أن كافة الفئات التى شملها الاستطلاع ترفض هذه القيمة الإيجارية (٧٦٫٥٪) من الملاك المؤجرين ، و٥٣٫٦٪ من الملاك غير المؤجرين، و٦٩٪ من المستأجرين ، و٥٥٫٧٪ من الملاك المستأجرين) . وتؤكد النتائج السابقة – حول القيمة الإيجارية – أن هناك اختلافا كبيرا حول تحديد هذه القيمة ، وإن توفر الاتفاق حول ضرورة أن يستهدف القانون الجديد (أو تعديلاته) محور القيمة الإيجارية .

وقد اتجه استطلاع رأى النخبة نحو التعرف على رأى العينة – التى توافق على مبدأ زيادة القيمة الإيجارية – فى اقتراح زيادة قيمة الإيجار النقدى إلى خمسة عشر مثل الضريبة السارية . وأوضحت النتائج الخاصة بعينة النخبة على المستوى الإجمالى ، أن ٥١٫٤٪ لاتوافق على القيمة المقترحة ، بينما وافق عليها باقى العينة . وقد تبين أن نسبة كبيرة من المجموعة التى لم توافق على القيمة الإيجارية المقترحة ، ترى تركها لإتفاق الطرفين (٤٢٫٤٪ منهم) ، وأن نسبة مماثلة ترى أن تتغير القيمة الإيجارية بما يتشمى مع معدلات التضخم ، بينما يرى البعض الآخر (١٩٫٧٪) أن تكون الزيادة بنسبة محددة سنويا . وبمراجعة نتائج الاستطلاع موزعة على الفئات التى تضمنتها العينة ، تبين أن غالبية مفردات العينة التى لم توافق على القيمة المقترحة تتركز – وفقا لأعلى نسبة معارضة – فى أساتذة الجامعات (القاهرة والأقاليم) ، وأعضاء الجماعات المهنية ، وقيادات الحكم المحلى ، ووزارة الزراعة ، ومصلحة الضرائب ، ورجال الدين .

وبسؤال إجمالى عينة الجمهور العام عن المدة المناسبة التى يلزم بعدها إعادة النظر فى القيمة الإيجارية ، برز اتجاه الغالبية نحو اعتبار كل عشر سنوات مدة مناسبة لإعادة النظر فى القيمة الإيجارية . وكانت فئة المستأجرين ثم الملاك

المستأجرين هما الأكثر تأييدا لهذا الرأى (٢ر٥١٪ ، و٩ر٢٩٪ على التوالى) . بينما كان الملاك المؤجرون أقل الفئات تأييدا لاقتراح إعادة النظر فى القيمة الإيجارية كل عشر سنوات . وارتفعت - بالطبع - نسبة تأييدهم لإعادة النظر فى القيمة الإيجارية كل سنتين (٨ر٤٣٪) أو كل ٣سنوات (٦٠ر٣٠٪) .

ثالثا : نتائج الاستطلاع الخاصة بتفضيل الإيجار النقدى أو الإيجار بالمشاركة

أوضحت نتائج الاستطلاع - على مستوى عينة الملاك والمستأجرين - تفضيل الغالبية العظمى من المبحوثين (٧٨٪) للإيجار النقدى ، فى مقابل ٤ر٢١٪ فقط يفضلون الإيجار بالمزارعة . وقد تبين أن أكثر الفئات تأييدا للإيجار النقدى هم المستأجرون (٩ر٩٥٪) ، والملاك المستأجرون (٨ر٨٤٪) الذين اقتربت آراؤهم إلى حد كبير مع آراء المستأجرين ، بسبب إتفاق مصالح الطرفين فيما يتعلق بالإيجار . وقد أتى بعد ذلك الملاك غير المؤجرين (٨ر٦٧٪) ، ثم الملاك المؤجرين (٩ر٤١٪) .

إن الاتجاهات العامة السابقة للنتائج بخصوص هذا المحور ، توضح أن هناك درجة عالية من الاتفاق بين كافة الأطراف (باستثناء الملاك) على تفضيل الإيجار النقدى . يدعم من هذه النتيجة أن نسبة كبيرة من عينة الملاك المؤجرين لاتحبذ نظام الإيجار بالمزارعة أو المشاركة . والجدير بالذكر أن ١ر٤٠٪ من إجمالى العينة يرون وجوب تدخل القانون لتحديد التزامات كل من الملاك والمستأجرين فى حالة الاتفاق على المزارعة أو المشاركة ، وتتركز أغلبية أصحاب هذا الرأى فى الملاك المؤجرين .

وقد توجه استطلاع رأى النخبة بسؤال حول تأثير تحويل الإيجار النقدى إلى إيجار بالمشاركة على تحقيق التوازن فى العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، فذهب مايقرب من نصف الآراء بالعينة (٢٤٦ مفردة) إلى نفى هذا الأثر . وقد تركزت غالبية من عارض الإيجار بالمشاركة فى قيادات الحكم المحلى ، ومديرى الإدارات الزراعية ، ورؤساء الجمعيات الزراعية بالمراكز ، وجميعهم لهم خبرة مباشرة تسمح لأن يكون لرأيهم وزن فى تقييم الأخذ بنظام الإيجار بالمزارعة . كذلك فإن غالبية من عارض نظام المزارعة فى عينة القاهرة هم رجال القانون والقضاء ، وأعضاء مراكز البحث والصحف الحزبية .

وعلى الجانب الآخر فإن غالبية عينة النخبة التى رأت أن الإيجار بالمزارعة

من شأنه أن يحقق التوازن بين الطرفيين ، تركزت فى مديرى مصلحة الضرائب العقارية ، ورجال الدين ، ومديرى بنك التنمية والائتمان الزراعى بالأقاليم ، وفئة رجال الأعمال ، وأساتذة الجامعات ، وأعضاء النقابات المهنية ، والأحزاب السياسية .

رابعا : النتائج الخاصة بتحديد مدة لسريان عقد إيجار الأرض الزراعية

بينت نتائج تحليل رأى عينة الملاك والمستأجرين أن حوالى ٥٧٪ من إجمالى العينة لايوافقون على أن يحدد القانون مدة لسريان عقد إيجار الأرض الزراعية . وتنتمى الغالبية العظمى من هؤلاء إلى فئة المستأجرين (٣ر٨٣٪ منهم) ، ثم الملاك المستأجرين (٩ر٦٣٪) ، ونسبة أقل من الملاك غير المؤجرين (٨ر٣٨٪) لم توافق على تحديد القانون مدة لسريان عقد الإيجار . بعد ذلك انخفضت نسبة عدم الموافقة على الاقتراح السابق فى فئة الملاك المؤجرين لتصل إلى ٨ر١٤٪ فقط . ويعنى ذلك أن غالبية من يوافق على هذا الاقتراح هم من الملاك المؤجرين (٢ر٨٤٪) ، والملاك غير المؤجرين (٩ر٥٩٪) . وهى نتيجة طبيعية لرؤية كل فئة لمصالحها ومدى اتفاق القانون مع هذه المصالح .

وإزاء هذه القضية الهامة ، كان لابد من أن يتعرف الاستطلاع على أسباب عدم موافقة جانب كبير من العينة (١٠٥٧ مفردة) على تحديد مدة سريان عقد الإيجار . وفى هذا الإطار جاء مايقرب من نصف الاستجابات (٩ر٤٩٪) ليشير إلى أن المستأجر وأسرته ليس لهم مصدر آخر للرزق . وتركز هذا السبب فى فئة المستأجرين ، ثم الملاك المستأجرين والملاك غير المؤجرين . يأتى بعد ذلك الخوف من أن بسبب ذلك التحديد مشاكل كثيرة بين الطرفين (٤ر٣٤٪ من إجمالى العينة التى لم توافق أصلا على تحديد مدة لسريان عقد الإيجار) . ومما يلفت الانتباه أن أكبر نسبة من الاستجابات التى تبنت هذا السبب كانت فى فئة الملاك المؤجرين ، ثم الملاك المؤجرين ، ثم الملاك المستأجرين والملاك غير المؤجرين ، وذلك فى الوقت الذى حظى فيه هذا السبب على أهمية محدودة نسبيا لدى المستأجرين (٣ر٣١٪). أما سبب رفض تحديد المدة فيتمثل فى أن ذلك الوضع قد استقر لفترة طويلة . وكان أكبر تأييد له من جانب الملاك المستأجرين (أصحاب الحيازات المختلطة وذلك بنسبة ٠ر١٧٪) ، ثم المستأجرين (٥ر١٧٪) ، فالملاك غير المؤجرين (٣ر١٤٪) . ولعله من الجدير بالذكر أن نسبة من حرص على إضافة آراء أخرى حول هذا الموضوع - من خلال أخرى تذكر - قد بلغت ٤ر١٤٪ من المبحوثين ، وهو مؤشر

إيجابى للمشاركة والحرص على إبداء الرأى . وقد تمثلت أهم الأسباب فى أن تحديد عقد الإيجار يمكن المالك من طرد المستأجر بعد انتهاء مدة العقد .

أما على مستوى عينة النخبة ، فإن مايقرب من نصفها (٢٤٥ مفردة بنسبة ٤٩٪ من إجمالى العينة) توافق على تحديد حد أقصى لمدة سريان عقد إيجار الأرض الزراعية ، بينما لايوافق على تحديد المدة ٤ر٣٢٪ فقط من العينة ، وأشارت أقلية محدودة إلى موافقتها على تحديد مدة سريان العقد مالم يتفق الطرفان على مدة أطول (٦ر١٨٪ من العينة) .

وفى استطلاع آراء فئات النخبة التى لم توافق على تحديد مدة عقد الإيجار فى الأسباب التى تفسر هذا الرأى ، استند أغلبهم إلى اعتبارات خاصة بالسلام الاجتماعى ، ثم إلى ضرورة توفير الفرصة لاستقرار المستأجر لكى يهتم أكثر بالأرض ، واستندوا أخيرا إلى أهمية تجنب الخصومات بين الطرفين . وقد جاءت أعلى نسبة موافقة على تحديد عقد الإيجار وفقا لترتيبها فى فئة رجال الأعمال ، وقيادات بوزارة الزراعة ، ومصلحة الضرائب العقارية ، وأعضاء النقابات المهنية ، والصحف "القومية" . وجاءت فى الأقاليم فى فئات رجال الدين ثم العمد وشيوخ البلد ، ونظار ومديرى المدارس ، وقيادات الحكم المحلى ، ومديرى الإدارات الزراعية . أما غير الموافقين على أن يحدد القانون حدا أقصى لسريان مدة عقد إيجار الأرض الزراعية ، فقد تركزت غالبيتهم فى فئة رجال القضاء والقانون ، والصحف الحزبية ، ورجال الدين وأعضاء الأحزاب السياسية . وكان أغلبهم فى نخبة الأقاليم فى فئات أساتذة الجامعات الإقليمية ورؤساء الجمعية الزراعية .

خامسا : نتائج استطلاع الرأى بخصوص انتقال عقد إيجار الأرض الزراعية إلى ورثة المستأجر الأصلى بعد وفاته

تقول المؤشرات العامة لنتائج استطلاع رأى الملاك والمستأجرين ، أن غالبية العينة (بنسبة ٧ر٦٢٪) يوافقون على انتقال عقد إيجار الأرض الزراعية إلى ورثة المستأجر الأصلى بعد وفاته (أى ١١٦٣ مفردة موزعة على الفئات) . ويكشف تتبع توزيع هذه المؤشرات العامة ، عن أن فئة المستأجرين هى الأكبر تأييدا لهذا الرأى (بنسبة (٥ر٩٠٪) ، يأتى بعدها فئة الملاك المستأجرين (٨ر٧١٪) ، ثم الملاك غير المؤجرين (٤ر٤٦٪) ، وأخيرا فئة الملاك المؤجرين (٤ر١٠٪) . وبالتالى فإن هذه النتائج تعنى أن أكبر معارضة لانتقال عقد إيجار الأرض الزراعية إلى ورثة المستأجر هم فئة الملاك المؤجرين ، ثم - وبدرجة أقل - الملاك غير المؤجرين .

ويقف بين المؤيدين والمعارضين مجموعة من المبحوثين توافق على انتقال

عقد الإيجار إلى ورثة المستأجر الأصلى فى حالات معينة (٤ر١٣٪) وكانت أكبر نسبة لظهورهم بالعينة ضمن فئة الملاك غير المؤجرين ، ثم الملاك المستأجرين ، وأخيرا فئة الملاك المؤجرين والمستأجرين . وقد تمثلت الحالات التى ذكرها المبحوثون لإمكانية انتقال عقد الإيجار فى حالة أن تكون الحرفة الأساسية لأبناء المستأجر هى الزراعة ، وحالة مإذا كان أبناء أو بنات المستأجر قصرا ، وليس لهم مصدر آخر للدخل .

أما على مستوى عينة النخبة ، فإن المؤشرات العامة للنتائج تقول إن ٥٩٪ من العينة توافق على انتقال عقد الإيجار إلى ورثة المستأجر الأصلى بعد وفاته . إلا أنه من المهم ملاحظة توزيع هؤلاء فى ثلاثة مستويات :

أولها : الموافقة على انتقال العقد إذا اتفق الطرفان (٢ر٢٠٪) .

ثانيها : الموافقة ولكن بشروط معينة وفى حالات محددة (٨ر٢٤٪) .

ثالثها : ذهبت الأقلية (٧ر١٣٪) إلى الموافقة على مبدأ انتقال العقد دون أى شروط أو ارتباط بحالات معينة .

أما المعارضون لانتقال عقد الإيجار إلى الورثة (٢٠٤ مبحوث بنسبة ٢ر٤١٪) ، فيستندون إلى عدة اعتبارات ، تتمثل فى أن انتقال الأرض الزراعية إلى الورثة يحمل معنى التوريث ، وهو مايتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية . وأن هذا الانتقال يقلل من فرص تصرف المالك فى أرضه ويقلل من قيمتها ، وأخيرا فإن هذا الانتقال يؤدى إلى تفتت الحيازات الزراعية .

يلاحظ أن الحالات التى يرى فيها جانب من العينة - التى وافقت على انتقال العقد فى حالات معينة - تقترب كثيرا مما ذكرت فى استطلاع رأى الملاك والمستأجرين . وهذه الحالات تتمثل فى أن تكون الحرفة الأصلية لأحد أبناء المستأجر هى الزراعة . والاتفاق بين الطرفين ، وإذا لم يكن لأرملة المستأجر أو إحدى بناته مورد للرزق إلا الأرض المستأجرة .

سادسا : نتائج استطلاع الرأى حول حق المالك فى التصرف فى الأرض

١ - أشارت نتائج استطلاع رأى الملاك والمستأجرين إلى أن الاغلبية العظمى من العينة ١ر٨٩٪ تعارض حق المالك فى طلب إخلاء الأرض المؤجرة قبل انتهاء مدة العقد ، وموافقة الأقلية (٩ر١٠٪) على ذلك . ولكن من المهم تحليل النتائج فى علاقتها بمصدرها ، خاصة إذا كنا أمام ٨ر٦٦٪ من فئة الملاك المؤجرين و ٥ر٨٥٪ من الملاك غير المؤجرين يرفضون هذا الاقتراح ،

وهى ظاهرة جديرة بالتحليل . فمن الطبيعى ألا يوافق على ذلك الغالبية العظمى من المستأجرين ، باعتبار أن ذلك الاقتراح من شأنه تهديد استقرارهم الاجتماعى والاقتصادى . وقد أكدت ذلك بالفعل نتائج الاستطلاع (٩٨٫٥٪ من المستأجرين ، ٩٣٫٢٪ من الملاك المستأجرين لايوافقون على المقترح السابق) . ولهذا فإنه من المؤكد أن هناك اعتبارات أخرى وهامة ترتبط برفض غالبية الملاك – المؤجرين وغير المؤجرين – وهو الأمر الذى نجد تفسيره فى تخوف الجميع من الآثار السلبية لهذا الاقتراح، وتهديده لاستقرار القرية المصرية .

٢ – ومن النقطة السابقة ، انطلق استطلاع الرأى للتعرف على أراء العينة فى طبيعة حقوق المالك . ومرة أخرى يشير ٧٤٫٢٪ من إجمالى العينة إلى عدم موافقتهم على حق المالك فى إخلاء المستأجر من نصف المساحة المؤجرة وتسليمها له عند انتهاء السنة الزراعية . وبهذا الصدد كانت نسبة عدم الموافقين على هذا الرأى من الملاك المؤجرين وغير المؤجرين مرتفعة أيضا (٣٥٫٢٪ ، ٦٤٫٩٪) ، ولكنها أقل من المقترح السابق عليها . كذلك فإن نسبة عدم الموافقين من المستأجرين والملاك المستأجرين قد ارتفعت إلى ٩٣٫٢٪ ، و ٨٠٫٨٪ على التوالى .

٣ – وفى موضع آخر من الاستطلاع ، اتجه أحد الأسئلة إلى معرفة رأى المبحوثين فى حق المالك فى أن يطلب من المستأجر إخلاء الأرض المؤجرة له ، إذا كان هو يملك أقل من خمسة أفدنة بينما يحوز المستأجر خمسة أفدنة ، بخلاف المساحة المطلوب إخلائها . فى هذه الحالة – التى ارتبطت بدرجة أكبر من تحقيق العدالة الاجتماعية للطرفين – نلحظ ارتفاع نسبة موافقة الملاك المؤجرين (٨٩٫١٪) ، والملاك غير المؤجرين (٧١٫٤٪) ، كما ارتفعت أيضا نسبة موافقة المستأجرين لتصل إلى ٤٩٫٨٪ ، ثم إلى أكثر من النصف فى حالة الملاك المستأجرين (٥٦٪) .

من الواضح أن مرونة الاقتراح وارتباطه بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المحددة لوضع المستأجرين ، قد أدى إلى درجة عالية من الاتفاق بين الأطراف لم تتحقق من قبل .

٤ – ويدخل ضمن محور الآراء بخصوص حق المالك التصرف فى أرضه ، أن تعطى أولوية شراء الأرض للمستأجر ، إذا رغب المالك فى بيعها . وقد وافق

على ذلك ٩ر٩٣٪ من إجمالى العينة ، وكانت فئة المستأجرين والملاك المستأجرين أكثر فئات العينة تأييدا لهذا الاقتراح (١ر٩٨٪ و ٨ر٩٥٪ على التوالى) . كذلك أبدى الملاك المؤجرون موافقتهم بنسبة ٨ر٨٣٪ ، وارتفعت الموافقة فى فئة الملاك غير المؤجرين لتصل إلى ١ر٩٢٪ منهم .

وحول الوسائل المقترحة التى تمكن المستأجر من شراء الأرض فى حالة رغبة المالك فى بيعها ، وعدم توفر المبلغ الكافى لشرائها ، أيد ٣٧٪ من إجمالى العينة فكرة التقسيط على فترة زمنية محددة . إلا أن الملاك المؤجرين كانوا أقل الفئات تأييدا لهذا الاقتراح ، الذى ارتفعت نسبة تأييده بالطبع فى فئتى المستأجرين والملاك المستأجرين . ولم تلق المقترحات الأخرى قبولا واسعا بين كافة الأطراف ، خاصة ماتعلق بوساطة بنك التنمية والائتمان الزراعى بين الطرفين ، وشراء المستأجر مساحة من الأرض الزراعية وفقا لإمكانياته .

ويلفت الاهتمام بهذا الشأن ارتفاع نسبة "أخرى تذك" ، والتى وصلت إلى ٢ر٣٠٪ من إجمالى العينة (بواقع ٥٥٧ مفردة) شاركت فى صياغة المزيد من الاقتراحات . وكان أكثر هذه الاقتراحات تكرارا من جانب المستأجرين هى أن "يبيع المالك الأرض لغير المستأجر على أن يبقى المستأجر عليها ينتفع بها" .

أما النتائج الخاصة بحق المالك فى التصرف فى أرضه ، على مستوى عينة النخبة ، فقد بدت أكثر تحديدا وتماسكا عنها فى حالة الملاك والمستأجرين . وهو أمر طبيعى يتفق وسمات العينة المختارة ، وعدم تعلق مصالحها الحيوية بالقضية موضع المناقشة . وقد كشفت نتائج الاستطلاع عن الاتجاهات الأساسية التالية :

١ – موافقة غالبية عينة النخبة على جواز طلب المالك إخلاء الأرض المؤجرة فى نهاية مدة العقد ، وذلك بنسبة ٣ر٧١٪ .

٢ – موافقة محدودة نسبيا من جانب فئات النخبة (٤ر٣٩٪) على جواز طلب المالك إخلاء المستأجر من نصف المساحة المؤجرة وتسليمها إليه عند انتهاء السنة الزراعية .

٣ – موافقة غالبية الآراء (١ر٦٥٪) على جواز طلب المالك إخلاء المستأجر من نصف الأرض المؤجرة فى حالة عدم حيازة المالك لأكثر من خمسة أفدنة ، أو حيازة المستأجر (بالملك أو بالإيجار أو بهما معا) خمسة أفدنة بخلاف المساحة المطلوب إخلائها .

سابعا : نتائج استطلاع الرأى حول اقتراحات تعويض المستأجر

سعى الاستطلاع إلى التعرف على رأى عينة الملاك والمستأجرين فى حق المالك فى فسخ عقد الإيجار فى حدود نصف المساحة المؤجرة مع دفع تعويض للمستأجر . وقد تبين أن هذا الاقتراح لايلقى قبولا من جانب غالبية عينة الملاك المؤجرين وغير المؤجرين (٥ر٦١٪ ، و ٦ر٤٠٪) ، والمستأجرين (٣ر٩١٪) ، وبين الملاك المستأجرين (٤ر٧٦٪) . ويمكن تفسير عدم موافقة الملاك بنسبة عالية على الاقتراح سابق الذكر ، بأن البعض منهم (حوالى ٣٠٪ من الملاك المؤجرين) يرى أن من حقه فسخ العقد مع عدم دفع تعويض للمستأجر . وحول اقتراح تعويض المستأجر بمائة وخمسين مثل الضريبة ، وهو الاقتراح الذى تم توجيهه إلى من وافق على فكرة دفع العويض (٣٠٨ مفردة) ، انقسمت آراء المبحوثين إلى قسمين : أولهما : وافق على قيمة التعويض المقترحة (٦ر٥٢٪) مع ارتفاع نسبة التأييد من جانب الملاك المؤجرين (٢ر٨٠٪) وانخفاض نسبة التأييد بين المستأجرين (٩ر٢٥٪) . ثانيهما : رفض التعويض بهذه القيمة (٧٤٪ من المستأجرين و ٥ر٥٩٪ من الملاك المستأجرين) .

وإزاء عدم موافقة جانب من مفردات العينة (١٤٢ مفردة) على قيمة التعويض المقترحة ، كان سؤال الاستطلاع عن القيمة البديلة المقترحة . وهنا انقسمت الآراء ، فذهب ٥ر٢٥٪ إلى أن نصف الأرض يجب أن يكون للمستأجر (٨ر٣٦٪ من فئة المستأجرين) وأيدهم فى ذلك الملاك غير المؤجرين (٦ر٣٠٪) ، والملاك المستأجرون (٦ر٢٥٪) . وبالطبع انخفضت إلى حد كبير نسبة تأييد هذا الاقتراح بين الملاك المؤجرين (٩ر٥٪ فقط) .

أما البديل الثانى ، وهو تعويض المستأجر بنسبة ٢٥٪ من قيمة الأرض المؤجرة ، فقد حصل على تأييد ١ر١٣٪ من الاستجابات (التى رفضت تعويض المستأجر بمائة وخمسين مثل الضريبة) ولم يشر أى من المستأجرين إلى هذا البديل ، الذى تركز مؤيدوه فى فئة الملاك المؤجرين وفئة الملاك المستأجرين .

وكان البديل الثالث هو اقتراح دفع تعويض للمستأجر مقداره خمسة آلاف جنيه عن كل فدان ، وقد وافق عليه ٤ر١٢٪ من هذه المجموعة (التى رفضت قيمة تعويض المستأجر بمائة وخمسين مثل الضريبة) وكانت أعلى نسبة تأييد له بين الملاك غير المؤجرين ، وأقلها بين الملاك المؤجرين والمستأجرين . وتشير هذه النتائج فى مجملها إلى عدم الاتفاق حول قيمة التعويض ، وإن كان هناك قدر كبير من

الاتفاق حول مبدأ التعويض إذا اقتضت الضرورة ذلك .

وعلى الجانب الآخر سعى الاستطلاع إلى معرفة رأى النخبة فى بعض القضايا التى تتصل بفكرة تعويض المستأجر عن إخلاء الأرض . وفى هذا الإطار تمثل السؤال الرئيسى فى : هل توافق - فى حالة رغبة المالك فى بيع أرضه - على أن يخطر المستأجر بشروط البيع وبالثمن المحدد ، فإذا رفض الشراء يفسخ عقد الإيجار فى حدود نصف المساحة المؤجرة ؟

إزاء ذلك انقسمت آراء نخبة الاستطلاع ، فقد وافق على المقترح السابق مع تعويض المستأجر ٦ر٣٥٪ من العينة ، بينما وافق على الاقتراح دون تعويض المستأجر نسبة متقاربة من الاستجابات (٦ر٣٦٪) . وأخيرا فقد رفض ٣ر٢٧٪ من الآراء اقتراح فسخ عقد الإيجار فى حدود نصف المساحة المؤجرة حتى وإن ارتبط ذلك بالتعويض . ويلاحظ أن نصف عينة النخبة التى وافقت على الاقتراح سابق الذكر دون تعويض المستأجر ، قد أبدوا موافقتهم على أن يكون قيمة هذا التعويض ١٥٠ مثل الضريبة السارية .

ثامنا : نتائج استطلاع الراى فى الفترة الانتقالية التى يتم بعدها تعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين

يرى ٦ر٥٦٪ من إجمالى عينة الملاك والمستأجرين أن تكون هناك فترة انتقالية يتم بعدها تعديل القانون . وقد تراوحت نسبة تأييد هذا الرأى داخل الفئات التى شملها الاستطلاع (ملاك مؤجرين وغير مؤجرين ، مستأجرين وملاك مستأجرين) بين ٣ر٥٤٪ و ٢ر٥٩٪ ، وهو مايشير إلى عدم وجود تفاوتات كبيرة بين آراء هذه المجموعة . بينما لم يوافق على هذه الفترة الانتقالية حوالى ٥ر٣٥٪ من إجمالى العينة ، وتركزت أعلى نسبة معارضة لها فى فئة الملاك المؤجرين (٤٢٪) والملاك غير المؤجرين (٨ر٣٣٪) والملاك المستأجرين ٣ر٣٣٪ .

وإذا انتقلنا إلى نتائج استطلاع رأى النخبة بخصوص الفترة الانتقالية المناسبة لتنفيذ تعديلات القانون المقترحة ، نلحظ اتجاه الغالبية العظمى من الاراء نحو تأييد الاقتراح بأن تكون الفترة الانتقالية المقترحة من خمس سنوات إلى عشر سنوات (٥ر٨٩٪) ، بينما ذهب ٥ر١٠٪ فقط من الآراء إلى أن تكون الفترة الانتقالية أقل من خمس سنوات . وتعكس هذه النتيجة إدراكا ووعيا من جانب عينة الاستطلاع بخطورة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى قد تترتب على الأخذ الفورى بالقواعد القانونية الجديدة التى تتصدى لتعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين ، وهو الأمر الذى أخذ به المشرع بالفعل حين نص القانون - ضمن تعديلاته - على فترة انتقالية .

مناقشة ختامية

تستهدف هذه المناقشة إلقاء الضوء على بعض النتائج الرئيسية للاستطلاع وأهميته ، ونطرح فيما يلى مجموعة من الملاحظات :

١ - هناك قدر كبير من الاتساق بين النتائج التى توصل إليها الاستطلاع ، وهو مايعود بالأساس إلى طبيعة العينة . فعينة الملاك والمستأجرين والملاك المستأجرين ، قد حددت مواقفها وآراءها منذ السؤال الأول وحتى السؤال الأخير . فالقضية تمس مصالحهم وحياتهم اليومية ، وبالتالى استمرت ملامح استجابات كل فئة طوال مراحل الاستطلاع . ومن ناحية أخرى ، فإن عينة النخبة التى تضم عدة فئات من أصحاب الخبرة والرأى ، تتوفر لديهم معلومات دقيقة حول القضية موضوع الاستطلاع ، وبالتالى فقد اتسمت إجاباتهم أيضا بالاتساق ، وعلى وجه الخصوص بالنظر إلى كل فئة من الفئات التى ضمتها العينة . كذلك جاءت الاتجاهات العامة للآراء على قدر عال من الموضوعية ، وانطلاقا من رغبة تبدو صادقة فى تحقيق التوازن بين مصالح طرفى العلاقة الإيجارية .

٢ - إذا توقفنا قليلا عند فئة الملاك المستأجرين ، نلمس اقترابا كبيرا بين آرائهم وآراء المستأجرين ، ويعود ذلك إلى ميل هذه الفئة للدفاع عن مصالحها فى المساحة المستأجرة ، والتى قد يهددها إجراء تعديل بقانون العلاقة الإيجارية . إن موقف هذه الفئة فى استطلاع ١٩٩٢ ، هو نفس الموقف الذى اتخذته فى استطلاع ١٩٨٦ والذى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول مشروع القانون الذى طرح فى ذلك الوقت .

٣ - أسهم المبحوثون إلى حد كبير - سواء فى عينة الجمهور العام أو النخبة - فى طرح مزيد من الاستجابات ، من خلال "أخرى تذكر" ، حيث ارتفعت نسبة الاستجابات فى بعض الأحيان إلى حوالى ٣٨٪ من العينة . وهو مايشير إلى رغبة المبحوثين فى المشاركة - ولو بالرأى - فى عملية صنع القرار .

٤ - تمثلت أكثر المواضع التى حصلت على اتفاق فئات العينة ، فى استطلاع رأى النخبة والجمهور العام ، فى زيادة القيمة الإيجارية ، باعتبارها هدفا رئيسيا لتعديل القانون . صحيح أنه قد حدث خلاف بين الأطراف حول تقدير قيمة الزيادة ، إلا أن هناك إدراكا من جانب أصحاب المصلحة ومن

جانب النخبة لضرورة إجراء تعديل بهذا الخصوص . كذلك حدث اتفاق بين كافة الأطراف على ضرورة التدرج فى تطبيق القانون ، والإلتزام بفترة انتقالية مناسبة ، ولكن صعب الاتفاق حول هذه الفترة .

٥ - من أكثر القضايا حساسية التى لمسها استطلاع الرأى ، وانعكست على الاستجابات ، ماتعلق بامتداد عقد الإيجار إلى ورثة المستأجر الأصلى بعد وفاته . وهنا نلمس بعض الصراع بين مصلحة الملاك المؤجرين وبين اعتبارات العدالة الاجتماعية ، وهو الأمر الذى يفسر موقف هذه الفئة فى مواجهة القضية . تكرر هذا الصراع بين اعتبارات المصلحة الشخصية واعتبارات العدالة الاجتماعية ، حين ناقش الاستطلاع حق المالك فى التصرف فى أرضه ، وعلى وجه الخصوص ماتعلق بحق الإخلاء بعد انتهاء السنة الزراعية . فى مثل هذه المواضع وغيرها انخفضت نسبة تأييد الملاك المؤجرين للاقتراحات المطروحة ، وهو بعد إيجابى ينبغى التأكيد عليه .

٦ - هناك علاقة بين حجم الحيازة واتجاهات الآراء ، وفى هذا المقام نكتفى بالإشارة إلى بعض الأمثلة . من أهمها أنه كلما اتجهت حيازة الملاك المؤجرين إلى التزايد ارتفعت نسبة الموافقة على اقتراح التعديل الفورى لقانون العلاقة الإيجارية ، والعكس صحيح . كذلك كلما ارتفع حجم حيازة المستأجر ارتفعت نسبة معارضة رفع قيمة الإيجار النقدى إلى ١٥ مثل الضريبة . وقد انعكس ذلك على استجابات فئات العينة طوال مراحل الاستطلاع ، وهو مايشير إلى وجود علاقة طردية بين تعاظم مصالح كل فئة وموقفها "المتشدد" للدفاع عن هذه المصالح المهددة .

٧ - أوضح استطلاع الرأى أهمية الآراء الموضوعية التى قد تبديها عينة النخبة إزاء بعض القضايا المتعلقة بالموضوع . من ذلك تفضيل الإيجار النقدى أو الإيجار بالمشاركة . فقد عارض غالبية المستأجرين نظام الإيجار بالمشاركة، واعتبروا أنه يحقق مصالح الملاك فقط على حساب المستأجرين . وبهذا الخصوص فإن عينة النخبة - خاصة التى اعتمدنا عليها فى الأقاليم - قد اتجهت الى تفضيل الإيجار النقدى وأيدت فئة المستأجرين فى ذلك . ولعل مراجعة اتجاهات قيادات الحكم المحلى ، وبنك التنمية والائتمان الزراعى ، والعمد والمشايخ ، والعاملين بالجمعيات الزراعية .. وغير ذلك ، تفيدنا فى الاستدلال على مصداقية آراء فئة المستأجرين بهذا الخصوص . كذلك فقد

رجح الخبراء والمتخصصون - فى عينة نخبة القاهرة - أن يترك نظام الإيجار للاتفاق الحُر بين الطرفين .

وأخيرا من المهم أن نؤكد على أن استطلاعات الرأى لها قيمة كبيرة فى ترشيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة فى لحظات التغيير الاجتماعى والتصدى بقوانين لإحداث هذا التغيير . فمن شأن مثل هذه الاستطلاعات أن تتعرف بشكل علمى على آراء أكبر قطاع ممكن أن يتأثر من هذا التغيير ، وهى قناة للاتصال بين صانعى السياسات والمواطن المصرى .

المراجـــع

١ - قنديل ، أمانى ، استطلاع الرأى عن مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية "مشروع قانون ١٩٨٦" ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩١ .

٢ - الزيوبى ، نزيه نصيف ، تطور النظام السياسى والإدارى فى مصر ، فى : سعد الدين ابراهيم ، (محرر) ، مصر فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧ ، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، ١٩٨١ ، ص ٦٤ .

- راجع أيضا : رضوان ، سمير، الإصلاح الزراعى والفقر فى الريف المصرى ٥٢ - ١٩٧٥ ، چنيف ، مكتب العمل الدولى ، ١٩٨٠ ، ص ١٣ ومابعدها .

٣ - مذكرة بشأن ماأسفرت عنه مناقشات العلاقة بين المالك والمستأجر فى مجلس الشعب ، القاهرة ، لجنة الزراعة والرى ، مجلس الشعب ، مايو ١٩٩٢ .

Abstract

OPINION POLL ON AMENDMENTS
OF RENTAL RELATIONSHIPS LAW IN AGRICULTURAL LAND

Amani Kandil

This study seeks to shed light on opinions concerning the amendments of rental relationships between owners and tenants of agricultural land. The study included two main samples: the first included 1850 land owners, tenants, and owners and tenants at the same time, in 18 sellected villages. The second sample included 505 experts, specialists and high government officials.

البدايات المبكرة
فى تاريخ قياس الرأى العام

ناهد صالح*

التأريخ لقياس الرأى العام ، سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى العالمىّ ، عملية مستمرة، تحظى باهتمام العلماء المتخصصين فى مجال الرأى العام . وإذا كانت بداية الاهتمام الجاد بها جاءت مع منتصف الثلاثينات ، فإن بداية عقد التسعينيات شهدت كتابات متميزة تناولت التأريخ لقياس الرأى العام من مناحى مختلفة ومداخل متنوعة .
ونقتصر فى هذه الورقة على التأريخ للبدايات المبكرة لقياس الرأى العام على المستوى العالمى، فنبدأ بعرض أول استطلاع للرأى أجرى عام ١٧٧٤، ونقف بالتأريخ لاستطلاعات وقياسات الرأى العام عند عام ١٩٣٦ ، وهو أحد الأعوام الفارقة فى مسار استطلاعات وقياسات الرأى العام ، والذى يمثل البداية الحقة لمناقشتها فى سياقاتها السياسية والمنهجية والأخلاقية .

تكتفى عادة الكتابات العربية ، التى حاولت بشكل أو بآخر ، التأريخ لاستطلاعات أو لقياسات الرأى العام على المستوى العالمى ، برصد التتابع الزمنى للجهود التى بذلت فى هذا المجال ، ولانتشار مؤسسات استطلاعات وقياسات الرأى العام ، دون محاولة للتأريخ لها فى إطار حقب تاريخية لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أو فى إطار مراحل تاريخية لتطور العلوم الاجتماعية بعامة ، ولتطور مناهج البحث فيها بخاصة .

وهو أمر على جانب كبير من الخطورة فى تصورنا ، ولا أدل على ذلك من انعكاس هذا التناول المبتسر أو السطحى ، الذى يجرد عملية التأريخ من سياقاتها السياسية والعلمية ، على بعض الكتابات النظرية فى مجال الرأى العام ، وعلى الممارسات العملية لبعض استطلاعات الرأى التى أجريت فى مصر ، سواء من

* مستشار (أستاذ علم الاجتماع) بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٢

حيث تبنى مفاهيم تبناها محترفو قياسات الرأى العام فى فترة تاريخية مبكرة وتم العدول عنها ، أو عدم الالتزام بالأساليب والخطوات المنهجية التى تنبه لأهميتها المشتغلون بقياسات الرأى العام منذ أربعينيات هذا القرن ، أو الوقوع فى أخطاء علمية ومنهجية نبه لخطورتها أوائل المهتمين بموضوع الرأى العام ، أو التغاضى عن تجاوزات أخلاقية حذرت منها المواثيق الأخلاقية المنظمة للعمل فى هذا المجال، أو الادعاء بإجراء استطلاعات سياسية للرأى ، فى مناخ سياسى وثقافى لايسمح أصلا بوجود رأى عام سياسى ، أو يتيح فرص صياغته وبلورته ، فضلا عن إمكانية قياسه أصلا [1] .

وإدراكا من جانبنا لأهمية البعد التاريخى فى الدراسة العلمية لأى موضوع من الموضوعات ، سواء كان مفهوما أو فكرة أو نظرية ، أو كان منهجا أو أسلوبا منهجيا للبحث أو لمعالجة البيانات أو لتفسير النتائج ، رأينا أن نخصص هذه الورقة لتناول البدايات المبكرة فى تاريخ استطلاعات وقياسات الرأى العام ، مراعين أن يأتى هذا التناول فى إطار سياقاتها السياسية والعلمية .

اختلف المؤرخون لاستطلاعات ولقياسات الرأى العام حول تحديد بداية تاريخية لها . إذ يرجع البعض ببداياتها إلى عام ١٩٣٦ ، عندما أجرى كل من جورج جالوب George Gallup ، وأرشيبالد كروسلى Archibald Crossley ، وإلمو روبر Elmo Roper ، استطلاعات للرأى للتنبؤ بنتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وجاءت النتائج التى توصل إليها كل منهم متفقة مع نتيجة الانتخابات الفعلية . أو قد يرجع بها إلى العام السابق عليه ، عندما نشر فى العشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٣٥ أول استطلاع للرأى لجالوب ، اهتمت بنشره الصحافة الأمريكية واحتفت به . فعلى سبيل المثال أفردت صحيفة The Washington Post صفحتها الأولى له وللتعقيب عليه ، ووصفته أو عبرت عنه بأن "أمريكا تتكلم America Speaks" ، مشيرة إلى أنها ستفرد عمودا أسبوعيا بهذا العنوان لاستطلاعات جالوب [2] .

ويرجع البعض الآخر ببدايات استطلاعات الرأى إلى عام ١٩١٦ ، حيث بدأت منذ هذا التاريخ صحيفة Literary Digest ، إجراء سلسلة من استطلاعات الرأى السابقة على إجراء الانتخابات ، للتنبؤ بنتيجتها مسبقا . وفى هذا الإطار ، يرجع البعض بها إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حيث سبق العديد من الصحف الأمريكية تلك الصحيفة فى إجراء هذه الاستطلاعات .

وفى الوقت الذى حاول فيه البعض أن يؤرخ لبداية استطلاعات الرأى بالاستطلاع الذى أجراه چورچ جالوب عام ١٩٣٥ ، فإن چورچ جالوب نفسه ، وتبعه فى ذلك آخرون ، اعتبر أن أستطلاعات الرأى التى أجريت فى عام ١٨٢٤ هى البداية الحقيقية لاستطلاعات الرأى ، أو على حد تعبيره ، النظير المبكر لمسوح الرأى الحديثة [٣] .

ورغم عدم الاتفاق على تحديد نقطة تاريخية واحدة لبداية استطلاعات وقياسات الرأى العام ، فإن كل بداية من هذه البدايات الثلاث (١٨٢٤ - ١٩١٦ - ١٩٣٦) تمثل بداية فترة فى تاريخ استطلاعات الرأى العام ، لها معالمها وسماتها العلمية والمنهجية ، والتى تستلزم منا أن نتناول كلا منها بشئ من التفصيل .

ولكن قبل أن نخطو هذه الخطوة ، لايمكننا تجاهل دون استطلاع للرأى أجرى فى القرن الثامن عشر ، وفى عام ١٧٧٤ بالتحديد .

استطلاع للرأى اجرى عام ١٧٧٤ [٤]

ففى عام ١٩٦١ ، تم بطريق الصدفة المحضة ، اكتشاف تقرير لاستطلاع للرأى أجرى عام ١٧٧٤ ، بتكليف من أول كونجرس خاص بالمستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة ، والتى تشكلت منها فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية . والذى عرف فى التاريخ الأمريكى باسم The First Continental Congress . وقد قام بإجراء هذا الاستطلاع شركة آدامز للاستطلاعات Adams Polling Company ومؤسسة بن فرانكلين Ben Franklin Associates ، بهدف معرفة استجابة الجمهور للحرب المقترحة ضد إنجلترا آنذاك [٥] .

ولاشك أن القرار الذى اتخذه الكونجرس ، فى الخامس من شهر سبتمبر عام ١٧٧٤، بإجراء استطلاع للرأى فى هذا الموضوع المصيرى - على أساس أن الموافقة على إجراء أى عملية كبرى فى الهيكل السياسى ، لابد وأن تسبقها عملية لجس النبض [٦] ، أى التعرف على استجابة الجمهور - يعد مؤشرا لديمقراطية اتخاذ القرار ، ويعكس وعيا بأهمية استطلاعات الرأى السياسية ، فى تلك الحقبة المبكرة . إلا أن ماأسفر عنه إجراء هذا الاستطلاع ، يكشف لنا عن خطورة إجراء استطلاعات للرأى ، لجمهور غير واع بالقضية محل استطلاع الرأى وأبعادها ، لاعلى جوهر العملية الديمقراطية فحسب ، وهى المشاركة فى اتخاذ القرار ، ولكن أيضا على قيمة استطلاعات الرأى العام فى حد ذاتها ، وعلى جدواها بالنسبة لمتخذ القرار .

ونظرا للأهمية التاريخية لهذا الاستطلاع ، الذى يعد أول استطلاع للرأى ، بل وأول استطلاع سياسى للرأى ، فى حدود علمنا ، فضلا عن أهمية القضية التى يتناولها ، وهى قضية الحرب من أجل الاستقلال ، فإننا نجد لزاما علينا أن نلقى بعض الضوء عليه ، واضعين فى اعتبارنا أن المسوح الاجتماعية ، التى تعتبر الأب الشرعىّ لاستطلاعات الرأى ، لم تكن قد عرفت طريقها بعد فى تاريخ العلم الاجتماعى .

طرح هذا الاستطلاع أربعة أسئلة على النحو الآتى [٧] :

١ – هل أنت راض عن النظام الحالى للحكم ، والذى بمقتضاه نحكم من لندن ؟

٢ – هل أنت مستاء من وجود قوات بريطانية بالمستعمرة التى تقيم بها ؟

٣ – ماهى المظالم الأخرى التى لديك ضد انجلترا ؟

٤ – على فرض أن المستعمرات ستعلن استقلالها عن التاج البريطانى ، فهل أنت على استعداد لحمل السلاح من أجل الاستقلال ؟

وقد وجهت هذه الأسئلة إلى عينة تشمل أربعة آلاف فرد من كافة المستعمرات ، قام بجمع الإجابات عنها أربعون شخصا ، اختيروا بحكم طبيعة مهنتهم [٨] ، وكلف كل واحد منهم بجمع البيانات من مئة فرد ، على أن تكون غالبيتهم من المواطنين العاديين ، مع مراعاة أن يكون البعض من الطبقة العليا أو الحاكمة .

جاءت الإجابات لتعكس فى مجملها اتجاها ضد الحرب لامعها ، وأوضحت فى الوقت ذاته عدم وعى الجمهور بالقضية المطروحة أصلا . فبالنسبة للسؤال الأول ، ذكر ٢٧٫٩٪ أنهم راضون عن نظام الحكم الحالى ، بينما بلغت نسبة غير الراضين عنه ٢٤٫٦٪ . أما بقية أفراد العينة فقد تساءل ١٠٫٥٪ منهم أى نظام هذا ؟ بينما ذكر ٣٧٪ أنهم لم يفكروا فى الأمر .

ولم تختلف الإجابات على السؤال الثانى ، والذى كان الهدف منه معرفة الاستجابة لقانون الإيواء [٩] Quartering Act ، عن الإجابات على سابقه ، حيث أيدت الغالبية وجود القوات البريطانية ، بل طالب البعض بوجود المزيد منها ، الأمر الذى دفع كاتب التقرير إلى الاعتراف بأن أقلية فقط هى التى لديها وعى بمشكلة وجود هذه القوات فى حد ذاتها ، فضلا عن تكلفة نفقات تواجدها ، كما اهتم أيضا بسرد نماذج من الإجابات التى تعكس إعجاب البعض بها ، أو مايجنيه البعض الآخر من مكاسب مادية منها ، أو تقدير لإمكاناتها فى محاربة الهنود الحمر .

ولم تخرج الإجابة عن السؤال الثالث عن هذا الاتجاه . فبينما عبرت قلة فقط بغضب عن المظالم التى تعانى منها فى ظل الاحتلال ، فإن الآلاف عبرت عن ارتياحها ، بل اعتبر البعض توجيه هذه الأسئلة نوعا من الخيانة .

وكانت الاستجابة للسؤال الأخير الخاص بحمل السلاح من أجل الاستقلال ، غير مشجعة بالمرة . إذ جاءت إجابات ٧ر٢٥٪ (بعد استبعاد النساء وعددهن ٢٥٩) ، إما تعكس رفضا تاما ، أو أكثر من ذلك ، تهدد موجه السؤال بإبلاغ "الحاكم" عنه . أما نسبة الموافقين فقد بلغت ٨ر١٨٪ فقط ، وهؤلاء وافقوا دون تحفظ . فى حين ذكر ٤ر٢٢٪ أنهم ربما يحملون السلاح إذا أخذوا مقابلا مجزيا، أو إذا حدث مايستفزهم ويدفعهم إلى ذلك . ولم يعط ١ر٣٣٪ إجابة صريحة أو مباشرة على هذا السؤال ، بل تساءلوا بدورهم عمن سيهتم بمزارعهم فى هذه الحالة ، أو من سيوقف الهنود الحمر إذا اتجهوا شرقا لقتالهم ؟ .

ولم يهتم استطلاع الرأى بمعرفة الوطن الأم الذى ينتمى إليه الأفراد الذين تم استطلاع رأيهم ، وأسباب هجرتهم منه ، وتأثير ذلك على نمط إجاباتهم ، أو طبيعة المصالح التى تربط بينهم وبين المستعمر ، وإن كان قد حرص على إعطاء بعض الأمثلة من الإجابات ، موضحا مهنة المجيب والمستعمرة التى يقيم فيها . كماأن التقرير زود بملحق للجداول الكاملة الخاصة بكل مستعمرة من المستعمرات الثلاث عشرة على حدة [١٠] . الأمر الذى يعكس وعيا علميا من جانب كاتبه .

وفى السادس عشر من أكتوبر ١٧٧٤ ، أى بعد مضى شهر وعشرة أيام فقط على قرار الكونجرس بإجراء هذا الاستطلاع ، قدم كاتب التقرير والمشرف على هذا المسح أيرا بيدل Ira Beadle تقريره ، الذى انتهى فيه إلى أنه لايوجد تأييد من جانب الجمهور لشن حرب الاستقلال ، فالناس ليس لديها معلومات سليمة ، وهى غير مهتمة ، كما استعمل عبارات قاسية فى وصف تفكيرهم . وانتهى إلى أن الرأى ، متى وجد ، فإنه يتجه ضد الحرب أكثر منه نحو تأييدها ، ومن ثم فلا يوجد سبب للأمل ، فى كسب الحرب ، مع هذا التأييد الضعيف .

وبناء على ذلك انتهى كاتب التقرير ، والمسئول عن استطلاع الرأى ، إلى "أننا نوصى النواب المحترمين بحل هذا الكونجرس ، وأن تُرجأ خطط الاستقلال هذه ، أو توضع على الرف – على حد تعبيره – وأنه ربما يكون من المفيد إجراء مسح آخر على مدى واسع ، وفى غضون عشر سنوات ، متى سمحت الظروف بذلك" [١١] .

وفى السابع عشر من أكتوبر ١٧٧٤ ، قرئ هذا التقرير على النواب . وفى حين ارتفع فى البداية صوت أحد الأعضاء قائلا "لايمكن أن يكون أربعة آلاف شخص على خطأ ، لذلك فإنه من الأفضل أن نكف عن أى تفكير فى الاستقلال"، فإن التقرير هوجم بشدة ، ووصف الجمهور الذى تم استطلاع رأيه بالجهل . وانتهى التصويت إلى عدم الأخذ بما انتهى إليه من نتائج ، وربما الأقسى من ذلك ، أنه تم التصويت ، والموافقة ، على أنه إذا كان هذا المسح هو الأول من نوعه ، فليكن الأخير أيضا ، وعلى ألا يستند أى نداء فى المستقبل لحمل السلاح ، على مثل هذا الهراء أو العمل التافه وعديم القيمة (١٢) .

هذه كانت بداية استطلاعات الرأى ، وهى بداية تناولت موضوعا سياسيا ، وموضوعا سياسيا له أهميته القصوى . ولكن إجراء الاستطلاع على جمهور غير واع بالقضية محل استطلاع الرأى ، جعل منها بداية مؤسفة ، تمثلت فى التقليل من أهمية استطلاعات الرأى ، وإدانتها ، والتحذير من إجرائها أو الاعتماد عليها مستقبلا فى مثل هذه القضايا المصيرية .

كان من الطبيعىّ ، فى إطار هذه الحقبة التاريخية المبكرة فى تاريخ العلم الاجتماعى ومناهج بحثه ، ألا يدان مباشرة القائمون على استطلاع الرأى – كما حدث فى حقبات تالية – لتحيزهم وعدم موضوعيتهم ، أو حتى يطرح تساؤل عن لماذا كان الحرص من كاتب التقرير والمشرف على استطلاع الرأى على الإشارة فى عنوان التقرير إلى أنه تقرير موثوق به ويعتمد عليه (١٣) ؟ . ونحن بدورنا نطرح تساؤلا آخر ، ماذا لوكان متخذو القرار أخذوا بما انتهى إليه التقرير ؟ هل كان لديهم بصيرة أوضح ورؤية أدق ، مما لدى المسئول عن استطلاع الرأى وكاتب تقريره ، فى قراءة نتائج هذا الاستطلاع ؟ أم أن رد فعلهم نبع عن اقتناع بأنه عند اتخاذ القرار ، فإن قيمة الاستقلال تكون لها الأولوية على قيمة الديمقراطية ؟ .

وأيا كانت الإجابة ، فإن هذا الاستطلاع أظهر استعدادا من جانب السلطة السياسية – ممثلة فى أول كونجرس أمريكى والخاص بجميع المستعمرات الأمريكية The First Continental Congress – لاستطلاع آراء الجمهور قبل اتخاذ القرار ، وعكس فشلا من جانب القائمين باستطلاع الرأى عن إدراك مدى الملاءمة لإجراء هذا الاستطلاع ، وعجزا من جانبهم عن قراءة نتائجه ، أو الاعتماد عليها فى طرح توصياتهم .

ومن ثم كانت المحصلة النهائية لهذا الاستطلاع إدانة لاستطلاعات الرأى ، وتحذيرا من الاعتماد عليها أو استخدامها فى اتخاذ القرارات المصيرية ، وفشلا لها فى أن تكون أداة فاعلة فى العملية الديمقراطية ، وبالتحديد فى عملية المشاركة فى اتخاذ القرار .

وقبل أن نطوى صفحة هذا الاستطلاع ، لابد وأن نتساءل هل جاءت هذه المحصلة نتيجة للمناخ السياسى والمناخ العلمى اللذين فى ظلهما أجرى هذا الاستطلاع ، ونوقشت نتائجه ، واتخذ قرار إدانته ؟ .

فبالنسبة للمناخ السياسى ، كانت فلسفة چون لوك John Locke عن الحكومة المدنية ، وعن الحقوق الطبيعية ، تسود المناخ السياسى . وجاء إدموند بيرك Edmund Burke ليضيف إليها ، وليدافع عن حرب المستعمرات الأمريكية من أجل الحرية [١٤] . وكان التذمر يسود المستعمرات الأمريكية من سلسلة القـوانين التى صدرت عام ١٧٧٤ ، والتى عرفت باسم القـوانين الجائرة Intolerable Acts ، الأمر الذى أدى مباشرة إلى الدعوة لأول كونجرس أمريكى[١٥] ، وهو الكونجرس الذى طلب إجراء هذا الاستطلاع .

وفى الوقت ذاته فقد واكب استطلاع الرأى ، إثارة قضية العلاقة بين المجالس النيابية وبين الرأى العام . وهى قضية وإن كانت لاتزال مثارة حتى اليوم، إلا أن الخطاب الانتخابى لإدموند بيرك فى برستول بانجلترا عام ١٧٧٤، طرح القضية بشكل صريح ، وحدد جوهر العلاقة بينهما فى أن مسئولية الناخبين تنتهى باختيار ممثليهم ، وأن مسئولية هؤلاء هى اتخاذ القرار دون التفات لآراء الناخبين. وكان تشارلز فوكس Charles Fox قد أعلن مثل هذا الرأى وبشكل أكثر صراحة "إننى لا أهتم بصوت الشعب أيا كان ، إنه واجبنا أن نفعل ماهو صواب، دون مراعاة لما هو مقبول (من الجمهور) ، إن مهمتهم هى اختيارنا ، ومهمتنا أن نعمل وفقا للدستور وأن نحافظ على استقلال البرلمان" [١٦] .

وفى ظل هذا المناخ ، لم يكن هناك أدنى حرج فى رفض هذا الاستطلاع وأيضا إدانته ، من جانب أول كونجرس أمريكى ، خاصة وأن نتيجته جاءت معارضة للاستقلال .

وفى الوقت ذاته فإنه على المستوى العلمى ، لم تكن المسوح الاجتماعية قد ظهرت على الساحة بعد . وكان المناخ خاليا تماما إلا من بعض الدراسات الديموجرافية المحدودة التى أجريت فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا [١٧] . ومن ثم لم

يحظ هذا الاستطلاع باهتمام علمى ، سواء من حيث محاولة تفسير ماانتهى إليه من نتائج ، أو الكشف عن نواحى التحيز فيه ، التى أدت إلى هذه النتائج ، وهو الاهتمام الذى تحظى به عادة استطلاعات الرأى المتحيزة ، بهدف تسليط الضوء على الجوانب السلبية فيها بهدف تجنبها ، أو لإبداع أساليب للحد منها ، أو للتحذير من الاعتماد على نتائجها ، أو لهذه الأهداف جميعها ، فضلا عن كشف الجوانب اللاأخلاقية ، أو التى تتعارض مع الأخلاقيات المنظمة للعمل العلمى بعامة، وللعمل العلمى فى مجال الرأى العام بخاصة [١٨] .

استطلاعات الرأى عام ١٨٢٤

وبعد مضى نصف قرن على ذلك الاستطلاع ، وفى عام ١٨٢٤ بالتحديد ، بدأ فى الولايات المتحدة الأمريكية نمط من استطلاعات الرأى ، يعد بحق البداية الأولى فى تاريخ استطلاعات الرأى الخاصة بتوقع نتيجة التصويت Straw Votes ، أو بتوقع نتيجة الانتخابات والتى عرفت باسم Straw Polls ، والتى أصبحت منذ عام ١٩٣٦ ، تعرف باسم الاستطلاعات السابقة على الانتخاب Pre- Election Polls ، وإن كان البعض لايزال يطلق على هذا النوع من الاستطلاعات الاسم القديم Straw Polls [١٩] .

وقد اعتبر چورج جالوب هذه الاستطلاعات البداية المبكرة لمسوح الرأى الحديثة ، أو بالتحديد النظير المقابل لها . والتى ساعدت ظروف انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٨٢٤ على بدايتها . وقد اعتمد جالوب على ماكتبه إميل هيرچا Emil Hurja فى رصد أول استطلاعين من هذه الاستطلاعات : الاستطلاع الذى نشر فى ٢٤ يوليو ١٨٢٤ فى صحيفة Harrisburg Pennsylvanian ، والاستطلاع الآخر الذى نشر فى أغسطس من نفس العام فى صحيفة Raleigh Star [٢٠] .

وقد تناول العديد من علماء الرأى العام [٢١] هذا النوع من استطلاعات الرأى المبكرة ، الخاصة بتوقع نتائج الانتخابات ، بالرصد وبالتحليل .

ولعل من أحدث وأهم ماكتب فى هذا الموضوع ، المقال الذى أفرده توم سميث Tom Smith لدراسة أصول الاستطلاعات الخاصة بالانتخاب ، والتى رجع بها إلى عام ١٨٢٤ ، وحاول أن يثبت وجهة نظره المخالفة لما اتفق عليه غالبية من تناولوها ، والتى يؤكد فيها أن استطلاعات عام ١٨٢٤ انبثقت عن رغبة شعبية ، ولم تأت المبادرة من جانب الصحافة [٢٢] .

ولاشك أن استعراضنا للسياق السياسى لإجراء هذا النوع من الاستطلاعات فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٢٤ ، يوضح أنها ظهرت كنتاج لمجموعة من المتغيرات السياسية قصيرة المدى ، التى ارتبطت بنهاية أول نظام حزبى أمريكى بعامة ، وانهيار المؤتمر الحزبى البرلمانى لتحديد المرشحين لرئاسة الدولة بخاصة ، ولمجموعة من المتغيرات السياسية بعيدة المدى ، التى ارتبطت بتنامى الاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية ، والمزيد من المركزية ، والمزيد من التكميم Quantification [٢٣] .

وقد أورد توم سميث ثلاثة عوامل أساسية ، كان لها الدور الجوهرى فى بدء هذا النوع من الاستطلاعات [٢٤] .

العامل الأول : يتمثل فى أن الديمقراطية تستلزم أن يختار القادة عن طريق الانتخابات الشعبية ، أى الانتخابات التى يشارك فيها كافة أفراد الشعب . ويذهب إلى أن مثل هذه الانتخابات الحرة ، من شأنها إثارة الرغبة والاهتمام بالتنبؤ بنتائجها مسبقا ، ومن هنا كان لابد من إبداع أساليب جديدة لتحقيق إمكانية هذا التنبؤ ، وهو ماحققته استطلاعات عام ١٨٢٤ .

العامل الثانى : يأتى من أن الأساليب التقليدية التى كانت سائدة قبل ذلك ، والتى ربما نجحت فى معرفة آراء الناس أو ميولهم نحو انتخاب مرشح دون الآخر ، قد تنجح فى المجتمعات المحلية المحدودة ، لكنها بالقطع لاتصلح على مستوى الدولة ، ومن هنا كان إبداع الأسلوب أو الأساليب التى لجأت إليها استطلاعات عام ١٨٢٤ .

العامل الثالث : يتمثل فى أن النتيجة النهائية للانتخاب تظهر فى شكل رقمىّ ، ومن ثم كان لابد من إبداع أساليب للاستطلاع يكون من شأنها أن تظهر توقع نتائج الانتخاب فى شكل رقمىّ أيضا . وقد حقق ذلك استطلاعات عام ١٨٢٤ .

وقد اختلفت الأساليب المنهجية التى اتبعت فى جمع بيانات هذه الاستطلاعات ، وإن لجأت غالبيتها فى جمع بياناتها إلى التجمعات المختلفة ، وبالذات الخاصة بالميلشيات ، والتى تضم الأفراد الذكور من البيض الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ - ٤٥ سنة ، وأيضا الاجتماعات التى تعقد بهدف الدعاية الانتخابية ، بينما لجأ البعض إلى توزيع سجلات للاستطلاع فى الأماكن العامة ، ليقوم الأفراد بكتابة اختياراتهم بها ، ثم يتم جمعها بعد عدة أيام [٢٥] .

وعلى الرغم من أن علم الإحصاء لم يكن قد تشكل بعد ، وبالذات نظرية الاحتمالات ، فإن أوجه النقد التي وجهت إلى هـذه الاستطلاعات ، هي نفس أوجه النقد التي لاتزال توجه حتى اليوم إلى استطلاعات الرأى السابقة على الانتخابات ، سواء من حيث عدم الأمانة في تسجيل النتائج ، أو التحيز في اختيار الأفراد الذين يتم استطلاع رأيهم ، أو استغلال النتائج في التأثير على اتجاهات الرأى العام .

ولعل أهم إسهام أسهمت به استطلاعات عام ١٨٢٤ ، في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ استطلاعات الرأى والرأى العام ، هو إثارة الوعى النقدى بين المهتمين باستطلاعات الرأى ، والحرص على النقد الحر الذى ينشر على صفحات الجرائد [٢٦] ، ومن ثم يعطى الفرصة لكشف التحيزات ، والتحذير من الوقوع فيها مستقبلا ، فضلا عن طرح العديد من القضايا ، التى تسهم مناقشتها فى تطوير وإثراء هذا المجال الهام .

وإذا طبقنا المعايير العلمية الحديثة ، فإن هذه الاستطلاعات ، رغم نجاحها فى كثير من الأحيان بالتنبؤ مسبقا بنتيجة الانتخابات ، تعد بكافة المعايير معيبة وغير علمية بالمرة ، على حد قول توم سميث [٢٧] . ولكن يغفر للقائمين بها أن العلم الاجتماعى لم يكن قد أبدع بعد أساليبه المنهجية التى بدأت تتشكل أولى ملامحها فى أواخر القرن التاسع عشر ، ولم تكن المواثيق الأخلاقية المنظمة للعمل فى هذا المجال قد صدرت أو طرحت بعد .

وعموما فقد أثارت هذه المجهودات الأولى لقياس الرأى العام ، التى اضطلعت بها بعض الصحف اليومية الأمريكية عام ١٨٢٤ ، اهتمام العديد من محررى الصحف اليومية الأمريكية الأخرى ، الذين لم يلبثوا أن اكتشفوا أن ما يفكر فيه الناس ، مثله فى ذلك مثل مايفعله الناس ، يصنع "أخباراً" جيدة [٢٨] . ومن ثم كانت هذه الاستطلاعات بداية دخـول الصحافة مجـال استطلاعـات الرأى العام ، لا كناشر لنتائجها فحسب ، أو كممـول لإجـرائها ، ولكن كممارس لها أيضا .

وإذا كان يؤرخ لاستطلاعات الرأى بالرابع والعشرين من شهر يوليو عام ١٨٢٤ ، حيث نشر أول استطلاع للرأى خاص بتوقع نتائج الانتخاب ، فإن هذا النوع من استطلاعات الرأى لم يأخذ طابعه "كعمل جاد" إلا بدءا من عام ١٨٩٦ . فقد اعتبر علماء العلوم السياسية انتخابات ذلك العام على جانب عظيم من

الأهمية، بالنسبة لمسار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى المستقبل ، وقد نبعت هذه الأهمية من الأزمة الاقتصادية وحالة الكساد التى شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية إبان فترة رئاسة جروفر كليفلاند Grover Cleveland (١٨٩٢ - ١٨٩٦) ومانجم عن سياساته ، من تحول الكثير من أعضاء الحزب الديمقراطى الحاكم إلى الأحزاب الأخرى ، ومنها الحزب الشعبى Populist ، ومن مراجعة سياساته الاقتصادية القائمة أساسا على عدم التدخل من جانب الدولة .

وفى تلك الفترة الحرجة فى تاريخ السياسة الأمريكية ، نجح الحزب الجمهورى فى استرداد مكانته كحزب للأغلبية ، خاصة بعد نجاحه فى إزاحة الديمقراطيين من الكونجرس فى انتخابات عام ١٨٩٤ (٢٩) .

وفى ظل هذا المناخ السياسى والاقتصادى ، نشطت الصحافة الأمريكية فى إجراء استطلاعات الرأى لجذب المزيد من القراء . وبدأت استطلاعات الرأى تأخذ وضعها فى الصحافة كمشروع استثمارى .

ونظرا لأن "الغرب الأوسط" اعتبر المنطقة التى ستحسم نتيجة المنافسة على مقعد الرئاسة فى انتخابات عام ١٨٩٦ ، فقد اهتم العديد من الصحف اليومية فى شيكاغو بإجراء استطلاعات للرأى بهدف التنبؤ بنتيجة هذه المنافسة. فمثلا اهتمت صحيفة The Chicago Tribune - عن طريق مراسليها - بمعرفة لمن سيعطى عمال السكك الحديدية والمصانع أصواتهم . وأرسلت صحيفة Chicago Record بطاقات اقتراع بالبريد لأكثر من ثلاثمائة ألف من الأفراد المسجلة أسماؤهم فى كشوف الانتخاب فى مدينة شيكاغو . وبناء على الردود الواردة توقع فوز وليام ماكينلى William Mckinley ، ممثل الحزب الجمهورى ، بنسبة ٥٨٪ . وهى نفس النسبة التى حصل عليها فى الانتخابات الفعلية (٣٠) .

ونود أن نشير إلى أنه فى تلك الحقبة فى تاريخ الصحافة الأمريكية - أواخر القرن التاسع عشر - ساد اتجاه بين أغلب الصحف الأمريكية يؤكد الحرص على استقلالها عن الأحزاب أو التوجهات الموالية لها ، والحرص على الإعلان عن هذا الاستقلال ، وذلك على عكس الوضع الذى ساد القرن التاسع عشر ، حيث انتشرت الصحافة الحزبية أو ذات الميول الحزبية . ويرجع هذا الاتجاه فى جانب منه إلى بدء ظهور "ثقافة صحفية" تعلى من موضوعية الخبر ، أما الجانب الآخر فيرجع إلى سبب مالى محض ، مبنى على أساس أن القراء يقبلون عادة على الصحف غير الحزبية أو ذات الميول غيرالحزبية . وفى هذا الإطار القائم على

حرص الصحافة على استقلالها وعدم تبعيتها الحزبية ، كان لابد وأن تزدهر استطلاعات الرأى الخاصة بتوقع نتائج الانتخاب ، حيث أنها تقدم الخبر غير المنحاز . وبالاقتراب من القرن العشرين ، تزايد أكثر فأكثر عدد الصحف التى بدأت تدخل هذا المجال ، مجال استطلاعات الرأى العام ، بحثا عن الخبر الموضوعى الذى يجذب إليها المزيد من القراء ، وبالتالى يحقق لها المزيد من الانتشار والمزيد من الربح (٣١) .

وقبل أن ننتقل إلى الفترة التالية فى تاريخ استطلاعات وقياسات الرأى العام ، لابد أن نشير إلى جهود أحد المؤسسين لبحوث الرأى العام فى القرن التاسع عشر ، وهو چيمس بريس James Bryce ، الذى دفعت مبادراته وإنجازاته القيمة فى هذا المجال إلى حرص كل من چورچ جالوب وبول لازرسفيلد على منحه لقب "Patron saint of modern public opinion research" واعتباره واضع بذرة التنظير فى ميدان الرأى العام (٣٢) .

ويعد مؤلف چيمس بريس عن الكومنولث الأمريكى The American Commonwealth ، الذى جمع مادته من خلال ملاحظته واستباره للعديد من الأمريكان على مدى عدة سنوات ، من أهم الأعمال القيمة والرائدة فى مجال الرأى العام ، استطاع من خلاله أن يبين أن هناك وسائل بديلة لمعرفة الرأى العام ، أو للتأكد من اتجاهه ، يمكنها أن تؤثر فى "عملية الحكم" (٣٣) .

وقد استحوذ موضوع "الحكم بواسطة الرأى العام" على اهتمام چيمس بريس ، الأمر الذى دفعه إلى افتراض أربع مراحل يتحقق بها ذلك . المرحلة الأولى ، ويكون الجمهور فيها سلبيا وميالا للخضوع والإذعان . والمرحلة الثانية ، تشهد صراعا مسلحا من أجل السيطرة . والمرحلة الثالثة ، وفيها يخضع الحاكم للإرادة الشعبية ، التى يعبر عنها من خلال الاقتراع .

وقد تنبأ چيمس بريس بأنه سوف تأتى مرحلة بعد هذه المراحل ، هى المرحلة الرابعة والتى يمكن بلوغها متى أمكن معرفة إرادة الأغلبية والتحقق منها فى كافة الأوقات ، وربما حتى من غير الاعتماد على آليات التصويت . ويرى چيمس بريس أنه فى هذه الحالة يتحقق "حكم الرأى العام" (٣٤) .

وكان چيمس بريس متأثرا بنمط الاستفتاءات السائد فى سويسرا آنذاك . وكان يرى أن هذا الأسلوب ، الذى يطرح قضية محددة أو سؤالا معينا للتصويت الشعبى ، يحقق بشكل إيجابى مشاركة جمهور المواطنين فى الحكم . ولكن فى

دولة مساحتها شاسعة . وتضم العديد من الملايين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الاستفتاء الشعبى يصبح عملية مجهدة ومكلفة ، وبالتالى عملية شبه مستحيلة . ومن ثم انتهى جيمس بريس إلى أن إبداع وسائل أو آليات لتقدير أو لقياس الإرادة الشعبية من أسبوع لأسبوع ، أو من شهر إلى آخر ، يبدو أمرا من المستحيل تحقيقه (٣٥) .

وبعد مضىّ مايقرب من نصف قرن على هذا العمل الرائد الذى نشر عام ١٨٨٨ ، أوضح جورج جالوب فى عام ١٩٤٠ التماثل الملحوظ بين الخطوط العريضة التى اعتبرها بريس أفضل طريقة للكشف عن الرأى العام ، وبين الأساليب التى تستخدمها استطلاعات الرأى الحديثة ، بدءاً من الاعتماد على الاستبار المباشر ، وانتهاءً باختيار من يتم استطلاع رأيهم ، موضحا أن التقدم فى أساليب المعاينة استطاع أن يحقق ما اعتبره بريس عملية مستحيلة ، وهى التوصل لآليات لقياس الرأى العام - غير مجهدة وغير مكلفة - من شأنها أن تسهم فى العملية الديمقراطية بنفس القدر الذى تسهم به فيها الاستفتاءات الشعبية (٣٦) .

استطلاعات الرأى فى أوائل القرن العشرين

بنهاية القرن التاسع عشر ، أصبح العديد من الصحف اليومية الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية يعطى لاستطلاعات الرأى نفس الاهتمام الذى يعطيه للأحداث. وإن كان هذا الاهتمام يكاد يكون منحصرا تماما فى استطلاعات الرأى الخاصة بالانتخابات ، سواء على المستوى القومى أو على المستوى المحلى .

ولم يلبث أن انتقل هذا الاهتمام إلى الصحف الأسبوعية . وقد تمثل ذلك فى إجراء صحيفة Farm Journal منذ عام ١٩١٢ ، سلسلة من استطلاعات الرأى عن انتخابات الرئاسة الأمريكية ، ولم تلبث أن تبعتها فى عام ١٩١٦ صحيفة Literary Digest .

وقد أشار كلود روبنسون Claude Robinson إلى أنه خلال انتخابات الرئاسة لعام ١٩٢٨ ، أجرى حوالى خمسة وثمانين استطلاعا للرأى ، منها ستة استطلاعات فقط أجريت على المستوى القومى . ومن هذه الاستطلاعات الأخيرة الاستطلاعات التى أجرتها صحيفة Farm Journal ، وصحيفة Literary Digest ، وصحيفة The Nation ، وصحف Hearst Newspapers (٣٧) .

أما عن الأساليب المنهجية التى كانت تلجأ إليها الصحف فى إجراء الاستطلاعات الخاصة بتوقع نتيجة الانتخاب ، فيمكننا التمييز بين عدة أساليب ؛ أسلوب الاقتراع من خلال الصحيفة "Ballot-in-the -paper method" ، حيث كان يتم طبع سؤال أو أسئلة الاقتراع فى الصحيفة ، ويطلب من القراء الإجابة عليها وإرسالها بالبريد . ويقوم هذا الأسلوب على افتراض خاطئ مفاده أن قراء الصحيفة المهتمين بالإجابة على هذا الاستطلاع ، هم عينة ممثلة للناخبين . يضاف إلى ذلك إغراء هذا الأسلوب للأقليات ولجماعات الضغط على إظهار رأيها فى صورة مغايرة للحقيقة ، حيث لايكلفها ذلك غير شراء كميات من أعداد الصحيفة وملء بطاقات الاقتراع وإرسالها [٣٨] .

ويعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب المتبعة آنذاك عرضة للتحيز ، وبالتالى لايثير الدهشة الاختلاف الشاسع بين النتيجة المتوقعة بناء على استطلاعات الرأى التى تتبع هذا الأسلوب وبين نتيجة الانتخاب الفعلى ، فعلى سبيل المثال بلغ هذا الاختلاف فى أحد هذه الاستطلاعات التى أجريت عن انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٢٨ حوالى ٢٥٪ [٣٩] .

أما الأسلوب الثانى فيقوم على أساس اختيار الأفراد الذين سيستطلع رأيهم ، اعتمادا على قوائم معينة ، سواء كانت قوائم الانتخاب أو قوائم المشتركين فى الخدمة التليفونية أو قوائم ملاك السيارات .. الخ ، ويتم إرسال بطاقة الاقتراع إليهم بالبريد . ويتوقف جانب من التحيز فى هذا الأسلوب على طبيعة القوائم التى يعتمد عليها فى الاختيار ، وعلى كيفية التناول الإحصائى لنسب الإجابات الواردة للصحيفة . وفى حالات معينة ، لم يستطع هذا الأسلوب التغلب على تدخل جماعات الضغط أو جماعات المصالح ، لإعطاء صورة زائفة عن الأصوات التى سيحصل عليها مرشح ما [٤٠] .

أما الأسلوب الثالث ، فيقوم على الاعتماد على مراسلى الصحيفة والصحفيين بتكليفهم بجمع الآراء من أماكن التجمعات ، مثل الفنادق والنوادى وأماكن العمل والشوارع . كما لجأت بعض الصحف فى جمع بياناتها ، إلى استخدام نفس الأسلوب الذى يتم فى الانتخابات الفعلية ، سواء من حيث تحديد مكان معين للإدلاء بالأصوات ، أو استخدام نفس بطاقات الاقتراع أو صناديق الاقتراع . وكانت بعض الصحف تستخدم رجالا مدربين تنظمهم فى مجموعات ، وتحدد لكل مجموعة الجزء الذى سيجمعون بياناتهم منه ، داخل المنطقة التى

يشملها استطلاع الرأى . كما بدأ إدخال بعض المتغيرات التى تشمل النوع والجنس والجنسية والخلفية الاقتصادية ، للتأكد من تمثيل العينة . وبدأت تستخدم العينات الحصصية ، بشكل بدائى ، بحيث كان يراعى أن تشمل الفئات المختلفة من العمال ، بما فى ذلك ذوى الياقات البيضاء ، والمناطق الريفية والحضرية ، والرجال والنساء . ولكن مثل هذه الاستطلاعات التى كانت تحرص على التمسك ببعض المعايير المنهجية ، كانت نادرة ، وكانت هى الاستثناء لا القاعدة . أما غالبية الاستطلاعات ، فكان يتم الإعداد لها وإجراؤها على عجل ، وكان يقوم بها أشخاص غير مدربين أو غير مؤهلين إحصائيا [٤١] .

ومن الصحف اليومية القليلة التى اجتهدت فى أن تقترب فى أساليب استطلاعاتها مما أصبح يعرف فيما بعد بالأسلوب العلمى لاستطلاعات الرأى ، صحيفة The Cincinnati Enquirer . فقد نجحت هذه الصحيفة ، فى كافة الاستطلاعات الخاصة بانتخابات الرئاسة فيما بين عامى ١٩٠٨ و ١٩٢٨ ، فى ألا يزيد الفرق بين توقعاتها وبين نتيجة الانتخاب الفعلى عن ٢٪ . ونجحت صحيفة The Chicago Journal فى أن يقل متوسط الفرق بين النتيجة التى وصلت إليها وبين نتيجة الانتخاب الفعلى عن ٢٪ ، وذلك فى انتخابات الرئاسة فى أعوام ١٩٢٠ و ١٩٢٤ و ١٩٢٨ [٤٢] .

ولكن من بين كافة الاستطلاعات التى كانت تجريها الصحف اليومية أو الأسبوعية ، فإن استطلاعات الرأى التى كانت تجريها صحيفة Literary Digest ، هى التى كانت تستحوذ على اهتمام الجمهور وتقديره ، بل وأيضا على اهتمام وتقدير رجال السياسة ومحترفيها . وكانت تعتبر نموذجا لاستطلاعات الرأى الخاصة بتوقع نتائج الانتخاب ، وقد ساعد على ذلك نجاحها فى التنبؤ بنتائج الانتخابات لسنوات عدة ، الأمر الذى يدعونا إلى عرض الأسلوب المنهجى الذى كانت تلجأ إليه فى إجراء هذه الاستطلاعات .

فمنذ عام ١٨٩٥ بدأت الصحيفة فى إعداد قوائم بأسماء الأشخاص الذين يمكن اشتراكهم فى الصحيفة ، وذلك بهدف إعداد قائمة بريدية بأسمائهم . وقد ضمت هذه القائمة أسماء أشخاص من الطبقتين الوسطى والعليا ، الذين يمكنهم دخلهم من شراء الصحيفة ، وأيضا السلع التى يتم الإعلان عنها فيها . وبالتالى ضمت هذه القائمة أطباء ومحامين ورجال أعمال وتجارا ومهندسين وأعضاء بالنوادى ... الخ . فى عام ١٨٩٥ ضمت هذه القائمة ثلاثمائة وخمسين ألف

اسم ، ارتفعت فى عام ١٩٣٢ إلى عشرين مليون اسم . وبالطبع كلما زادت الأعداد فى القائمة اتسع شمولها لجماعات أكثر ، ماعدا الجماعات ذات الدخل المنخفض التى ظلت مستبعدة تماما من قوائمها (٤٣) .

فى عام ١٩١٦ بدأت الصحيفة استطلاعات الرأى ، ولجأت فى ذلك العام إلى عدة أساليب فى جمع بياناتها . فقد طلبت من قرائها أن يقوموا بدور المراسلين للصحيفة ، وذلك بأن يرسلوا لها "أخبارا" عن الرأى العام ، بالنسبة لفرص فوز المرشحين لرئاسة الدولة . وفى الوقت ذاته حاولت أن تعرف من قيادات العمال لمن سيعطى العمال أصواتهم . وبالإضافة إلى هذا الأسلوب غير المباشر ، لجأت إلى إرسال بطاقات اقتراع عن طريق البريد ، إلى المشتركين فى الصحيفة فى عدد من الولايات الأمريكية .

واستمرت الصحيفة فى تطوير أساليبها المنهجية فى استطلاعات الرأى ، ومدت اهتماماتها إلى بعض القضايا التى تهم الجمهور آنذاك . فقامت بإجراء استطلاعات ثلاثة للرأى على مستوى قومى ، فى أعوام ١٩٢٢ و ١٩٣٠ و١٩٣٢ ، بشأن تحريم الخمور . حيث قامت فى عام ١٩٢٢ بإرسال أكثر من عشرة ملايين بطاقة اقتراع ، بناء على قائمة تضم أسماء وعناوين المشتركين فى التليفونات . وتضمنت بطاقة الاقتراع ثلاثة أسئلة خاصة بتحريم الخمور ، تمثل ثلاثة بدائل يختار المجيب أحدها (٤٤) . وقد بلغ عدد البطاقات التى تلقتها الصحيفة ثمانمائة ألف بطاقة . وفى عام ١٩٣٠ وجهت الصحيفة نفس الأسئلة ، واتسعت القائمة لتضم مالكى السيارات بجانب المشتركين فى التليفون ، وبلغ عدد البطاقات عشرين مليون بطاقة ، تلقت الصحيفة خمسة ملايين بطاقة منها . واتبعت نفس الأسلوب فى عام ١٩٣٢ .

واستمرت صحيفة Literary Digest فى إجراء استطلاعات الرأى الخاصة بتوقع نتائج انتخابات الرئاسة ، معتمدة فى ذلك على قائمة للجمهور تضم مالكى السيارات والمشتركين فى التليفونات "Tel-auto public" ، وبلغ عدد من وجهت لهم بطاقات الاقتراع فى عام ١٩٢٨ ثمانية عشر مليون شخص ، ارتفع إلى عشرين مليون شخص فى عام ١٩٣٢ (٤٥) .

وكانت قمة نجاح هذه الصحيفة فى عام ١٩٣٢ ، حيث نجحت فى التنبؤ بانتخابات الرئاسة الأمريكية بفارق قدره ٤ر١٪ فقط . الأمر الذى عزز الثقة فى نتائجها ، وأكسبها سمعة متميزة فى هذا الميدان ، وكان هذا النجاح بمثابة

شهادة لها بدقة الأساليب المنهجية التى تتبعها ، وبأهمية العينات الضخمة التى تعتمد عليها . وظل الأمر كذلك حتى الخامس من نوفمبر عام ١٩٣٦ ، حيث أدى فشلها فى التنبؤ بنتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية ، بل والاختلاف الشاسع بين النسب التى تنبأت بها والنسب التى أسفرت عنها نتائج الانتخابات الفعلية ، إلى توقف هذه الصحيفة تماما عن إجراء استطلاعات للرأى ، بل أكثر من ذلك ، إلى توقفها بعد أقل من عامين من هذا التاريخ عن الصدور نهائيا [٤٦] .

ورغم هذه النهاية المأسوية التى انتهى بها تاريخ هذه الصحيفة ، فلايسعنا سوى الاعتراف بالدور الريادى الذى لعبته فى نشر الاهتمام والوعى بأهمية استطلاعات الرأى والرأى العام ، وبما فجره فشلها من إثارة العديد من القضايا المنهجية الخاصة بإجراء استطلاعات الرأى ، الأمر الذى مهد لبداية المرحلة التالية فى تاريخ استطلاعات وقياسات الرأى العام .

ونظرا لأهمية القضايا التى فجرتها استطلاعات عام ١٩٣٦ نعرض لها بشئ من التفصيل .

تزامن فشل استطلاع الرأى الذى أجرته صحيفة Literary Digest مع نجاح چورچ جالوب من خلال المعهد الأمريكى للرأى العام American Institute of Public Opinion ، ونجاح إلمو روبر وبول شيرنجتون Paul Cherington من خلال المسح الذى عرف منذ عام ١٩٣٥ باسم Fortune Survey ، والذى أصبح منذ ذلك التاريخ أحد معالم مجلة Fortune ، ونجاح أرشيبالد كروسلى من خلال الاستطلاعات التى عرفت باسمه "Crossley Poll" ، فى التنبؤ بنتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية آنذاك ، الأمر الذى طرح سؤالين أساسيين ؟ .

لماذا فشلت صحيفة Literary Digest هذا الفشل الذى يصل إلى حد المأساة ، فى حين نجحت فى التنبؤ بنتائج الانتخابات فى استطلاعاتها السابقة ؟ ولماذا فشلت هذه الصحيفة بينما نجح كل من هؤلاء فى التنبؤ بنتيجة ذلك الانتخاب ؟ .

قدم التحليل القيم الذى أجراه چورچ جالوب تحت عنوان "دروس عام ١٩٣٦" [٤٧] إجابة على هذين السؤالين . وقد استهل جالوب تحليله بنفى الاتهامات التى وجهت إلى تلك الصحيفة بعدم الأمانة وبالتلاعب فى نتائج الاستطلاع ، لتحقيق أهداف اللجنة القومية للحزب الجمهورى ، وأرجع هذه الكارثة ، على حد تعبيره ، لا إلى أخلاقيات الذين أجروا هذا الاستطلاع ، وإنما إلى أخطاء منهجية سواء فى تصميم العينة ، أو اختيارها ، أو جمع البيانات ، أو معالجة النتائج .

ولكن لماذا ، رغم وجود نفس الأخطاء المنهجية فى الاستطلاعات السابقة ، نجحت الصحيفة بناء على هذه الاستطلاعات فى التنبؤ بنتيجة الانتخابات ؟ .

درجت الصحيفة على الاعتماد فى اختيار عينتها على قوائم مالكى السيارات والمشتركين فى التليفونات ، والتى حرصت على إعدادها منذ عام ١٨٩٥ كما سبق أن ذكرنا . وكانت ترسل لهؤلاء بطاقات الاقتراع بالبريد لملئها وإعادتها للصحيفة . ولاشك أن هؤلاء كانوا يمثلون الطبقة ذات الدخل الاقتصادى المرتفع ، ومن هنا كانت العينة متحيزة لهذه الطبقة . ولكن لم ينعكس هذا التحيز على نتيجة الاستطلاعات السابقة ، وحتى استطلاع عام ١٩٣٢ ، نتيجة لأن مشاعر الجماهير ، على حد تعبير جالوب ، نحو الأحزاب الكبرى لم تكن مرتبطة بأوضاعها الاقتصادية . ولكن الوضع اختلف تماما عام ١٩٣٦ ، إذ نتيجة للصراع بين من يملكون ومن لايملكون حدث انقسام فى الاتجاهات السياسية بين الأغنياء والفقراء ، أو بقول أدق الذين يشبعون بالكاد احتياجاتهم الأساسية ، حيث اتجه هؤلاء بوجدانهم نحو الحزب الديمقراطى ، وعبروا بسلوكهم الانتخابى عن تأييدهم لمرشحيه . وهؤلاء هم الذين استبعدتهم الصحيفة من استطلاعاتها .

وقد أسهب كل من تناول هذا الاستطلاع بالتقييم فى توضيح أوجه التحيز فيه ، والتى تنحصر فى التحيز للطبقات الغنية التى تؤيد الحزب الجمهورى ، والتى لديها وعى أكبر واهتمام أكثر بالاستجابة لأسلوب الاقتراع عن طريق البريد الذى اتبعته الصحيفة ، فضلا عن اهتمامها بالتكتل لإظهار معارضتها القوية للبرنامج الإصلاحى الذى طرحه روزفلت مرشح الحزب الديمقراطى ، والذى عرف باسم New Deal ، بل لقد تحيزت الصحيفة أيضا فى اختيارها داخل هذه الفئة ، حيث أخذت معيار ملكية السيارة أو الاشتراك فى التليفون معيارا لاختيارها ، ومن هنا انحازت لكبار السن ضد الشباب الذين يميلون إلى الحزب الديمقراطى . يضاف إلى ذلك أنها أهملت تماما عامل الزمن من حيث تأثيره على تغير المشاعر، وبنت تقديرها استنادا إلى كافة البطاقات التى وردت إليها ، بصرف النظر عما إذا كانت قد وردت فى بداية الاستطلاع أو وردت قبل الانتخاب مباشرة .

وقد نجح المعهد الأمريكى للرأى العام فى التنبؤ بفشل صحيفة Literary Digest فى الاستطلاع قبل أن تبدأ فيه ، بل تنبأ بالنتيجة التى ستصل إليها ، ونجح فى تنبؤه هذا بفارق ١٪ فقط . فكيف استطاع المعهد الأمريكى للرأى العام، أو چورچ جالوب بالتحديد ، الوصول إلى هذا التنبؤ الدقيق ؟ الإجابة هى

أنه اعتمد فى ذلك على اختيار عينة مماثلة تماما لتلك العينة التى ستختارها صحيفة Literary Digest عند إجرائها لاستطلاع الرأى ، واستخدم نفس أسلوبها فى جمع البيانات منها ، ومن ثم وصل إلى نفس النتيجة التى وصلت إليها الصحيفة وبدرجة عالية من الدقة ، وذلك قبل أن تبدأ الصحيفة فى إجراء استطلاع الرأى بستة أسابيع [٤٨] .

وقبل أن نطوى صفحة هذا الاستطلاع ، الذى يمثل علامة فارقة فى تاريخ استطلاعات الرأى ، نؤكد على أهمية الجانب اللاأخلاقى فى هذا الاستطلاع ، والذى تمثل فى "عدم الكفاءة العلمية" [٤٩] للقائمين بهذا الاستطلاع ، الذين أقدموا على إجرائه دون اكتراث بالإحاطة بالأساليب العلمية والضوابط المنهجية المتاحة فى تلك المرحلة التاريخية ، والتى استوعبها والتزم بها المعهد الأمريكى للرأى العام وغيره من المؤسسات التى نجحت فيما فشلت فيه صحيفة Literary Digest . وقد أضافت هذه الصحيفة إلى عدم الكفاءة ، الإصرار على الاستمرار فى تجاهل الضوابط المنهجية ، واتباع الأساليب الخاطئة غير العلمية ، رغم تنبيهها إلى خطأ هذه الأساليب ، وتحذيرها من أنها ستصل إلى نتائج خاطئة متى اتبعتها . بل دفع الجهل بالأساليب العلمية ، وليس تجاهلها فحسب ، إلى سخرية الصحيفة من چورچ جالوب لأنه تنبأ بالنتيجة التى ستصل إليها مسبقا ، وقبل أن تبدأ فى إجراء الاستطلاع ، وتحديها له فى أنها ستنجح فى التنبؤ بنتيجة الانتخاب باتباع نفس أسلوبها التقليدى كما نجحت فى تنبؤاتها السابقة [٥٠] . ولكن جاءت نتيجة الانتخاب فى الخامس من نوفمبر ١٩٣٦ لتقضى على الثقة التى اكتسبتها هذه الصحيفة ، وعلى المصداقية التى حظيت بها نتائج استطلاعاتها ، ولتدفع بها إلى الانسحاب ، ليس فقط من مجال استطلاعات الرأى ، ولكن أيضا من مجال الصحافة تماما . وأصبحت الإشارة إليها فى الكتابات التى تتناول استطلاعات وقياسات الرأى العام تأتى فى السياق التأريخى للأخطاء المنهجية والتجاوزات الأخلاقية . ومع ذلك فإن الاهتمام الذى قوبل به فشل صحيفة Literary Digest ، سواء من جانب الصحافة ، أو رجال السياسة ، أو المشتغلين بقياس الرأى العام ، أو من جانب الأكاديميين من المتخصصين فى مجال العلوم الاجتماعية والمهتمين بموضوع الرأى العام ، يعد مؤشرا للوعى بأهمية قياس الرأى العام على كافة هذه المستويات . وفى إطار هذا الوعى طرحت قضية الديمقراطية فى علاقتها بقياس الرأى العام ، ونوقشت الأبعاد النظرية والمنهجية لقياسات الرأى العام ،

وسلطت الأضواء على الجوانب اللاأخلاقية فى إجرائها أو فى تناول نتائجها .
وبهذا بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ استطلاعات ومسوح الرأى العام ، يمكن اعتبارها مرحلة الإرساء العلمىّ لمفاهيم ومنهجية استطلاعات الرأى وقياساته ، ولانتشار المؤسسات المتخصصة فى قياس الرأى العام .

تبين لنا من تتبعنا لاستطلاعات الرأى العام منذ بداياتهاالمبكرة ، وحتى منتصف ثلاثينيات القرن العشرين ، أنها نشأت فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تعرف طريقها إلى دول أوربا الغربية حتى ذلك التاريخ ، الأمر الذى يجعلنا نتساءل عن طبيعة المناخ السياسى والأوضاع السياسية والملابسات العلمية التى أسهمت فى أن تكون الريادة فى هذا المجال للولايات المتحدة الأمريكية ، ولاتكون لدول أوربية أكثر عراقة منها فى نظامها الديمقراطى ، أو لدول أوربية كانت مهدا للفلسفات والمذاهب السياسية ، التى تعلى من أهمية الرأى العام ، وتسلم به كمكون أساسى لأى نظام ديمقراطى ، بل ولدول أوربية عرفت المسوح الاجتماعية ، قبل أن تعرفها الولايات المتحدة الأمريكية ، بأكثر من قرن من الزمان .

ولعل الصورة تتضح أكثر إذا حددنا تساؤلنا بالآتى : لماذا لم تنشأ استطلاعات الرأى العام فى بريطانيا مثلا ، وهى أرسخ الدول فى نظامها الديموقراطى ، بينما كانت نشأتها فى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ .

ربما نجد جانبا من الإجابة على هذا التساؤل فى رؤية كل من النظام الديمقراطى فى بريطانيا ، والنظام الديمقراطى فى الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ، للقنوات التى يشارك من خلالها المواطن فى عملية اتخاذ القرار ، والتى تعد جوهر العملية الديمقراطية .

فى بريطانيا كانت فلسفة إدموند بيرك هى المسيطرة آنذاك ، وهى الفلسفة التى تقصر دور المواطن فى عملية اتخاذ القرار على انتخاب ممثليه ، الذين تفترض أن اختياره لهم هو تسليم من جانبه بأن لديهم من القدرة ومن الحكمة مايمكنهم من اتخاذ القرار المناسب . ووفقا لهذا المنطق فقدت استطلاعات الرأى فى بريطانيا أهم مبرر لقيامها ، حيث أن ممثلى الشعب الذين تم انتخابهم هم الأقدر والأكثر حكمة على اتخاذ القرار ، بل إن انتخابهم يعنى تفويضهم فى ذلك ، ومن ثم فلا معنى فى إطار هذه الفلسفة لإجراء استطلاعات للرأى العام . وربما الأهم من ذلك هو تأكيد هذه الفلسفة على استقلالية النائب التى تستلزم أن

يخضع فقط لضميره ولحكمته ، لا لما تتقبله الجماهير ، وأن هذا لايتعارض مع الديمقراطية ، التى تحققت بالانتخاب المباشر من جانب المواطنين لممثليهم . يضاف إلى ذلك أن طبيعة النظم البرلمانية فى بريطانيا وفى دول أوربا الغربية ، لم تثر اهتمام الصحافة بمحاولة التنبؤ بنتيجة الانتخابات القومية مسبقا ، كما جعلت إجراء هذه الاستطلاعات أمرا ليس من السهولة بمكان ، على عكس الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان للصحافة دور ريادى فى إجراء هذه الاستطلاعات ، وفى الحرص على نشرها (٥١) .

فى الوقت ذاته فإن طبيعة النظام الانتخابى المعقد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، الذى لايسمح بأن يختار المواطن مباشرة ممثليه ورئيس الدولة ، وبالتالى الحزب الحاكم ، فضلا عن عدم وجود برامج سياسية واضحة ومحددة الملامح للأحزاب السياسية ، كما هو الحال فى بريطانيا مثلا ، كان تربة صالحة لظهور استطلاعات الرأى الخاصة بتوقع نتيجة الانتخاب أو نتيجة التصويت ، والتى كانت أحد الروافد الأساسية لظهور استطلاعات الرأى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تتناول قضايا اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، فى الوقت الذى لم تكن استطلاعات الرأى قد بدأت بعد فى دول أوربا الغربية ، أو فى غيرها من دول العالم (٥٢) .

أما الرافد الثانى الذى أسهم فى أن تكون الريادة للولايات المتحدة الأمريكية فى استطلاعات الرأى العام ، فقد تمثل فى بحوث السوق Market research أو بحوث التسويق Marketing research ، التى بدأت كنشاط منظم منذ عام ١٨٧٩ ، ولم تلبث أن ازدهرت نتيجة للتطور والتقدم الذى أحرزته أساليبها، سواء نتيجة لحرص القائمين بها على الإحاطة بالتقدم العلمى – سواء فى مجال الإحصاء أو العلوم الاجتماعية – والاستفادة منه فى زيادة كفاءة عملهم، أو نتيجة لتنمية هذه الأساليب أثناء ممارسة العمل الإمبريقى ذاته (٥٣) .

ونظرا لأن بحوث التسويق تهتم بمعرفة الآراء والاتجاهات والأذواق والسلوك ، كان من الطبيعىّ أن تمهد التربة لانبثاق استطلاعات وقياسات الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية ، بل وأن يأتى أهم رواد استطلاعات الرأى العام من ميدان بحوث التسويق . ونشير هنا إلى أن أوربا لم تعرف بحوث التسويق إلا فى أواخر الثلاثينيات . وعلى عكس الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، عرفت أوروبا بحوث التسويق بعد أن عرفت استطلاعات الرأى ومدفوعة بنجاحها (٥٤) .

أما الرافد الثالث فقد تمثل فى المسوح الاجتماعية ، وزاد من شدة تدفقه التقدم فى علم الإحصاء . فقد كانت لبحوث چيمس بريس ، التى بدأها فى عام ١٨٨١ ، وضمنها مؤلفه الذى نشره فى ديسمبر ١٨٨٨ بعنوان "الكومنولث الأمريكى" ، الدور الأكبر فى تغذية هذا الرافد ، أو فى دفع حركة استطلاعات الرأى نحو استطلاعات الرأى العام ، ولم يكن ذلك من خلال الأساليب التى لجأ إليها بريس فى جمع بياناته ورصد ملاحظاته فحسب ، ولكن أيضا من خلال تأكيده أن الاستفتاء العام هو المصدر المنطقى ، على حد تعبيره ، لتقدير الإرادة الشعبية أو لقياس الرأى العام ، ومن خلال بحثه عن بديل للاستفتاء العام يكون من شأنه التغلب على التكلفة العالية وطول المدة الزمنية للاستفتاءات ، مع الحفاظ على ميزاتها . وقد نجح چورچ جالوب ، بعد مضى مايقرب من نصف قرن ، فى تقديم هذا البديل والذى بمقتضاه بدأت استطلاعات الرأى العام تكتسب علميتها [٥٥] .

وبجانب البحث الرائد لچيمس بريس عن المجتمع الأمريكى ، عرفت أوروبا فى نفس الحقبة ، بحوثا ومسوحا اجتماعية أسهمت بشكل ما ، سواء من حيث أساليب البحث التى اتبعتها ، أو من حيث طبيعة القضايا التى تناولتها ، فى تغذية استطلاعات الرأى وفى تطويرها فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ونكتفى بالإشارة هنا إلى دراسة تشارلز بوث Charles Booth عن الفقر فى إنجلترا ، التى أجراها فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، ودراسة فريدريك لوبلاى Frederic Le Play عن ميزانية الأسرة ، والبحث الذى أجراه سيبوم رونترى Seabohm Rowntree عن الطبقات العاملة فى يورك بانجلترا ، ونشر عام ١٩٠١ .

وربما يعد البحث الذى أجراه فى الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١١ أدولف ليفنشتين Adolf Levenstein ، وهو أحد القيادات العمالية فى ألمانيا ، خطوة أكثر اقترابا من استطلاعات الرأى وقياسات الاتجاهات ، حيث أرسل استخبارا إلى ثمانية آلاف عامل ، ضمنه أسئلة عن الطموحات والمعتقدات الدينية والأنشطة السياسية والثقافية والدينية ، وعن الرضا عن العمل ، والعادات المرتبطة بشرب الخمور ، وذلك بجانب الأسئلة الديموجرافية . وقد كان لماكس ڤيبر Max Weber فضل توجيهه لكيفية تحليل البيانات [٥٦] .

وكان من الطبيعى أن يواكب بدء المسوح الاجتماعية اهتمام بالأساليب

المنهجية ، وخاصة بالنسبة لأدوات جمع البيانات ، واختيار العينات ، وتحليل النتائج .

فقد ظهرت فى عام ١٩١٥ فكرة تقنين أداة جمع البيانات ، حيث أكد أرثر بولى Arthur Bowley أنه مادمنا سنجمع الاستجابات معا ، سواء كانت هذه الاستجابات خاصة بالدخل أو بالأسرة المعيشية أو بالاتجاهات ، فإن الأسئلة يجب أن توحد وأن تسأل بنفس الطريقة فى كل مرة . وهذه بلاشك كانت نقطة انطلاق فى تاريخ استطلاعات الرأى العام . يضاف إليها إسهامات كل من لويس ثرستون Louis Thurstone فى عام ١٩٢٨ ، ورينسس ليكرت Rensis Likert فى عام ١٩٣٢ ، التى فتحت الطريق أمام أساليب وضع أسئلة استطلاعات الرأى ، بحيث لم تعد تكتفى بالإجابة عليها إما بلا أو بنعم أو بالاختيار بين بديلين ، وإنما أصبحت تهتم بالكشف عن شدة الرفض أو الموافقة ، والتدرج فى القبول أو المعارضة . وجاء استخدام أرثر بولى للعينات الاحتمالية فى عام ١٩١٢ ، فى بحثه عن ظروف الطبقة العاملة بريدنج Reading بانجلترا ، خطوة أخرى إلى الأمام فى دفع استطلاعات الرأى العام نحو الأخذ بفكرة العينات ، خاصة بعد أن أثبت فشل استطلاع صحيفة Literary Digest ، ونجاح استطلاعات جالوب وكروسلى وروبر ، فى التنبؤ بنتيجة الانتخابات عام ١٩٣٦ ، أنه ليس المهم هو كبر حجم العينة ولكن المهم هو تمثيلها [٥٧] .

وقد انعكس التقدم الذى تحقق فى مجال التحليل الإحصائى للبيانات إبان هذه المرحلة ، أيضا ، على تهيئة المناخ العلمى الملائم لنمو استطلاعات الرأى وتطورها . ولايسعنا فى هذا الصدد سوى الإشارة إلى إسهامات كارل بيرسون Karl Pearson بالنسبة لمعاملات الارتباط عام ١٨٩٦ ، وتشارلز إدوارد سبيرمان Charles Edward Spearman بالنسبة للتحليل العاملى فى عام ١٩٠٤ ، ورونالد فيشر بالنسبة لتحليل التباين فى عشرينيات هذا القرن [٥٨] .

نخلص من ذلك إلى أن المناخ السياسى والمناخ العلمى اللذين سادا الولايات المتحدة الأمريكية إبان تلك المرحلة ، جعلا الولايات المتحدة الأمريكية التربة الصالحة والملائمة لنشأة وتطور استطلاعات الرأى العام .

فالمناخ السياسى سيطرت عليه كتابات چيمس بريس التى أكدت أن الديمقراطية لاتتحقق بمجرد انتخاب الشعب لممثليه ، وإنما تتحقق عندما يبدى المواطنون آراء هم فى كافة القضايا ، ويستجيب الحاكم لتلك الآراء .

والمناخ العلمى كان مهيئا ، سواء من خلال الاستطلاعات السابقة على الانتخاب ، أو من خلال بحوث التسويق ، أو من خلال المسوح الاجتماعية ، أو من خلال التقدم فى الإحصاء ، لإبداع عملية استطلاعات الرأى العام ، التى من شأنها أن تحقق نموذج الديمقراطية الذى طرحه جيمس بريس ، والذى يتجاوز المشاركة فى العملية الانتخابية إلى مشاركة الجماهير بالرأى فى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولكن رغم هذا ، فإن فى فترة العشرينيات ، ونتيجة لانتشار الأفكار النخبوية Elitist التى تبناها واحد من أهم علماء الرأى العام ، هو والتر ليبمان Walter Lippmann ، ظلت استطلاعات الرأى شبه قاصرة على الاستطلاعات الخاصة بالانتخابات ، حتى جاءت فترة الثلاثينيات ، بأحداثها الاقتصادية ممثلة فى الكساد العالمى ، وما ترتب عليه من مراجعة للنظام الاقتصادى والسياسى ، وماتمخض عنه من إجراءات سياسية واقتصادية ، لتكون بدورها تربة صالحة لسيادة الأفكار الشعبية Populist ، التى وجدت صدى وتعبيرا مباشرا لها فى استطلاعات وقياسات الرأى العام ، ووجدت فى چورچ جالوب واحدا من أهم المدافعين عنها ، والمؤكدين لفاعلية استطلاعات وقياسات الرأى العام فى تحقيق النظام الديمقراطى، ووجدت فى السلطة السياسية ممثلة فى الرئيس الأمريكى فرانكلن روزڤلت Franklin Roosevelt ، إدراكا واعيا لأهمية الاستفادة من استطلاعات الرأى كمصدر هام للمعلومات يساعده فى إدارة شئون الحكم [٥٩] .

لهذا كله ، فإنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون البدايات الأولى والمبكرة فى تاريخ استطلاعات وقياسات الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يكن من قبيل المصادفة ، أيضا ، أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة التى تتركز فيها ، حتى اليوم ، أهم مراكز ومعاهد ومؤسسات قياس الرأى العام، بل وأن تكون مركزا لأهم المنظمات العالمية التى تجرى استطلاعاتها وقياساتها للرأى العام فى العديد من دول العالم ، وأن تتخذ مقرا لأهم الجمعيات والروابط العلمية المعنية ببحوث وقياسات الرأى العام ، وأن تصدر منها أهم الدوريات العلمية المتخصصة فى هذا المجال .

الهوامش والمراجع

١ – يقوم – حاليا – قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بإعداد دراستين ؛ الأولى تتناول تقييم كافة الكتابات التى تناولت موضوع الرأى العام والتى نشرت باللغة العربية فى مصر ، والثانية تتناول – من منظور منهجى ومنظور أخلاقى – كافة استطلاعات الرأى العام التى أجريت فى مصر .

٢ – Bradburn, Norman M., and Sudman, Seymour. *Polls and Surveys: Understanding What They Tell Us*, San Francisco, Jossey-Bass Publishers, 1988, p. 18.

أورد هذا المرجع صورة من الصفحة الأولى من صحيفة The Washington Post التى خصصتها الصحيفة لاستطلاع الرأى هذا . وتعبر المادة الواردة بها عن الأهمية التى أعطتها الصحيفة له ، ولجورج جالوب والمعهد الأمريكى للرأى العام ، ولأهمية استطلاعات الرأى بالنسبة للحكم . ولعل ما يثير الاهتمام هو حرص الصحيفة على عرض السؤال الذى طرحه استطلاع الرأى وعرض الإجابة عليه كميا وبالرسوم البيانية ، بل وتوزيع الإجابات جغرافيا ، ومقارنتها بالاستطلاعين السابقين لجالوب (فى فبراير ١٩٣٤ وفى يولية ١٩٣٤) فى نفس الموضوع .

أما السؤال الذى تناوله هذا الاستطلاع فكان على النحو التالى : " Do You think Expenditures by the Government for relief and recovery are: Too Little ? Too Great ? About Right ?

المرجع السابق ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

٣ – Gallup, George, and Roe, Saul Forbes. *The Pulse of Democracy*, New York, Simon and Schuster, 1940, pp. 34 - 35 .

Smith, Tom W. The First Sraw? A Study of the Origins of Election Polls, *Public Opinion Quarterly, Vol. 54*, 1990, p. 21.

٤ – درجت أغلب الكتابات التى تناولت التأريخ لاستطلاعات الرأى ، على التأريخ لها بدءا من استطلاعات الرأى السابقة على إجراء الانتخابات ، والتى عرفت باسم Straw Polls . ولم يحظ هذا الاستطلاع الذى أجرى عام ١٧٧٤ باهتمام العديد من هذه الكتابات ، وربما يرجع ذلك إلى النتائج التى توصل إليها وماترتب عليها . وقد اعتمدنا كلية فى عرض هذا الاستطلاع على المرجع التالى :

Perrin, Noel. The Poll of 1774, in Christenson, Reo M. and McWilliams, Robert O., (eds.). *Voice of the People : Readings in Public Opinion and Propaganda*, New York, Mc Graw-Hill Book Company, 1967, pp. 585-588 .

٥– Ibid, p. 586.

٦– Ibid, p. 586.

٧– Ibid, pp. 58-587.

٨ – من هؤلاء :المشتغلون بالصحافة ، وجامعوالشائعات وأيضا الممارسون لمهنة الحلاقة . وقد افترض أن هؤلاء لديهم الخبرة أو أنهم مدربون على إلقاء الأسئلة . انظر المرجع السابق ص ٥٨٦ .

٩- Perrin, Noel. *op. cit.*, pp. 586- 587.

لمزيد من التفصيل عن قانون الإيواء والقوانين الجائرة والقانون الذى فرض رسوم الشاى ، ورد فعل الجمهور فى بوسطن والذى تمثل فيما عرف بحفل شاى بوسطن (The Boston Tea Party) ، والقيود التى وضعها المستعمر على ميناء بوسطن بناء على ذلك ، وعن جو السخط والتذمر ، إرجع إلى *The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 18*, Chicago, William Benton Publisher, 1973 - 1974, pp. 955 - 950.

١٠- Perrin, Noel. *op. cit.*, p.586.

١١- Ibid, p. 588.

١٢- Ibid, p. 588.

١٣- نشير هنا إلى أن أحد الباحثين ، فى قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، لفت نظره عند عرضه لجوانب تحيز أحد استطلاعات الرأى التى أجراها المركز، أن التقرير أشار بشكل مكثف (أكثر من ست مرات فى اثنى عشر سطرا) فى الفقرتين الأخيرتين منه إلى الموضوعية والعلمية التى اتصف بها استطلاع الرأى هذا ، رغم أن أى تقييم موضوعى لهذا الاستطلاع يوضح أن هذا الاستطلاع يعد مثالا لاستطلاعات الرأى المتحيزة تماما، والتى تفتقر إلى الموضوعية والالتزام بالمنهج العلمى وبالأخلاقيات المنظمة للعمل فى مجال استطلاعات الرأى العام .

١٤- Grossman, R. H., *Government and the Governed, A History of Political Ideas and Political Practice*, London, Christophers, 1958, pp. 84-85.

١٥- لمزيد من التفصيل عن الاتجاهات السائدة فى الكونجرس أو فى المستعمرات إزاء حرب الاستقلال انظر :

The New Encyclopaedia Britannica, op.cit., pp. 954-956.

١٦- Gollin, Albert. In Search of a Useable Past, *Public Opinion Quarterly, Vol. 49*, 1985, p. 415.

١٧- لمزيد من التفصيل عن تاريخ البحث الاجتماعى انظر :

Lécuyer, Bernard, and Oberschall, Anthony, The Early History of Social Research, in David L., Sills (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences*, New York, The Macmillan Campany and the Free Press, 1968, Vol. 15, pp.36 - 53.

١٨- على سبيل المثال ، بعد فشل الاستطلاعات السابقة على الانتخاب فى عام ١٩٤٨فى التنبؤ بنتيجة الانتخاب ، اهتم مجلس بحوث العلوم الاجتماعية (SSRC) بالولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق بشأن هذه الاستطلاعات ، وقدمت اللجنة تقريرا وافيا تم نشره ، انظر :

SRRC Committee on Analysis of Pre-Election Polls and Forcasts. The Pre-Election Polls of 1948, in Berelson, Bernard and Janowitz Marris (eds.), *Reader in Public Opinion and Communication*, Glerce Illinois,The Free Press, 1950, pp. 584 - 593.

١٩- Antoine, Jacques. Situation and Recent Developments in France, *Seminar on Opinion Polls: Strasbourg 26 th - 28 th 1986*, ESOMAR, 1986, pp. 99 - 102.

٢٠- Gallup, George, and Rae. Saul Forbes,*op.cit.*, pp. 34 - 36.

٢١- من أول وأهم ماكتب فى هذا الموضوع مؤلف كلود روبنسون Cloude Robinson الذى نشر عام ١٩٣٢ Robinson, Cloude, Straw Votes: A Study Of Political Prediction New: York, Columbia University, 1933 .

٢٢- Smith, Tom W., *op. cit.*, P. 30.

٢٣- Ibid, p. 21.

٢٤- Ibid, pp. 31 - 32.

٢٥- Ibid, pp. 24 -27.

٢٦- أورد توم سميث أهم أوجه النقد التى وجهت إلى استطلاعات عام ١٨٢٤ . وقد اهتم بالذات بالنقد الذى وجه لها على صفحات الجرائد. انظر المرجع السابق ، ص ص ٢٧ - ٣٠ .

٢٧- Smith, Tom W., *op. cit.*, p. 29.

٢٨- Gallup, George, and Roe, Saul Forbes. *op. cit.*, p. 35.

٢٩- Moore, David W., *The Super Pollsters : How They Measure and Manipulate Public Opinion in America*, New York, Four Walls Eight Windows,1992, p.33.

The New Encyclopaedia Britannica, *op. cit.*, p.981.

٣٠- Moore, David W., *op. cit.*, p. 34.

٣١- Ibid, p. 34.

٣٢- تعد كتابات جورج جالوب من أوائل وأهم الكتابات التى تناولت رؤية چيمس بريس لقياس الرأى العام ، انظر على سبيل المثال الفصل الثانى من مؤلفه الهام The Pulse of Democracy السابق الإشارة إليه ، ص ص ١٦ - ٢٣ .

Lazarsfeld, Paul F. The Obligation of the 1950 Pollester to the 1984 Historian, *Public Opinion Quarterly* ,*Vol. 14*, 1950, p. 627.

٣٣- Gollin, Albert, *In Search of a Useable Past*, *op. cit.*, pp. 415-416.

٣٤- Bryce, James. The Ubiquity and Power of Public Opinion, in Christenson, Reo and Mc Williams Robert (eds.). op. cit., pp. 8-9.

Gollin, Albert. *In Search of a Useable past*, *op. cit.*, p. 416.

٣٥- Gallup, Gecorge, and Roe, Saul Forbes, *op. cit.*, pp. 30-31.

٣٦- Ibid, pp. 30.33.

٣٧- Ibid, pp. 30.37.

٣٨- Ibid, pp. 30.37.

٣٩- Moore, David W., *op. cit.*, p. 35.

٤٠- Gallup, George, and Roe, Saul Forbes *op.cit.*, p. 37.

٤١- Ibid, pp. 30.38.

Moore, David W., *op. cit.*, p. 36.

٤٢- Ibid, pp. 30.36.

٤٣- Gallup, George, and Rae, Saul Forbes. *op. cit.*, p.39.

٤٤- Ibid, pp. 39- 40.

٤٥- Ibid, p. 40.

٤٦- Field, Mervin. Political Opinion Polling in the United States of America, in Worcester, Robert (ed.). *Political Opinion Polling : An International Review*, NewYork, St. Martins Press,1983, pp. 198-199 .

- رغم مضى أكثر من نصف قرن على هذا الحدث ، إلا أنه لايزال يحظى باهتمام المتخصصين فى مجال الرأى العام حتى اليوم (١٩٩٢) انظر على سبيل المثال العرض والتحليل القيم فى :

Moor, David W., *op. cit.*, pp. 31-55.

٤٧- Gallup, George, and Rae, Saul Forbes. *op. cit.*, pp. 44 - 55.

٤٨- Moor, David W., *op. cit.*, pp. 52 - 53.

Crossley, Richard M. Straw Polls in 1936, *The Public Opinion Quarterly, Vol.1*, 1937, pp. 24 -28.

Gallup, George, and Rae, Saul Forbes. *op. cit.*, pp. 46 - 47.

٤٩- سويف ، مصطفى ، الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث ، *الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى : ٤ - ٦ يونية ١٩٨٥* ، صالح ، ناهد، وآخرون (تحرير)، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٢١ - ١٤٦.

٥٠- Gallup, George, and Rae, Soul Forbes. *op. cit*, p.47.

٥١- Hodder- Williams, Richard. *Public Opinion Polls and British Politics*, London, Routledge and Kegan Paul,1970, pp. 67 - 68.

Bradburn, Norman M, and Sudman, Seymour. *op. cit.*, p. 16.

٥٢- Ibid, pp. 12-13.

Smith, Tom W., *op. cit.*, pp.22-23.

٥٣- Bradburn, Norman M., and Sudman, Seymour. *op. cit.*,pp.13-15.

٥٤- Moore, David W.,*Op. cit.*, pp. 55-50.

٥٥- Bradburn, Norman M., and Sudman, Seymour. *op. cit.*, pp. 15 - 16.

- Gallup George, and Roe, Saul Forbes. *op. cit.*, pp. 31 - 44.

٥٦- Martin, John. The Geneology of Public Opinion Polling, *Annals*, AAPSS, 472, March, 1984,pp. 16-17.

Lécuyer, Bernard, and Oberschall, Anthony R., Sociology : Early History of Social Research, *International Encyclopedia of the Social Sciences, op. cit.*, 14, pp. 44 - 50.

٥٧- Martin, John. *op. cit.*, pp. 14 - 26.

Frankel, Martin R, and Frankel Lester R. Fifty Years of Survey Sampling in the United States, *Public Opinion Quarterly, Vol. 51* 1987, p. S128.

٥٨- Martin, John. *op. cit.*, p. 23.

٥٩- Bradburn, Norman M., and Sudmon, Seymour, *op. cit.*, p. 17. pp. 38 - 40.

Abstract

THE EARLY HISTORY OF PUBLIC OPINION POLLS

Nahed Saleh

This article presents an overview of the early development of public opinion polls.

When looking for the origin of opinion polls, many people turn to 1936 when Gallup, Roger and Crossley conducted polls on the Roosevelt-Land race. Others cite the straw polls of Literary Digest starting in 1916 and similar newspaper straw polls, going back to the mid nineteenth century. But George Gallup himself stated that "earliest counterpart of modern opinion surveys occured in 1824".

In this article we examine the history of opinion polls (1824-1936) within two contextes; the political context and the social sciences context.

قادة الرأى
المفهوم والمنهج

هويدا عدلى*

تعالج هذه الورقة موضوع قيادة الرأى وذلك من خلال تناول ثلاثة عناصر، الأول يهتم بالتأصيل النظرى للمفهوم ، ويشمل عددا من النقاط ، مثل تعريف القيادة بصفة عامة وتعريف قيادة الرأى بصفة خاصة ، والتمييز بين مفهوم قادة الرأى والمفاهيم الأخرى مثل النخبة والجمهور .أما الثانى فيعرض لكيفية نشوء المفهوم وتطوره ، بينما العنصر الثالث يستعرض بعض نماذج منتقاة للمقاييس والأدوات المستخدمة فى تحديد قادة الرأى .

أثار موضوع قيادة الرأى جدلا واسعا منذ الأربعينيات من هذا القرن وحتى وقتنا الراهن . وقد اختلفت بصدده الآراء وتنوعت الإسهامات ، سواء حول تعريفات قيادة الرأى أو تحديد سماتهم – ذاتية وموضوعية – وكذلك المقاييس المستخدمة لتحديد من هم قادة الرأى فى أى مجتمع ، وعلاقتهم بوسائل الإعلام من ناحية وبالجمهور من ناحية أخرى .

إن دراسة موضوع قادة الرأى يقتضى تناوله فى إطاره الأشمل ، أى فى إطار عملية تشكيل الرأى العام ، التى تعد عملية اجتماعية واتصالية [١] ، تنطوى على تفاعل اجتماعى بين الآراء من خلال المناقشة الجدلية الحرة والعلنية لوجهات النظر المختلفة [٢] . وعلى هذا فإن الشبكات الشخصية والعلاقات الاجتماعية فيما بين الأفراد وبعضهم البعض تلعب دورا هاما فى هذا الصدد . وقد أوضح عديد من الدراسات أن جماعات العمل أو الجيرة أو الأسرة قد تساعد أو تعرقل تبنى رأى ما أو قبول فكرة معينة لدى الفرد ، ومن هنا يبرز دور مايسمى بالجماعة المرجعية [٣] reference group ، التى تتوسط العلاقة بين الجمهور ووسيلة الإعلام . وقد ظهر مفهوم قادة الرأى فى هذا الإطار .

* باحثة (ماجستير فى العلوم السياسية) بقسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٢

وجدير بالذكر أن هذا المفهوم دحض ماكان محل اعتقاد بين علماء الاتصال فى الماضى بأن وسائل الإعلام تتعامل مع الأفراد كذرات atomized audience متصلين بوسائل الإعلام مباشرة وليسوا متصلين ببعضهم البعض [٤] .

وعلى صعيد آخر ، فقد أدى الاهتمام بموضوع قادة الرأى إلى حدوث نقلة نوعية فى مجال الرأى العام والاتصال ككل ، إذ أنه من خلال بحث هذا الموضوع تم طرح مفاهيم جديدة مثل الاتصال على خطوتين [٥] ، ودور الجماعة المرجعية ووسائل الإعلام فى تشكيل الرأى العام [٦] ، وبالمعنى الواسع ديناميات تشكيل الرأى العام . ولم يقتصر الأمر على مجرد طرح هذه المفاهيم الجديدة ، بل أدت الدراسات المتتالية فى هذا المجال إلى تنقيح كثير من هذه المفاهيم وتطويرها .

تسعى هذه الدراسة إلى تغطية بعض النقاط والإجابة على بعض التساؤلات ، وذلك من خلال التأصيل النظرى لمفهوم قادة الرأى والتعرض لنشأة وتطور الاهتمام البحثى فى هذا المجال ، ثم عرض لبعض الأساليب المنهجية المستخدمة فى تحديد قادة الرأى بتقديم بعض نماذج للمقاييس التى تم تطبيقها فى هذا الصدد ، والتى من خلالها تم تحويل المفهوم النظرى لقادة الرأى الى مفهوم إجرائى ، وذلك فى إطار رؤية نقدية لهذا التراث من خلالها يمكن طرح إشكاليات قد تمثل موضوعا لدراسات وأبحاث مستقبلية فى هذا المجال ، خاصة فى مصر .

نحو تأصيل نظرى للمفهوم

يقتضى تناول هذا العنصر التعرض إلى أربعة محاور : الأول مفهوم القيادة بصفة عامة ، والثانى تعريفات قادة الرأى ، والثالث استيضاح أوجه الشبه والاختلاف بين مفهوم قادة الرأى ومفهوم النخبة وكذلك مفهوم الجمهور ، والرابع المسميات المختلفة لقادة الرأى وكذلك تصنيفاتهم .

القيادة

كان لعلم النفس الاجتماعى إسهام واضح فى تعريف القيادة ، فقد عرف إدوارد ليندمان Edouard C. Lindeman القائد بأنه ذلك الفرد الذى تحظى أحكامه وتقييماته ومشاعره بالقبول لدى جماعة ما ، وتعد أساسا للاعتقاد والتصرف من قبل هذه الجماعة . أما بوجاردس E. S. Bogardus فإنه يعرف القائد بأنه ذلك

الشخص الذى يمارس التأثير على عدد من الأشخاص الآخرين . ويسعى أوردوى تيد Ordway Tead خطوة للأمام ، فيعرف القيادة بأنها النشاط الهادف للتأثير على الآخرين للتعاون معا من أجل تحقيق هدف ما (٧) .

ويعد تعريف روبرت تاننبوم Robert Tannenbaum من أكثر التعريفات ذات الطابع الشمولى ، إذ ركز على كافة مكونات العملية القيادية ، فالقيادة هى ممارسة تأثير شخصى فى موقف معين ، من خلال الدخول فى عملية اتصالية ، وذلك لتحقيق هدف معين أو عدة أهداف (٨) . وعلى هذا فهناك أربعة مكونات للعملية القيادية : قائد (مؤثر) ، تابع (متأثر) ، موقف معين . هدف مرتجى (٩) .

يميز سول ليفين Sol Levine بين أربعة أنماط من القيادة :

أ - القيادة الكارزمية charismatic وهى القيادة ذات التأثير الانفعالى القوى على الجماهير نتيجة تمتعها بسمات خاصة بها ، وغالبا ماتحظى بشعبية ضخمة جدا وتميل للتعبير عن مشاعر الجماهير أكثر من وضع الحلول للمشاكل المثارة .

ب - القيادة الرسمية أو التنظيمية organizational وهى التى تمارس دورا إداريا أو فنيا وتؤدى وظيفة معينة ، وعادة مايستند ذلك لمنصب رسمى أو سلطة .

جـ - القيادة الثقافية intellectual والتى تتميزبأنها على مستوى رفيع من الثقافة أوالتخصص وتهتم بتفسير المواقف المختلفة وتشرح الأهداف المرجوة .

د - القادة غير الرسميين informal ويقصد المؤلف بهم قادة الرأى وهم عادة يمارسون التأثير- ولكن ليس بحكم منصب أو وظيفة - فى إطارإقامة علاقات شخصية ودية وحميمة مع الآخرين وبذلك يحظون بثقة الجماعة(١٠) .

ويلاحظ أن هذا التصنيف ليس قاطعا ، إذ يوجد تداخل بين هذه الأنماط القيادية الأربعة ، فقادة الرأى قد يتمتعون بسمات كاريزمية وقد يكونون من فئة القيادة الثقافية أو حتى الرسمية . وهكذا فإن القيادة مفهوم متسع ، إذ يشمل ممارسة التأثير من طرف على طرف آخر بغض النظر هل هذا التأثير يستند للسلطة أم النفوذ .

قيادة الرأى

عرف ايفرت روجرز Everett Rogers قائد الرأى بأنه ذلك الفرد الذى يبذل

جهدا للتأثير على الآخرين والذى يتلقى منه الآخرون المعلومة والنصيحة [١١] . أما أوتار هيلفيك Ottar Hellevik وتور بجيوركلوند Tor Bjorklund فيعرفان القائد بأنه ذلك الشخص الذى يمارس التأثير على آراء الآخرين فى مجال معين من خلال الاتصال الشخصى [١٢] . إن مثل هذا الطرح يقتضى الحذر عند التعامل معه ، إذ أنه يركز على دور القائد فحسب ، ومدى تأثيره على الجمهور ، ويتجاهل الطرف الثانى فى العملية وهو الجمهور ، إذ يعتبر ضمنا أن هذا الجمهور مجرد متلق مطيع لكل ما يتلقاه من القائد . وهذا مايتعارض مع مضمون عملية التأثير التى لاتعد سوى عملية تفاعل اجتماعى تتطلب شروطا معينة ، جزء منها يتعلق بسمات القائد والآخر يتعلق بدور الجمهور وكذلك بسماته . كما تنطوى عملية التأثير على ثلاثة مكونات متعلقة بالجمهور بصفة خاصة ، أولها رأى الجمهور ، وثانيها تقييمه لمصدر التأثير ، وثالثها إدراكه لمكانة مصدر التأثير [١٣] .

مفهوم قادة الرأى بين المفاهيم الأخرى

خلطت معظم دراسات الرأى العام بين مفهوم النخبة وقادة الرأى ، ومن ثم اعتبارهما مفهومين مترادفين فى كثير من الأحيان [١٤] . بيد أن المتتبع لأدبيات علم الاجتماع السياسى فى هذا الصدد يلحظ وجود عديد من جوانب الاختلاف بين المفهومين . وهذا يقتضى بداية تحديد مفهوم النخبة وذلك بعرض الاتجاهات التى تناولت هذا الموضوع سواء كلاسيكية أو حديثة . وقد كان لإسهامات موسكا Mosca وباريتو Pareto وبيرنهام Burnham وميلز Mills السبق فى هذا الصدد [١٥] . يمثل موسكا وتلميذه روبرت ميتشلز Michels الاتجاه التنظيمى ، الذى يرى أن النخبة تمتلك مقاليد القوة بفضل قدراتها التنظيمية وتقديرها الدقيق لمصادر القوة فى المجتمع ، وأن الضبط الذى تمارسه النخبة يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدى القوى المعارضة ، كما أن خطوط الاتصال داخلها تتميز بالسرعة والبساطة ، أما باريتو ، الذى يمثل الاتجاه الثانى وهو الاتجاه السيكولوجى ، فقد ركز على الخصائص السيكولوجية للنخبة وميز بين نمطين من النخبة : النخبة الحاكمة التى تضم الذين يلعبون دورا بارزا ومباشرا فى تشكيل السياسة العامة ، والنخبة غير الحاكمة التى تتألف من الذين لديهم قدرات ومواهب خاصة ، ولكنهم ليسوا فى مناصب رسمية أو مراكز صنع القرار . أما الاتجاه الثالث فيمثله بيرنهام ، وهو الاتجاه الاقتصادى ، الذى يرى

أن مصدر قوة أى جماعة هو وضعها الاقتصادى ، وعلى هذا فإن النخبة هى الجماعة التى تحصل على أعلى الدخول وتتحكم فى وسائل الإنتاج ، وأن هذه الوضعية غالبا ماتتواكب مع التمتع بقوة سياسية واجتماعية . وقد اقترب الاتجاه الرابع ، الذى يمثله رايت ميلز ، من اتجاه بيرنهام ، إذ رأى أن مكانة النخبة تتحدد فى ضوء البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع [١٦] .

وقد تبنت النظريات الحديثة فى دراسات النخبة تعريفا واسعا للمفهوم ، إذ عرفت النخبة بأنها مجموعة من الأفراد القابضين على المراكز القيادية فى أى من تنظيمات المجتمع ومؤسساته سواء كانت حكومية أو أهلية [١٧] . وهذا التعريف يفترض تعدد النخب فى أى مجتمع بتعدد تنظيماته وأنشطته ، فضلا عن ذلك فإن كل جماعة من هذه الجماعات النخبوية تتميز بالتجانس والتماسك النسبى . وعلى هذا فبينما دراسة النخبة تعد دراسة لظاهرة جماعية ، فإن قيادة الرأى تعد دراسة لظاهرة فردية بمعنى أنها تتناول قادة الرأى باعتبارهم أفرادا يمارسون التأثير على أساس فردى وشخصى وليس جماعيا ، إذ لايفترض وجود جماعة متماسكة من قادة الرأى . كما أن نظريات النخبة بصفة عامة لاتعتبر التأثير على الجماهير عنصرا أساسيا فى تعريفها ، على نقيض مفهوم قيادة الرأى ، الذى لاتقوم له قائمة بدون توافر عنصر التأثير أو النفوذ الذى هو أساس العلاقة بين القائد والجمهور .

ويقصد بالنفوذ أو التأثير influence تحقيق الأهداف عن طريق تفاعل اجتماعى تستخدم فيه كافة وسائل الإغراء والترغيب والإقناع (والسيطرة والهيمنة والترهيب) دون الاستناد إلى حق مخول بمقتضى قوانين أو لوائح [١٨] .

فالنفوذ مرتبط بالشخص ذاته وليس بالمنصب الذى يشغله ، وهذا مايميز مفهوم النفوذ عن السلطة [١٩] . فالقيادة ماهى إلا تجسيد للنفوذ فى مجال الرأى العام ، وبالتحديد النفوذ الذى يتم من خلال الأساليب الرضائية وليست القمعية .

ومن ناحية أخرى فبينما توجه النخبة عادة مايكون نحو السلطة والمشاركة فى صنع القرار ، فإن توجه قائد الرأى دوما مايكون نحو الجمهور. وربما التداخل بين المفهومين يظهر فى مجال المنهج ، أى تحديد أساليب تحديد النخبة وقادة الرأى . ومن أبرز هذه الاقترابات التى توضح هذا التشابه اقتراب السمعة reputation approach الذى يعتمد فى تحديد النخبة على آراء ووجهات نظر أفراد المجتمع عن المؤثرين أو من لديهم القوة بأنواعها [٢٠] .

وعلى صعيد التمييز بين قادة الرأى والجمهور العام ، فقد اهتم عديد من الدراسات بما يميز قادة الرأى من سمات خاصة بالمقارنة بالجمهور العام [٢١] . وقد رأى روجرز أن قادة الرأى يتميزون بأنهم أكثر إبداعا وابتكارا من الجمهور العادى ، كما أنهم يستخدمون مصادر معلومات أكثر تعقيدا وشمولا وتتسم بالطابع الموسوعى أكثر من الجمهور العادى [٢٢] .

وسنركز فى هذا الصدد على قضيتين بالتحديد - لم يتم حسمهما حتى الآن بصورة قاطعة - وهما التعرض لوسائل الإعلام واتساق النسق القيمى لقادة الرأى .

كان من أول القضايا التى طرحت فى مجال التمييز بين قادة الرأى والجمهور العام قضية كم التعرض لوسائل الإعلام . إذ توصل لازرسفيلد Lazarsfeld إلى أن قادة الرأى عادة مايتعرضون بمعدلات أعلى لوسائل الإعلام من الجمهور العادى [٢٣] . وقد ظل هذا الاعتقاد سائدا لمدة عقدين من الزمان على وجه التقريب ، حتى جاءت دراسة مارك ليفى Mark Levy عن "قيادة الرأى والأخبار التليفزيونية" وخلصت إلى أن الاختلاف بين القادة والجمهور لايكمن فى كم التعرض لوسائل الإعلام ، ولكن فى أسلوب التفاعل بين الشخص ووسيلة الإعلام ، بمعنى أن توجه قادة الرأى عند مشاهدة التليفزيون (متابعة وسائل الإعلام بصفة عامة) يختلف عن توجه الجمهور العادى . فبينما يشاهد قادة الرأى التليفزيـون بتوجه معرفى cognitive orientation ، فإن الجمهـور العادى يتابع التليفزيون بتوجه يهدف إلى المتابعـة لبث الاطمئنان فى الذات Surveillance - reassurance orientation .

وقد وضع ليفى مقياسا لكل توجه من هذين التوجهين ، ففيما يتعلق بالتوجه المعرفى ، شمل المقياس خمسة بنود كالتالى :

١ - إننى فى بعض الأحيان أتابع برامج التليفزيون بهدف الحصول على مزيد من المعلومات والأفكار .

٢ - إننى أميل إلى مقارنة مالدى من أفكار بما يقوله المعلقون .

٣ - مذيع التليفزيون يقول ...

٤ - أخبار التليفزيون تقدم غذاء للعقل .

٥ - إن متابعة أخبار التليفزيون تمنحنى طلاقة لغوية فى الحديث والتعبير .

وقد شمل مقياس المتابعة بهدف بث الاطمئنان فى الذات ستة بنود :

١ - إن متابعة أخبار التليفزيون تجعلنى أدرك حياتى بأنها ليست سيئة .

٢ - إننى أتابع أخبار التليفزيون لكى لا أصاب بالدهشة من ارتفاع الأسعار والأشياء التى من هذا القبيل .

٣ - إن متابعة التليفزيون تساعدنا على نسيان مشاكلنا الخاصة .

٤ - إن متابعة التليفزيون تجعلنا نعتقد أن لكل مشكلة حلا .

٥ - إننى أتابع الأخبار فى التليفزيون لأننى أحب الحصول على الأخبار أولا لكى أقوم بتوصيلها للآخرين .

٦ - إننى أشعر بالأمان عندما أشاهد التليفزيون [٢٤] .

وهكذا يلاحظ مدى الفرق بين التوجهين ، بينما الأول هدفه المعرفة والفهم ، فإن الثانى هدفه تسهيل الحياة والشعور بالاطمئنان والأمان . وقد دحضت نتائج هذه الدراسة مقولة لازرسفيلد أن قادة الرأى يتعرضون لوسائل الإعلام بمعدل أعلى من الجمهور العادى ، فلم تجد الدراسة فروقا بين القادة والجمهور فى كم التعرض لوسائل الإعلام ، كما خلصت لوجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين قيادة الرأى ومشاهدة التليفزيون بتوجه معرفى ، بالمقارنة بعلاقة ارتباطية أضعف بين قيادة الرأى ومشاهدة التليفزيون بتوجه ينحو نحو طمأنة الذات .

تتعلق القضية الثانية بمفهوم اتساق نسق معتقدات قادة الرأى . وكان فيليب كونفيرس Philip Converse من أوائل من درسوا هذا الموضوع ، وخلص إلى أن أنساق قيم قادة الرأى تتميز بدرجة عالية من الاتساق constraint أو consisteny ، لاتتوافر للجمهور العادى [٢٥] . إن مفهوم الاتساق يفترض أنه إذا كان لدى الفرد معتقدان أو قيمتان فإنه من الضرورى وجود اتساق بينهما ، وبالتالى فمعرفة قيمة منهما تمكن من التنبؤ بالأخرى . وعلى هذا الأساس يرى كونفيرس أن مايميز القادة عن الجمهور العام هو تمتع القادة بإطار أيديولوچى على درجة عالية من الاتساق ، لايتوفر مثل هذا الإطار للجمهور العام . هذا الجمهور الذى يتسم بالسلبية واللامبالاة وقصور المعرفة ، وهذا يعود إلى انخفاض مستواه التعليمى وقصوره فى التعامل مع مفاهيم مجردة لتفسير مايدور حوله ، وذلك على خلاف النخب التى تتميز بالسمات التى يفتقر إليها الجمهور [٢٦] . ومن ناحية أخرى فقد رأى كونفيرس أن هناك اختلافات فيما بين النخب وبعضها البعض فى درجة الاتساق القيمى ، إذ تتمتع النخب السياسية

بدرجة أعلى من الاتساق مقارنة ببقية النخب الأخرى . وقد عزى كونفيرس ذلك إلى نوعية التعليم والاهتمام السياسى ، إذ رأى أن دراسة العلوم الاجتماعية والمشاركة فى العمل السياسى توفران لأصحابها درجة أعلى من الاتساق مقارنة بدارسى العلوم الطبيعية (٢٧) .

وقد تعرضت أطروحة كونفيرس إلى انتقادات عدة فى دراسات لاحقة . فقد رأى نى Nie أن افتقار الجمهور للاتساق الأيديولوجى فى دراسة كونفيرس يعود إلى قصور البيانات التى اعتمد عليها وعدم دقتها ، فضلا عن تركيزه بالأساس على قضايا قومية قد لاتمس مصالح الجمهور العام بصفة مباشرة (٢٨) .

ومن ناحية ثانية فقد رأى ليرنر Lerner فى دراسته عن النخبة والجمهور أن هناك ظروفا تجعل الجمهور يظهر درجة أعلى من الاتساق القيمى مثله مثل القادة تماما . وهذه الظروف لاترتبط بعوامل ذاتية ، ولكنها ترتبط بعوامل موضوعية ، فبروز قضية حيوية تهدد مصالح الجمهور أو النظام الاجتماعى القائم تؤدى إلى حلول الاهتمام المكثف محل اللامبالاة لدى الجمهور ، وحينئذ يظهر الجمهور درجة عالية من الاتساق القيمى .

كما انتقد ليرنر وجهة نظر كونفيرس بأن ذوى الاهتمام السياسى يظهرون درجة أعلى من الاتساق القيمى ، وبالتالى فالنخب السياسية تتفوق على بقية النخب الأخرى فى درجة الاتساق ، وذلك لأن طبيعة العملية السياسية ذاتها تدحض هذه الفكرة ، فالعملية السياسية فى جوهرها عملية توفيق بين آراء واتجاهات متعارضة وقد تكون متصارعة، إذن فكيف يتسنى تحقيق الاتساق (٢٩).

وعلى صعيد آخر ، فقد وجه لوتبج Luttbeg النقد إلى كونفيرس فى النقطة الخاصة بأن المنطق هو المتحكم فى تحقيق الاتساق ، بمعنى أن مصدر الاتساق هو التفكير المنطقى الرشيد . وقد بنى لوتبج نقده على أساس أن الواقع يدحض هذه المقولة ، فقد يؤيد الفرد زيادة الإنفاق الحكومى على الخدمات وفى نفس الوقت يرفض زيادة الضرائب . وهذا يعود إلى وجود عناصر وجدانية تؤثر على التفكير المنطقى الرشيد وتحد منه . وفى مقابل ذلك فقد طرح لوتبج وجهة نظر أخرى ، إذ رأى أن تحديد الاتساق يقتضى تحديد وضعية كل قيمة فى نسق القيم هل هى قيمة مركزية أم قيمة هامشية . فالاتساق يكون أعلى فى القيم المركزية بالمقارنة بالهامشية ، وحينئذ لايصبح الأمر قيام التفرقة بين القادة والجمهور على أساس درجة الاتساق أو نوعية التعليم أو الاهتمام السياسى ، ولكن على أساس مكانة القيمة هل هى مركزية أم هامشية . فالقادة والجمهور –

على السواء – ترتفع درجة عدم اتساق أنساق القيم لديهم فيما يخص المعتقدات الهامشية [٣٠] .

قادة الرأى بين تعدد المسميات وتنوع التصنيفات

تعددت مسميات قادة الرأى ، فهناك من أطلق عليهم القادة غير الرسميين informal leaders ، والقادة الذين يتولون توصيل المعلومات للجمهور information leaders ، أو قادة الموضة fashion leaders ، أو القادة الذين يدفعون الآخرين لتبنى أفكار معينة adoption leaders ، أو المؤثرين influential أو ذوى التأثير المحلى local influentials ، وكذلك حراس البوابات gatekeepers وصناع الذوق tastemakers ، وشموع الإضاءة spark plugs [٣١] .

إن تنوع هذه المسميات وتعددها إن دل على شئ فإنما يدل على تعدد الأدوار التى يلعبها قادة الرأى ، سواء فى نقل المعلومات أو إقناع الآخرين بتبنى آراء معينة ، وكذلك المجالات الذين يتحركون فيها سواء عامة أو متخصصة .

وفيما يتعلق بالتصنيفات فقد تعددت معايير التصنيف . فهناك من تبنى معيار درجة النشاط والتأثير مثل كينجدون Kingdon الذى قسم قادة الرأي إلى ثلاثة أقسام : هم القادة الفعالون activists ، والقادة المتحدثون talkers ، والقادة السلبيون أو الخاملون passive leaders [٣٢] .

وهناك من صنفهم على أساس نطاق التأثير ، فهناك قادة رأى عموميون ، أى يؤثرون فى عديد من المجالات [٣٣] . ويطلق روجزر عليهم polymorphic ، وهناك قادة رأى متخصصون ، أى ينحصر دورهم فى التأثير فى مجال واحد monomorphic leader .

وجدير بالذكر أن درجة تطور المجتمع تلعب دورا هاما فى تحديد نطاق تأثير قادة الرأى ، فعاده ماتتميز المجتمعات التقليدية ، التى تفتقر لدرجة راقية من التخصص وتقسيم العمل والتمايز الوظيفى ، بسيادة نمط القائد العام ، وكلما تقدم المجتمع وازداد التخصص والتمايز الوظيفى ساد نمط قائد الرأى المتخصص [٣٤] .

نشأة الاهتمام ببحوث قيادة الرأى

كان البحث الرائد الذى أجراه بول لازرسفيلد وزملاؤه عن السلوك الانتخابى أثناء انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٤٠ أول بوادر الاهتمام بهذا الموضوع . ففى

دراسة "اختيار الشعب" "People`s Choice" عنى الباحثون بدراسة الطريقة التى تؤثر فى تشكيل آراء الناس وفى تغييرهم ، وأيضا معرفة دور أجهزة الإعلام الجماهيرية فى هذا الشأن . وقد اختاروا عينة مكونة من ٦٠٠ شخص ، ووضعوا خطتهم على أساس المتابعة الشهرية للتغيرات التى تحدث فى آراء هؤلاء الأشخاص وذلك خلال المدة من مايو إلى نوفمبر ، وهى مدة تشمل الفترة السابقة مباشرة على موعد الحملة الانتخابية وكذلك فترة الحملة ذاتها ، ولقد اكتشفوا عديدا من العناصر المتحكمة فى عملية التصويت ، والتى تلقى الضوء على ديناميات عملية تشكيل الرأى العام ، ويمكن إجمالها فى التالى :

- إن عملية الإدلاء بالأصوات ليست عملية فردية ولكنها عملية جماعية ، بمعنى أن الفرد يتأثر عادة عند الإدلاء بصوته باتجاهات الجماعة التى ينتمى إليها ، سواء أسرته أو زملائه فى المصنع أو النادى أو أى مؤسسة اجتماعية . ومن ثم تتشابه اختيارات المنتمين إلى نفس الجماعة . وقد تم تفسير هذه الظاهرة على أساس أن الناس الذين يعيشون فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية متماثلة ، تتشابه عادة مصالحهم واحتياجاتهم ، وينعكس ذلك على اتجاهاتهم السياسية .
- أثبتت الدراسة أن المناقشات الشخصية المباشرة داخل الجماعة ، كانت هى العامل الأكثر حسما فى التأثير على اتجاهات الناخبين وليست أجهزة الإعلام، وأن اغلبية الناس – بعكس الاعتقاد الشائع – لايحصلون على المعلومات من أجهزة الإعلام مباشرة ، وإنما يحصلون على جانب كبير منها من خلال مناقشاتهم مع قادة الرأى فى الجماعات التى ينتمون إليها .
- كشفت الدراسة عن وجود مايسمى بقادة الرأى داخل كل جماعة . وهؤلاء القادة ليسوا بالضرورة من أصحاب المراكز الاجتماعية المرموقة ولا من الزعماء ، ولكنهم موجودون بصورة تلقائية فى كل قطاعات المجتمع ولايجمعهم تنظيم من أى نوع .
- أوضحت الدراسة أن هؤلاء القادة أكثر تعرضا لوسائل الإعلام وحرصا على متابعتها من الجمهور [٢٥] .

أما الدراسة الثانية فهى دراسة روبرت ميرتون Merton التى أجراها على مدينه صغيرة لايتجاوز تعدادها ١١ ألف نسمة ، وكان هدفه المباشر دراسة أثر *عامل الاتصال الشخصى المباشر فى توجيه الرأى العام فى تلك المدينة الصغيرة.*

وانتهى ميرتون من دراسته إلى التأكيد على وجود مايسمى بقادة الرأى ، إلا أنه ميز بين فئتين : فئة القائد المقيم وهو من أبناء المدينة ، وعادة ماتنحصر اهتماماته فى شتى نواحى المسائل المحلية ، ويركز على متابعة أجهزة الإعلام المحلية ، وفئة القائد الوافد وهو عادة من الغرباء الوافدين حديثا للمدينة ، وتنحصر اهتماماته فى شئون العالم الخارجى ، سواء على النطاق القومى أو العالمى ، وغالبا مايتركز اهتمامه على موضوع معين يعتبره الآخرون خبيرا فيه (٣٦) . وقد فرق ميرتون بين النمطين ، فالقائد المحلى عادة مايكون متعدد المجالات ، أى تأثيره يشمل عديدا من الميادين ، أما القائد الوافد فيغلب عليه أن يكون أحادى التأثير ، أى يقتصر تأثيره على مجال واحد (٣٧) .

أما الدراسة الثالثة والأخيرة فى هذا الإطار فهى دراسة كاتز ولازرسفيلد "التأثير الشخصى" Personal Influence . ففى عام ١٩٤٥ تم اختيار عينة من ٨٠٠ سيدة من سكان مدينة ديكاتور فى ولاية الينوى الأمريكية ، وهى مدينة متوسطة الحجم . وكان هدف الدراسة رسم خريطة لانسياب كافة أشكال التأثير فى مسائل حياتية يومية ، وأيضا دراسة دور القيادة فى تشكيل الرأى (٣٨) . وقد صنفت الدراسة القادة إلى عدة أنماط ، هى : قادة رسميون ، وغير رسميين ، ومتخصصون ، وعموميون ، إلا أنها أكدت أنها ستهتم بالأساس بالقادة غير الرسميين والذين يمارسون الاتصال وجها لوجه وليس فى جماعات .

وقد تم تحديد أربعة مجالات لدراسة دور قائد الرأى فى تشكيل الرأى العام ، وهى : الموضة – ومشاهدة الأفلام – والتسوق – والشئون العامة .

وقد سعت الدراسة إلى بحث الموضوعات التالية :

١ – المقارنة بين تأثير الاتصال الشخصى وتأثير وسائل الإعلام فى اتخاذ الناس لقرارتهم فى هذه المجالات .

٢ – الفروق المميزة لقادة الرأى فى النواحى أو المجالات الأربعة السابقة عن الجمهور.

٣ – مدى تأثر قادة الرأى بوسائل الإعلام .

ولقد وضع الباحثان دليلا لقياس قوة التأثير ، وهو ناتج قسمة عدد من تأثروا بالوسيلة بصورة حاسمة على العدد الإجمالى الذى تعرض للوسيلة .

ولقد خلصت الدراسة إلى تفوق عامل الاتصال الشخصى على كافة أجهزة الإعلام باعتباره العامل المؤثر تأثيرا حاسما فى اتخاذ الناس لقرارتهم (٣٩) .

ولقد حصر لازرسفيلد وكاتز العوامل التى تجعل من الاتصال الشخصى أكثر تأثيرا فى تشكيل الرأى فى :

أولا : إنه من السهل أن ينصرف الناس عن المواد التى لاتتفق مع أرائهم وميولهم والتى تقدمها وسائل الإعلام ، ولكن ليس من السهل تجنب الحديث مع زميل أو صديق .

ثانيا : إن النقاش الشخصى يتيح مرونة أكبر فى عرض وجهات النظر والتفاعل مع الناس .

ثالثا : فى حالة الاتصال الشخصى المباشر من السهل تقدير رد الفعل مباشرة وتغيير أسلوب المواجهة طبقا لذلك .

رابعا : هناك كثير من الناس أكثر ميلا للاقتناع بوجهات نظر أناس معروفين لديهم وموضع ثقتهم من أناس مجهولين لديهم [٤٠] .

نماذج لبعض المقاييس المستخدمة فى تحديد قادة الرأى

مرت دراسات قادة الرأى بعدة مراحل ، فقد انصب الاهتمام فى المرحلة الأولى بالأساس على تحديد قادة الرأى ، ثم تطور الاهتمام إلى دراسة سماتهم وخصائصهم ، ثم تلا ذلك نقد للمقاييس السابقة والسعى لتطويرها واستحداث أخرى جديدة تتلافى جوانب القصور فى المقاييس السابقة .

مقياس لازرسفيلد / بيرلسون

لقد كانت نقطة الانطلاق لكل الدراسات والمقاييس المصممة لتحديد قادة الرأى دراسة لازرسفيلد وبيرلسون "Peopl's Choice" . وقد تبنت الدراسة أسلوب تقدير الذات لاكتشاف قادة الرأى ، أى اكتشاف قادة الرأى لأنفسهم . وقد تم اختيار هذا الأسلوب لسببين : الأول أنه لما كانت فكرة قيادة الرأى تتصل بالسلوك فإنه فى مقدور المبحوثين أن يقولوا ببساطة عما إذا كان أحد من الناس قد التمس نصحهم أو إذا كانوا قد وجهوا لأحد النصح أو الإرشاد أم لا . والثانى أنه ليس من السهل التعرف على قادة الرأى والعثور عليهم من خلال سؤال العينة عمن يتجهون إليهم فى طلب النصح عندما يتعين عليهم اتخاذ قرار فى مسألة ما . وتتضح هذه الصعوبة بجلاء فى المجتمعات الكبيرة ، خاصة ولو كانت الأسماء المذكورة غير مدرجة أصلا فى العينة [٤١] .

وبناء على ذلك تم تصميم استمارة مكونة من سؤالين تم توجيههما إلى العينة قرب منتصف الحملة الانتخابية ، وهما هل حاولت فى الآونة الأخيرة أن تقنع أحدا بآرائك السياسية ؟ أما السؤال الثانى ، فهو هل التمس أحد منك النصح والمشورة فى مسألة سياسية ؟

وقد اعتبر الباحثان أن من أجاب على كلا السؤالين أو أحدهما بالإيجاب قائد رأى[٤٢] .

مقياس روبرت ميرتون

اتبع ميرتون آلية أخرى وهى سؤال عينته عن أسماء الأشخاص الذين يتجهون إليهم طلبا للنصح والإرشاد . وقد تم اعتبار من ترددت أسماؤهم أربع مرات أو أكثر على لسان أفراد العينة قادة رأى ، وهم من تركزت عليهم الدراسة فيما بعد [٤٣] . وربما ساعده على تطبيق هذا الأسلوب صغر حجم مجتمع الدراسة ، إذ إنه مجتمع محلى صغير لايتجاوز سكانه ككل ١١ ألف نسمة .

مقياس كاتزولازرسفيلد

شملت الأداة ثماني مجموعات من الأسئلة :

- مجموعة أسئلة معنية بمعرفة هل تم اتخاذ قرار ما بشأن أحد الموضوعات محل الدراسة (الموضة – مشاهدة الأفلام – التسوق – الشئون العامة) فى الآونة الأخيرة من قبل المبحوث .
- مجموعة أسئلة معنية بتحديد دور التأثيرات المختلفة ، سواء التأثيرات الشخصية أو وسائل الإعلام على القرارات المتخذة من قبل أفراد العينة .
- مجموعة أسئلة لمعرفة هل يعتبر المبحوث نفسه مؤثرا أو خبيرا فى مجال ما .
- مجموعة أسئلة متعلقة بعادات القراءة والاستماع .
- مجموعة أسئلة معنية بتقييم موقف قيادة الرأى لدى المبحوث .
- مجموعة أسئلة متعلقة بالوضع الاجتماعي للمبحوث وسماته الشخصية .
- أسئلة تلقى الضوء على الاتجاهات العامة لدى المبحوث تجاه مسائل متنوعة .
- أسئلة أخرى [٤٤] .

ويتضح أن تصميم الاستمارة قام على أساس تقدير الشخص لذاته ، بمعنى هل يلتمس أحد مشورته بشأن ما ، ومقارنة وضعه بدائرة أصدقائه هل هو أكثر أم أقل عرضة من غيره فى طلب مشورته من قبل الآخرين .

يلاحظ مما سبق أن هذه الدراسات غلب عليها تبنى أسلوب تقدير الشخص لذاته ، وذلك باستثناء دراسة ميرتون الذى تبنى أسلوبا مختلفا ، إذ اهتم أساسا بتقدير الآخرين لما هو قائد أو مؤثر . إلا أنه يؤخذ على هذه الدراسات عديد من الانتقادات : أولها أنها لم تهتم بتحديد طبيعة العلاقة بين القائد والجمهور ، وهل هى علاقة قرابة أم زمالة ... وهل يمكن اعتبار الزوج أو الأب قائد رأى لزوجته أو لابنته رغم خصوصية هذا النوع من العلاقات القرابية وغلبة الطابع الوجدانى عليها . فضلا عن ذلك فإن الاعتماد على تقدير الشخص لذاته هل هو قائد رأى أم لا ، قد ينطوى فى بعض الأحيان على إدراك زائف للذات .

ومن ناحية أخرى فمسألة تقسيم الجمهور إلى قادة وجمهور عام فحسب ، أى إلى فئتين : الأولى تؤثر والثانية تتأثر ، يعد اختزالا للحقيقة . ولذا فمن الأفضل تصور متصل عليه درجات مختلفة من المشاركة والاهتمام يمثل القادة (الشريحة الأكثر تأثيرا) والجمهور (الشريحة الأقل اهتماما) قطبيه [٤٥] . فضلا عن ذلك فإن هذا التقسيم ينطوى على احتكار كل طرف لدوره ، إذ ينحصر دور القائد فى الإرسال والجمهور فى الاستقبال ، وهذا يتنافى مع طبيعة العملية الاتصالية بالأساس ، التى هى عملية تفاعل متبادل ، خاصة وأن الاتصال فى هذا الموضوع ذو طبيعة أفقية وشخصية وليست رأسية ، فالتفاعل الأفقى يفترض التأثير والتأثر لكلا الطرفين .

ومن ناحية أخرى فقد تبنت هذه الدراسات أطروحة الاتصال على خطوتين two-step flow of communication ، أى من الوسيلة الإعلامية للقائد ومن القائد للجمهور . إن هذه الأطروحة تتجاهل وجود مراحل مختلفة فى عملية الاتصال ، وهى عمليات الوعى والاهتمام والتقييم ثم تبنى الرأى ، وفى كل مرحلة من هذه المراحل توجد مصادر مختلفة وارتباطات شخصية متنوعة . فضلا عن ذلك فإنها تتجاهل الانسياب الأفقى للمعلومات وبالتالى عملية المشاركة فى الرأى opinion sharing أكثر من مجرد إعطاء الرأى opinion giving ، فمعطى الرأى قد يكون مستقبلا للرأى فى نفس الوقت [٤٦] . كذلك تجاهلت هذه الأطروحة أهمية الانسياب المباشر من الوسيلة الإعلامية للجمهور مباشرة دون المرور بقائد الرأى ، حيث أن العملية الاتصالية تنطوى على عديد من العلاقات والمستويات . وقد حدد روبنسون Robinson ستة مستويات للتفاعل الاتصالى ، أفقية ورأسية ؛ من الوسيلة الإعلامية لقائد الرأى ، ومن الوسيلة للجمهور أو الأقل اهتماما ، ومن قادة الرأى للأقل اهتماما ، ومن قادة الرأى لقادة الرأى ، ومن الأقل اهتماما

لقادة الرأى ، ومن الأقل اهتماما للأقل اهتماما [٤٧] . وقد مهدت هذه الانتقادات السبيل إلى ظهور نموذج الاتصال متعدد الخطى multi-step flow model ، الذى يأخذ فى اعتباره السلاسل الطويلة فى انسياب المعلومات سواء أفقية أو رأسية [٤٨] .

مقياس ايفرت روجرز

تبنى روجرز أسلوب تقدير الذات self-designating technique ، مع السعى لتلافى نقاط الضعف التى ظهرت فى الأساليب السابقة والتى حصرت الاداة فى بندين أو سؤالين ، وهما سعى قائد الرأى لإقناع الآخرين بأمر ما أو لجوء الآخرين لطلب مشورته . ولقد انتقد روجرز هذه المجموعة من الأساليب لأنها تقسم الناس إلى فئتين : قادة وجمهور، ورأى أنه من الأفضل تصور متصل عليه درجات من الاهتمام ، وزعم أن أداته ستحقق ذلك ، هذه الأداه التى صممها لدراسته عن نشر التكنولوجيا الزراعية الجديدة فى أوهايو ، وتتكون من ستة أسئلة كالتالى :

١ – أثناء الشهور الستة الأخيرة ، هل اخبرت أى شخص عن الأسلوب الزراعى الجديد ؟

٢ – بالمقارنة بدائرة أصدقائك ، هل يلجأ إليك الآخرون طلبا لنصيحتك بمعدل أقل أم أكثر من أصدقائك ؟

٣ – فى مناقشاتك الأخيرة عن الأسلوب الزراعى الجديد ، هل طلب أحد رأيك فى هذه الأساليب أم أنك سألت شخصا آخر ؟

٤ – متى تناقش أنت وأصدقاؤك الأفكار الجديدة المتعلقة بالأساليب الزراعية الجديدة ، وأى دور تلعبه هل تسمع فقط أم تحاول أن تقنعهم بأفكارك أيضا؟

٥ – أى من البديلين أكثر حدوثا ، هل تخبر جيرانك عن بعض الأساليب الجديدة، أم جيرانك هم الذى يخبرونك ؟

٦ – هل تشعر أنك مصدر جيد لإسداء النصيحة من قبل جيرانك بصدد هذا الموضوع ؟ [٤٩] .

والسؤال هنا هل نجحت اداة روجرز فيما أمله من الوصول إلى متصل عليه درجات من الاهتمام ، أم أنه ظل أسير الازدواجية السابقة ؟ وقد وجه ألفين

سيلك Alvin Silk النقد لروجرز بصدد هذه المسألة إذ رأى أن أداته ظلت أسيرة ازدواجية قائد أو لا قائد [٥٠].

مقياس جون كينجدون

تتميز أداة كينجدون عن أدواتسابقيه بأنه اهتم فيها بسمات قادة الرأى من حيث التعليم والمهنة والاهتمام السياسى ، كما أنه أعلن أنه يهدف من دراسته إلى الوصول إلى تصنيف جديد للقيادة ، واعتمد أيضا على أسلوب تقدير الذات . وقد خلص إلى أن هناك ثلاثة أنماط من القيادة : هى القادة الفعالون أو المحركون ، والقادة المتحدثون ، والقادة الخاملون . وقد صنفهم على أساس عدد من المتغيرات ، مثل التعليم والمهنة والاهتمام والفاعلية ومستوى المعلومات السياسية وكذلك المشاركة السياسية . ولم تختلف أداته عما سلكه لازرسفيلد وبيرلسون ، إذ أنها تكونت من سؤالين لمعرفة هل المبحوث سعى لإقناع شخص ما بالتصويت لحزب ما أو مرشح ، وهل هناك من لجأ إليه لأخذ رأيه . وقد وصل كينجدون إلى أن ٢٢٪ من العينة قد تحدثوا مع شخص ما ، وأن ١٧٪ قد طلب الآخرون منهم إبداء رأيهم بصدد المرشح الأفضل . كما خلصت الدراسة إلى أن المناقشات لم تتركز فى دائرة الأسرة فحسب بل امتدت إلى الأصدقاء والجيران وزملاء العمل [٥١] . وهذه نقطة تحسب لكينجدون إذ أن دراسته من أول الدراسات التى اهتمت بتحديد شكل العلاقة بين القائد والجمهور .

وقد أولت الدراسة أهمية خاصة لمتغير المعلومات السياسية لدى قادة الرأى وخصته باستمارة منفصلة وذلك لأهميته فى معرفة قوة التأثير السياسى لقادة الرأى على الجمهور . وقد تكونت من ثلاثة أسئلة : أولها ، هل المبحوث حدد مرشحا ما للكونجرس عن منطقته ؟ وثانيها ، هل يستطيع المبحوث أن يحدد من هو الحزب الذى يحظى بالأغلبية فى الكونجرس قبل الانتخابات ؟ وثالثها ، بعد الانتخابات هل يستطيع المبحوث أن يحدد أى الاحزاب حصل على الأغلبية ؟ وقد تم إضافة سؤال لهذه الاستمارة عن مصادر معلومات المبحوثين .

وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج متعلقة بسمات قادة الرأى ، مثل تمتعهم بمستوى أعلى من التعليم بالمقارنة بغير القادة ، وغلبة الطابع الذكورى عليهم ، وشغلهم مراكز مهنية مرموقة ، كما أنهم على درجة عالية من الاهتمام والفاعلية السياسية ، فضلا عن تنوع مصادر معلوماتهم مع الغلبة لصالح الكلمة المطبوعة ،

وذلك على خلاف غير القادة الذين يكاد يكون مصدر معلوماتهم الوحيد هو التليفزيون [٥٢].

مقياس جوان بلاك

رأى بلاك أن هناك نمطين من قادة الرأى أو أصحاب المشورة : هما أصحاب المشورة الحاليون recent advisors والمتوقعون مستقبلا ، أو الذين لديهم إمكانات كامنة لتقديم المشورة potential advisors ، وذلك فى مقابل الجمهور العادى أو من أطلق عليهم non-advisors . وقد تكونت أداته من سؤالين لتحديد كل فئة من هذه الفئات الثلاث فى العينة ، الأول عن تقييم الذات self evaluation والثانى تقرير عن سلوك الأصدقاء [٥٣].

وبذلك لم تختلف أداته عن أدوات من سبقه ، سواء كان لازرسفيلد أو روجزر أو كينجدون . ورغم تصنيفه لقادة الرأى إلى نمطين إلا أنه لم يضع معيارا للتمييز بين هذين النمطين . وربما الإضافة الوحيدة التى تحسب له بالفعل هى سعيه للاستفادة من دراسة أبلسون و رج Abeleson &Rugg عام ١٩٥٨ عن تحليل العلاقة بين تقييم الذات والنشاط السياسى لدى رجال الأعمال الأمريكيين [٥٤] . فقد سعى بلاك لدراسة هذه العلاقة لدى القادة فى عينة من الرجال والنساء . وعلى هذا الأساس صمم أداة لقياس المشاركة السياسية مكونة من ستة بنود رئيسية مقسمة لعدد من البنود الفرعية كالتالى :

١ – هل تتعرض للسؤال من قبل الآخرين عن القضايا القومية ، بدرجة أقل أم أكثر بالمقارنة بدائرة أصدقائك ؟
٢ – هل فى الآونة الأخيرة سألك أحد عن شئ من هذا القبيل ؟
٣ – هل تتحدث عن القضايا العامة مع أسرتك/ جيرانك/ زملائك فى العمل/ قادة الجماعة/ المسئولين فى الحكومة ورجال السياسة ؟
٤ – هل تنتمى لجماعة ما ؟
٥ – هل تم انتخابك أو تعيينك فى منصب ما ؟
٦ – النشاط السياسى :
- هل مارست حق التصويت من قبل ؟
- هل سعيت لإقناع الآخرين بوجهة نظر ما ؟
- هل حضرت اجتماعات عامة ؟
- هل قدمت أو جمعت تبرعات ؟

- هل شاركت فى حملات انتخابية ؟ [٥٥] .

وقد خلصت الدراسة إلى ارتفاع معدلات المشاركة السياسية بين قادة الرأى بالمقارنة بالجمهور .

مقياس معهد النزباخ لاستطلاعات الراى Institut fur Demoskopie Allensbach

اهتمت هذه الدراسة بتصميم مقياس لقوة الشخصية strength of personality scale وذلك لاكتشاف قادة الرأى من خلال تقديرهم لذاتهم . وقد سعى هذا المقياس إلى توسيع دائرة تقدير الذات ، فلم يقتصر - مثلما كانت المقاييس السابقة - على هل المبحوث مصدر للنصيحة أو لا ، بل وضع المقياس بنودا أخرى مثل الثقة بالذات ، وتحمل المسئولية ، والاصرار ، والتفوق ... وتم اختبار المقياس أكثر من مرة وإدخال عديد من التعديلات عليه ، حتى استقر على عشرة بنود كالتالى :

١ - إننى عادة أتوقع النجاح فى أى شئ أفعله .

٢ - إننى نادرا ما أكون غير متأكد بصدد كيف أسلك .

٣ - إننى أحب تحمل المسئولية .

٤ - أحب أخذ القيادة عندما أكون فى مجموعة .

٥ - إننى أتمتع بالقدرة على إقناع الآخرين برأيى .

٦ - إننى ألاحظ أننى فى الغالب بمثابة مصدر يرجع إليه الآخرون .

٧ - إننى أنجح فى الحصول على ما أريد .

٨ - إننى أتقدم غالبا على الآخرين .

٩ - إننى لدى كثير من الأشياء التى يحسدنى عليها الآخرون .

١٠ - هل تعطى النصيحة للآخرين أو تقترح عليهم بعض الاقتراحات ؟ [٥٦] .

إن من أبرز إسهامات هذا المقياس اهتمامه بالسمات الشخصية للقائد .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج ، مثل تركز قادة الرأى فى المرحلة العمرية من ٣٠ - ٤٠ عاما ، فضلا عن سمات أخرى يتمتع بها قادة الرأى ، مثل الانفتاح على تجارب جديدة ، والرغبة فى التعلم ، والاستمتاع بتعليم الآخرين ومساعدتهم ، والمشاركة فى العمل الطوعى ، والسعى إلى توسيع دائرة الأصدقاء [٥٧] .

وقد قام جابرييل ڤايمان Gabriel Weimann بتطبيق هذا المقياس على المجتمع الألمانى والإسرائيلى ، وخلص إلى أن قيادة الرأى هى نتاج ثلاثة عناصر: السمات الشخصية للقائد ، والسياق الاجتماعى أو الموقع الاجتماعى للقائد فى محيطه ، والقدرات الاتصالية للقائد بمعنى قدرته على النفاذ للآخرين(٥٨).

الخلاصـة

حظى موضـوع قـادة الرأى باهتمام لابأس به وعلى مدى فترة زمنية طويلة ، وذلك على مستوى الدراسات النظرية أو الامبيريقية . إذ بدأ الاهتمام به فى الاربعينيات من هذا القرن واستمر حتى وقتنا الراهن . وقد طرحت هذه الدراسة عديدا من القضايا ربما بعضها يمكن اعتباره قد حسم والبعض الآخر مازال محل جدال . ومن أولى هذه القضايا أن قادة الرأى يلعبون دورا محوريا للغاية فى تشكيل الرأى العام وبالتالى فى احداث التغيير الاجتماعى خاصة فى المجتمعات النامية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تطور المجتمع وتقدمه ينعكس على انماط قادة الرأى وكذلك على أدوراهم . وهذا يعنى أن هناك علاقة من التأثير المتبادل بين قادة الرأى ومجتمعاتهم . وعلى المستوى النظرى والامبيريقى فإن دراسة ظاهرة قيادة الرأى أدت إلى طرح مفاهيم جديدة كما أدت إلى تنقيحها وتطويرها فيما بعد ، مثل مفهوم الاتصال على خطوتين ، الذى حل محله نموذج الاتصال متعدد الخطى ، وكذلك دور الجماعة المرجعية فى تشكيل الرأى العام . كما فتحت دراسات قيادة الرأى سبلا جديدة لفهم العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام ، فضلا عن أنه فى اطار مقارنة القادة بالجمهور ، فإننا عرفنا الكثير عن الجمهور سواء من ناحية سماته أو دوره فى العملية الاتصالية .

خلصت معظم الدراسات - خاصة الحديثة - فى هذا الموضوع إلى عدم ملاءمة تقسيم أى جماعة إلى قادة وجماهير فحسب ، وبالتالى رفض أطروحة أن الاتصال ينساب فى اتجاه واحد من القائد للجمهور . بل من الأكثر واقعية تصور متصل عليه درجات من القيادة والتأثير.

وأخيرا فإن المتتبع لتطور المقاييس والأدوات المستخدمة لتحديد قادة الرأى، يجد ان الدراسات التى استخدمت هذه الأدوات مرت بعدة مراحل وتطورات . فقد

انصب الاهتمام فى المرحلة الأولى بالأساس على تحديد قادة الرأى فى الجماعة ثم تطور الاهتمام إلى دراسة سماتهم ودرجات تأثيرهم ، ثم تلا ذلك التركيز على قضايا معينة مثل المشاركة السياسية لدى قادة الرأى .

وأخيرا فإن دراسة ظاهرة قيادة الرأى تقتضى الاهتمام بثلاثة عناصر ، هى السمات الشخصية للقائد ، وقدراته الاتصالية ، والسياق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى الذى تتم فيه عملية التأثير المتبادل بين القائد والجمهور .

الهوامش والمراجع

١ - Price, Vincent, Social Identification and Public Opinion, Effects of Communicating Group Conflilct, *Public Opinion Quarterly*, Vol. 53, N° 2, Summer 1989, p. 198.

٢ - أنظر التعريف السوسيولوجى للرأى العام فى :
صالح ، ناهد ، إمكانية قياس الرأى العام فى الدول النامية ، *ندوة قياس الرأى العام فى مصر* ، ١٠ - ١٢ *مارس* ١٩٨١ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ١٩٨١ ، ص ص ١٠٥ - ١٠٦ .

٣ - المزيد عن الجماعة المرجعية ، انظر :
Lane, Robert, & Sears, David, *Public Opinion*, Foundations of Modern Political Science Series, New Delhi, Prentice Hall of India, Ltd.,1965 , pp. 34-40.

٤ - رشتى ، جيهان ، *الأسس العلمية لنظريات الإعلام* ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨، ص ٤٤٠ .

٥ - أنظر على سبيل المثال :
Katz, Elihu; & Lazarsfeld, Paul, *Personal Influence, The Part Played by People in the Flow of Mass Communications*, U.S.A.: The Free Press of Glencoe, 1955, pp. 309-320.

٦ - أنظر عن الجماعة المرجعية : Lane, R., Sears, D., *op. cit.*, pp. 34-36.

٧ - Mac Dougall, Curtis D. , *Understanding Public Opinion, A Guide For Newspaperman and Newspaper Readers*, Iowa: W.M.C. Brown Co. Publishers, 1966, pp. 309-310.

٨ - Tannenbaum, Robert and Others, Leadership: A Frame of Reference in Cathcart, Robert S., Samovar, Larry A. (ed.), *Small Group Communication: A Reader*, Iowa : W.M. C. Brown Co. Publishers, 1975, p. 360.

٩ - *Ibid.*, pp. 361- 364.

١٠- Levine, Sol, Four Leadership Types: An Approach to Constructive Leadership, in, Cathcart R., Samovar, S., *op. cit.*, pp 381-387.

١١- Rogers, Everett, Methods of Measuring Opinion Leadership, *Public Opinion Quarterly*, Vol. LXXVI, N° 3, Fall 1962, p. 435.

١٢- Hellevik, Ottar and Bjorklund, Tor, Opinion Leadership and Political Extremism, *International Journal of Public Opinion Research*, Vol. 3, N° 2, 1991, p. 158.

١٣- Lane, *op. cit.*, p. 53.

١٤- أنظر بعض نماذج الدراسات التى خلطت بين مفهوم النخبة وقيادة الرأى

Lerner, Robert and Nagai, Althea, Elite vs. Mass Opinion: Another Look at a classic Relationship, *International Journal of Public Opinion Research*, Vol. 3, N° 1, 1991.

Wittkopf, Eugene and Maggiotto, Michael, Elites and Masses: A comparative Analysis of Attitudes Toward America's World Role, *The Journal of Politics*, Vol. 45, N° 2, May 1983.

١٥- ظهر مفهوم النخبة كرد فعل للماركسية وذلك لتبرير نظم الحكم القائمة والدفاع عنها وذلك على أساس أن أى مجتمع – حتى المجتمعات غير الطبقية إن فُرض وجودها – يشتمل على فئتين أساسيتين : فئة حاكمة قليلة العدد ، وفئة محكومة كبيرة العدد . وبالتالى فحتى المجتمعات اللاطبقية تحتوى على نخبة سياسية قليلة العدد تسيطر على القوة السياسية وتحكم الجماهير .

المزيد أنظر : بوتومور ، *الصفوة والمجتمع ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى* ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب السادس ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

١٦- *المرجع السابق* ، ص ٧-١٣ .

١٧- Cammack, Paul, A critical Assessment of The New Elite Paradigm", *American Sociological Review*, Vol. 55, June 1990, p. 417.

المزيد عن أدبيات النخبة ، أنظر أيضا :

Field, Lowell, Higley John, *Elitism*, London: Routledge & Kegan Paul, 1980.

١٨- يوسف ، فاروق ، *القوة السياسة ، اقتراب واقعى من الظاهرة السياسية* ، *دراسات فى الاجتماع السياسى*٣ ، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص ٤٠.

١٩- ينطوى مفهوم القوة فى مجال السلطة على معنى مختلف عن مجال النفوذ ، ترتبط القوة فى مجال السلطة بالمنصب الذى يشغله الفرد فى المنظمة والذى يخول لصاحبه حق إصدار أوامر ملزمة وبذلك ترتبط السلطة بحدود التنظيم ، بينما فى مجال النفوذ فمصدر القوة هو التأثير الشخصى والتفاعل الاجتماعى دون الاستناد لموقع أو منصب رسمى .

٢٠- المزيد عن هذا الاقتراب ، أنظر :

Rose, Arnold, *The Power , Structure, and Political Process in American Society*, Oxford: Oxford Univ. Press, 1967, pp. 256-280.

٢١- أنظر بعض نماذج هذه الدراسات :
Monsma, Stephen, Potential Leaders and Democratic Values, *Public Opinion Quarterly*, Vol.xxxv, N°. 3, Fall 71, pp. 350-357.

وأيضا

Luttbeg Norman, The Structure of Beliefs among Leaders and the Public , *Public Opinion Quarterly*, Vol. XXX II, N° 3, Fall 68, pp. 398-409.

٢٢- Rogers E., *op. cit.*, p. 437.

٢٣- أنظر المزيد من التفاصيل : Katz, Elihu and Lazarsfeld, Paul, *op. cit.*

٢٤- Levy, Mark, Opinion Leadership and Television News Uses , *Public Opinion Quarterly*, Vol. 42, N°. 3, Fall 78, pp. 405-406.

٢٥- استند ليرنر إلى دراسة Converse, Philip , The Nature of Belief System in Mass Publics, 1964.

في تحليله الكلاسيكي للاختلافات بين رأى الجمهور والنخبة

In Apter, David, *Ideology and Discontent* , New York, Free Press, 1968, pp. 206- 261.

٢٦- Wittkopf, Eugene, and Maggiotto, Michael, *op. cit.*, p. 305.

٢٧- Lerner, Robert, Nagai Althea, *op.cit.*, pp. 17-18.

٢٨- أنظر المزيد عن مفهوم الاتساق :
Bishop, George, "The Effect of Education on Ideological Consistency", *P.O.Q.*, Vol. 40, N° 3, 1976, pp. 337-348.

٢٩- Lerner, *op. cit.*, pp. 18-22.

٣٠- Luttbeg, *op. cit.*, pp. 399-400.

٣١- Roger, *op.cit.*, p. 435.

٣٢- Kingdon, John, Opinion Leaders in the Electorate, *Public Opinion Quarterly*, Vol XXXIV, N°.2, Summer 1970, pp. 227-228.

٣٣- Marcus, Alan, "Yes: There are Generalized Opinion Leaders" , *Public Opinion Quarterly*, Vol. XXVIII, N° 4, Winter 1946, pp. 628-632.

٣٤- Rogers, *op.cit.*, p. 437.

٣٥- Katz, Elihu, The Two-Step Flow of Communication: an Up-to-date Report on a Hypothesis in Carlson, Robert, ***Communications and Public Opinion***, Quarterly Reader, (New York: Praeger Publishers, 1975), pp. 346-347.

٣٦- التهامى ، مختار، *الرأى العام والحرب النفسية* ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧ ، ص ص ١٣٤-١٤٠.

٣٧- رايت ، تشارلز ، ترجمة محمد فتحى ، *المنظور الاجتماعى للاتصال الجماهيرى* ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ ، ص ص ٨٢- ٨٣ .

٣٨- Katz, Elihu, in Carlson, Robert, *op. cit.*, p. 350.

٣٩- المزيد من التفاصيل ، انظر : Katz, and Lazarsfeld, *op.cit.*, pp. 167-186 .

٤٠- التهامى ، *مرجع سابق* ، ص ١٤٠ .

٤١- رايت ، تشارلز، مرجع سابق ، ص ص ٧٦-٧٧.

٤٢- *المرجع السابق* ، ص ٧٧ .

٤٣- *المرجع السابق* ، ص ٨٠ .

٤٤- Lazarsfeld, in Carlson, *op.cit.*, pp. 340-341.

٤٥- Luttbeg, *op.cit.*, p. 398.

٤٦- Robinson, John, "Interpersonal Influence in Election Campaigns, The Two Step Flow Hypotheses" , *Public Opinion Quarterly*, Vol. 40. N° 3, 1976, p. 311.

٤٧- *Ibid.*. pp. 308-309.

٤٨- Weimann, Gabriel, " On the Importance of Marginality: One More Step into the Two- Step Flow of Communication", *American Sociological Review*, Vol.47, . Dec 1982, p. 265.

٤٩- Rogers, *op cit.*, pp. 438-439.

٥٠- Silk, Alvin, Response Set and the Measurement of Self-designated Opinion Leadership, *Public Opinion Quarterly*, Vol. XXXV, N° 3. Fall 71, pp. 384-388.

٥١- Kingdon, *op. cit.*, p. 257.

٥٢- *Ibid* , pp.258-260.

٥٣- Black, Joan, Opinion Leaders : Is Anyone Following ? , *Public Opinion Quarterly*,Vol. 46, N°.2, Summer 1982, pp. 170-171.bk.

٥٤- انظر المزيد عن هذه الدراسة

Abelson, Herbert I., Rugg, Donald, Self designated Infuentiality and Activities, *Public Opinion Quarterly*, Vol. XXII, N°. 4, Winter 1959, pp. 566-567.

٥٥- Black, *op.cit* , p 171.

٥٦- Noelle-Neuman, Elizabeth, "Identifying Opinion Leaders, in Broaodening the Uses of research" *38 th E.S.O.M.A.R. Congress*, Wiesbaden C.F.R.G., 1st-5 th Sept 1985, p. 176.

٥٧- *Ibid.*, p. 190.

٥٨- Weimann Gabriel, "The Influentials: Back to the Concept of Opinion Leader" *Public Opinion Quarterly*, Summer 1991, p. 276.

Abstract

OPINION LEADERS : CONCEPT AND METHOD

Howaida Adly

The paper deals with opinion leadership, it seeks to discuss three factors: first, the theoretical bases of concept like definitions of leadership in general, and opinion leaders in particular. Also, the distinction among the opinion leadership and other concepts such as elite and public. Second how to rise and develop the concept. Third, models of scales using to identify opinion leaders.

الأصـول اللغويـة للبنائيـة

دراسة فى المفهومات

أحمد أبو زيد *

أدى ظهور اللغويات الحديثة على أيدى دوسوسير إلى حدوث ثورة فى العلوم الاجتماعية يشبهها البعض بالثورة التى أحدثتها الفيزياء النووية فى العلوم الطبيعية . وتمثلت هذه الثورة فى قيام البنائية كمنهج للدراسة والبحث يمكن تطبيقه فى كل الظواهر الإنسانية والاجتماعية ، وتجلى ذلك بوجه خاص فى أعمال ليفى ستروس الذى أخذ عن دوسوسير فكرته عن علم العلامات أو السيميولوچيا التى ترى إمكان تطبيق مناهج اللغويات على الأنساق الرمزية غير اللغوية ، كما أخذ عنه تمييزه بين الدال والمدلول وبين المنظور الآنى (البنائى) والمنظور التعاقبى (التاريخى) فضلا عن تمييزه بين اللغة والكلام واستعان بها كلها فى تحليله لعدد من الأنساق الاجتماعية والثقافية (القرابة - الطوطمية - الأساطير) . كذلك يظهر تأثير لغويات دوسوسير بوضوح فى أعمال الناقد الأدبى (البنائى) رولان بارت الذى شغل كرسى علم العلامات (السيميولوچيا) فى الكوليج دو فرانس . وقد أنشئ ذلك الكرسى خصيصا له . وقد ذهب بارت فى تطبيقه لمنهج اللغويات البنائية إلى مجالات أبعد من الأنثروبولوچيا التى تخصص فيها ليفى ستروس كما كان يرى أن الذى يميز المفكر البنائى (الملتزم) هو استخدامه لمصطلحات فنية معينة يستمدها من اللغويات البنائية .

ويعرض المقال بالتحليل لأهم مقومات اللغويات البنائية عند دوسوسير واستخدامها فى أعمال ليفى ستروس ورولان بارت لتبيين مدى تأثر البنائية بوجه عام بالمنهج اللغوى البنائى .

فى مقال بعنوان "العلم فى مواجهة الأدب Science Versus Literature" نشره فى *الملحق الأدبى لجريدة التايمز The Times Literary Supplement* (٢٨ سبتمبر ١٩٦٧- صفحتا ٨٩٧-٨٩٨) يعرف الناقد الأدبى الفرنسى (البنائى) رولان بارت Roland Barthes البنائية بأنها "فى أكثر أشكالها تخصصا ، وبالتالى أكثرها ملاءمة وصلة بالموضوع ، هى أسلوب وطريقة لتحليل المنتجات الثقافية" وأن هذه الطريقة أو الأسلوب بدأ أصلاً فى مناهج اللغويات الحديثة . وثمة مايعزز هذه النظرة فى كثير من الكتابات البنائية . ففى مقال شهير عن "التحليل البنائى

* استاذ الأنثروبولوجيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

المجلة الاجتماعية القومية ، العدد التاسع والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٢

فى اللغويات وفى الأنثرپولوچيا "L' Analyse structurale en linguistique et en anthropologie يزعم كلود ليڤى ستروس أن فى إمكان عالم الأنثرپولوچيا أن يحدث ثورة فونولوچية فى مجال تخصصه - أى فى الأنثروپولوچيا - إن هو احتذى في بحوثه مثال عالم اللغويات . بل إن ثمة مايعزز هذه النظرة ذاتها فى كتابات خصوم البنائية أنفسهم ، فالمفكر الفرنسى پول ريكير Paul Ricoeur مثلا يقول في كتابه *صراع التأويلات* *Le Conflit des interpretations* (صفحة ٨٠) إن أفضل وسيلة للهجوم على البنائية هى التركيز على أصولها اللغوية . فالرأى السائد إذن هو أن اللغويات لم تكن مجرد مصدر للإلهام وإنما كانت "نموذجا منهجيا" اتبعه الكتاب والمفكرون البنائيون ويمكن فى ضوئها اكتشاف الجوانب المشتركة بينهم جميعا رغم كل مايقوم بينهم من اختلافات [١] .

والواقع أنه على الرغم من كل مايقال من أن أعمال ليڤى ستروس نفسه ، وبخاصة كتابه الأساسى عن *"الأبنية الأولية للقرابة"* هى البداية الحقيقية للبنائية أو أنها هى القوة الدافعة وراء ذلك الاتجاه الذى أصبح حركة فكرية مسيطرة على الفكر الفرنسى وبخاصة فى الستينيات ومنهجا للتفكير والبحث ، فإنه يمكن رد أصل هذه الحركة إلى تيار فكرى آخر - أو على الأصح إلى تخصص آخر بعيد كل البعد عن ليڤى ستروس وعن تكوينه العقلى وإعداده العلمى - بل وعن الأنثرپولوچيا ككل . وهذا الأصل هو اللغويات Linguistics ، وبوجه أخص لغويات فردينان دوسوسير Ferdinand de Saussure . بل إن هناك من يرد نجاح ليڤى ستروس إلى استخدامه لمنهج اللغويات البنائية أو "المنهج البنائى فى اللغويات" فى دراساته وبحوثه الأنثرپولوچية . فقد أتاحت اللغويات للبنائية أن تبرز كمنهج يمكن استخدامه وتطبيقه فى كل العلوم الإنسانية . وهذه مسألة سنعود إليها أكثر من مرة فيما بعد . ولكن السؤال الذى يتبادر إلى الذهن هنا هو : لماذا تعتبر اللغويات مهمة فى دراسة الظواهر الثقافية ؟ .

الجواب المباشر الصريح على هذا التساؤل هو أن اللغة هى الخاصة الأساسية التى تميز الإنسان عن غيره من الكائنات . فهو ينفرد من دونها باللغة التى تعتبر فى الوقت ذاته أقوى وأكمل أداة للاتصال الرمزى متاحة للجنس البشرى . ثم إن البنائية تهتم من الناحية الأخرى بالبحث عن الأساس الموضوعى للثقافة وبتحليل الثقافة ذاتها باعتبارها سلسلة من الأنساق الرمزية . ولقد أدى اتصال البنائية بالدراسات اللغوية إلى قيام "علم العلامات" أو "السيميولوچيا

Sémiologie" ، وهو العلم الذى يهتم بتطبيق مناهج اللغويات فى مجال الأنساق الرمزية غير اللغوية ، وكان دوسوسير قد تنبأ فى كتابه *دروس فى اللغويات العامة* بإمكان قيام هذا العلم ، وهو ماتحقق بالفعل فيما بعد . والواقع أن رولان بارت وجماعة مجلة *Tel Quel* أفلحوا فى تطوير سيميولوچيا مستقلة عن كتابات ليفى ستروس وإن لم يفلحوا تماما فى التخلص من تأثيرها [٢] . وعلى أى حال فالظواهر الاجتماعية والثقافية ليست مجرد أحداث أو "اشياء مادية" ، وإنما هى بالأحرى مفعمة بالمعانى ، وبذلك يمكن اعتبارها "علامات Signes" . ولذا كان المفكرون البنائيون يرون أن هذه الظواهر لاتتمتع بكيان خاص مستقل فى ذاتها ، وإنما يتم تعريفها بالإشارة إلى شبكة من العلاقات الداخلية والخارجية [٣] . وإذا كانت أفعال الإنسان أو "منتجاته" وإنجازاته لها معنى على الإطلاق فإن هذا المعنى لن تتيسر معرفته أو إدراكه إلا فى ضوء نسق من "الاختلافات" أو "التوافقات" .

والمثال الذى يستعين به كثير من العلماء لتوضيح ذلك مثال بسيط وقريب إلى الأذهان ، وهو مايحدث فى مباراة كرة القدم . فالشخص الذى ينتمى إلى ثقافة لاتعرف هذه اللعبة يستطيع بغير شك أن يتابع اللعب ويلاحظ تحركات اللاعبين وتصرفاتهم ، كما يمكنه أن يصف بسهولة ودقة مايصدر عنهم من أفعال أثناء المباراة ، ولكنه لن يدرك مع ذلك (معنى) هذه الأفعال ، وبالتالى لن يستطيع أن يعتبرها ظواهر اجتماعية أو ثقافية . فالفعل لن يكون له معنى إلا فى ضوء الأوضاع والقواعد المصطلح عليها والتى تتخذ شكل النظم الاجتماعية المقبولة . فأى شخص يستطيع أن يقذف الكرة بقدمه بين أى قائمتين يصادفهما ، ولكن ذلك (الفعل) لن يعتبر (إصابة للمرمى) إلا فى إطار معين من الأوضاع المتفق عليها من أعضاء الجماعة [٤] . وليفى ستروس نفسه يقول فى المقدمة التى كتبها لأعمال مارسيل موس Marcel Mauss "إن الأفعال المعينة الصادرة عن الأفراد لاتعتبر أفعالا رمزية فى ذاتها أبدا ، وإنما هى مجرد عناصر يمكن أن تصاغ منها الأنساق الرمزية التى يجب أن تكون أنساقا جمعية" (p.xvi) . وهذا معناه أن "القواعد الاجتماعية" هى التى تجعلنا نحكم على سلوك ما بأنه سلوك طيب أو سلوك شائن وهكذا . وهذا هو مايقصده علماء الأنثروبولوچيا البنائية حين يقولون إن أى ثقافة تتألف من مجموعة من الأنساق الرمزية ، وبقول آخر أوضح فإن أى فعل أو سلوك أو أى ظاهرة أو حادثة ذات معنى إنما تدخل فى (بناء) هو الذى يعطيها معناها ، وأنه لن يمكن تعريف هذه الحادثة أو الظاهرة أو تحديدها إلا

بالإشارة إلى الموضع الذى تحتله فى بناء ذلك النسق [٥] .

وهذه كلها أمور معروفة وشائعة فى الكتابات الأنثربولوچية ، ولكن المهم هنا هو ماعلاقة اللغويات التى تهتم بدراسة نسق واحد ومتميز بهذا كله ؟ ولماذا نقول إن اللغويات تمدنا بالمناهج التى تساعدنا فى دراسة الأنساق الرمزية الأخرى ؟ .

الإجابة على ذلك تتطلب منا أولاً أن نعرض لنظرية العالم اللغوى السويسرى فردينان دوسوسير وآرائه على أساس أنه هو الذى أثار هذه المشكلة أثناء محاولته وضع الأسس الأولى لعلم العلامات (السيميولوچيا) على ماذكرنا .

(١)

كتاب دوسوسير *دروس فى اللغويات العامة* *Cours de linguistique générale* كتاب فى مناهج العلم الاجتماعى إلى جانب كونه كتابا فى اللغويات . وتتمثل أهمية الكتاب فى أن صاحبه خرج على الاتجاه السائد فى القرن التاسع عشر والذى كان يميل إلى التفسير التاريخى ومحاولة البحث عن الأصول الأولى للأشياء ، كما هو الحال فى المدرسة التطورية . فقد رأى أن هذه النزعة إلى التفسير التاريخى تصرف الباحث عن مسألة أهم وأجدى من ذلك ، وهى تعرف (معنى) النظم الاجتماعية والثقافية ووظيفتها داخل النسق الذى تنتمى إليه . ومن هنا كان دوسوسير ينادى بأهمية النظر إلى اللغة على أنها نسق Systéme ، وذلك على اعتبار أن المجتمع هو مجموعة من الأنساق التى يتألف كل منها من عدد من النظم والظواهر المتكاملة والمتساندة وظيفيا ، وأنه لكى نفهم سلوك الفرد أو (تجربته) فإنه يتعين علينا دراستها بالإشارة إلى كل الأنساق والنظم والمعايير السائدة فى ذلك المجتمع . وهذا يذكرنا بمثال مباراة كرة القدم وكيف أنه لن يمكن إدراك (معناها) إلا إذا كانت اللعبة نفسها جزءا من ثقافة الفرد الذى يشاهد المباراة ، أو من ثقافة المجتمع الذى ينتمى إليه . فالمهم إذن هو "الأحداث ذات المعنى" ودراسة أنساق المعايير التى تقوم بين الأشخاص والتى تؤدى إلى ظهور كل أنواع الأنشطة المختلفة ذات المعنى عن طريق تمثُّل الأفراد لتلك الأنساق باعتبارها هى التى تؤلف الثقافة التى يعيشون فيها [٦] .

وعلى هذا الأساس اعتبر دوسوسير اللغويات علما للعلامات أو على الأصح جزءا مكونا من ذلك العلم . وهذا موقف يختلف كل الاختلاف عن موقف علماء القرن التاسع عشر واتجاههم الذى يوصف فى العادة بأنه اتجاه (ذرّى) ، لأنه

يأخذ اللغة على أنها مجموع الوحدات المستخدمة فى الكلام ويتتبع تطور العناصر المستقلة التى تتألف منها تلك اللغة . فهذا إذن اتجاه لايعترف بحقيقة اللغة من حيث هى "نسق من العلامات" كما أنه لايعترف بالتساند القائم بين الأجزاء التى تكتسب قيمتها وتقوم بوظائفها بفضل علاقاتها مع الكل[7] . ويتعارض هذا الاتجاه مع نظرة دوسوسير من أن أى محاولة حقيقية لمعرفة المعنى الحقيقى للغة تتطلب بالضرورة دراسة اللغة فى علاقتها بأنساق العلامات الأخرى ، وأن ذلك سوف يساعد بدوره على فهم تلك الأنساق ذاتها (مثل نسق الشعائر الدينية والطقوس والممارسات السحرية وما إليها) باعتبارها أنماطا من (اللغات) نظرا لأنها تقوم بنقل وتوصيل معانٍ معينة بالذات . وهذا لايمنع على أية حال من الاعتراف بأن اللغويات تتفوق على كل تلك الأنساق الأخرى فى هذا المجال (أى توصيل المعانى)، ولذا فإنها تعتبر النموذج الحق لعلم العلامات [8] .

فمكانة دوسوسير فى علم اللغويات ترجع إذن إلى معالجته للغة كموضوع مستقل يمكن إخضاعه للبحث العلمى ، وإلى محاولته فصل دراسة اللغة عن الاعتبارات السيكولوجية والسوسيولوجية والفسيولوجية ، والاتجاه إلى تفسير حقائق اللغة بالرجوع إلى المحددات "اللغوية" أو "اللسانية" وحدها . وكانت وسيلته فى ذلك تطبيق *ثلاثة أنواع من التباين أو التعارض* والمقابلة بينها ، وهى التعارض بين اللغة langue والكلام parole ، والتعارض بين النظرة الآنية أو التزامنية synchronie والنظرة التعاقبية أو التاريخية diachronie ، ثم التعارض بين الصورة forme والجوهر أو المادة substance .

• • •

أ - *التعارض بين اللغة والكلام* يقوم على أساس التمييز بين اللغة من حيث هى نسق وبين المظاهر التى تتخذها اللغة فى الحياة اليومية فى شكل حديث أو كتابة . فالغرض من التمييز بين اللغة والكلام إذن هو الفصل بين "النسق" الذى يكمن وراء الفعل اللغوى وبين "الفعل" ذاته ، وبالتالى الفصل بين المشكلات أو المسائل اللغوية البحتة وبين المسائل التى قد تتطلب وجود اعتبارات سيكولوجية أو فسيولوجية . وبقول آخر فإن اللغة أو اللسان langue عند دوسوسير يمثل ماهو جوهرى وأساسى ، بينما الكلام parole يمثل ماهو كمالى وعرضى . واللغويات تهتم فى المحل الأول

بدراسة حقائق اللغة أو حقائق اللسان . بل إنها يمكن أن نقصر اهتماماتها على ذلك فقط . فاللغة من حيث هى نسق أو نظام هى عبارة عن مجموعة من القواعد والمعايير . ومعرفة "اللغة" ليست هى إتقان الحديث أو إجادة الكلام بها وإنما هى معرفة النسق الذى يمكن اللجوء إليه فى كل الأحوال لتكوين جمل وعبارات جديدة ، أو لفهم مثل هذه الجمل والعبارات . وإذا كان لهذه الجمل والعبارات أى قيمة على الإطلاق فإن هذه القيمة ترجع فى الحقيقة إلى أنها تساعد الباحث اللغوى على معرفة النسق الذى يكمن وراء هذه العبارات ، على مايقول جوناثان كللر فى مقدمته للترجمة الإنجليزية لكتاب دوسوسير (p. xil) . والقضية الهامة التى يخلص إليها دوسوسير من ذلك هى أنه على الرغم من أن اللغة هى - حسب تعبيره - "شىء/مثال ideal /object " يمكن الوصول اليه عن طريق التجريد من الجمل والعبارات التى يستخدمها بالفعل "جماعة الناطقين" بهذه اللغة أى " الجماعة الكلامية"، فإن لها فى الوقت ذاته حقيقة خاصة ومتميزة ولها مركز فى العقل ، أى أنها راسخة فى العقل [١٠] . كما أن التركيز على اللغة من حيث هى نسق يتطلب تحديد "النموذج" الذى ينبغى تكوينه واختيار المعلومات والبيانات والشواهد التى تتلاءم مع هذا النموذج ، والطريقة التى يتم بها تنظيم هذه الشواهد وترتيبها [١١] .

والمسألة هنا أشبه بما يحدث فى لعبة الشطرنج ، ففيها يمكن التمييز بين قواعد اللعبة وقوانينها من ناحية ، والمباريات الفردية الشخصية التى تتم بين المتبارين من الناحية الأخرى ، فقواعد وقوانين الشطرنج تؤلف نسقا مجردا وتوجد فى ذاتها وتعلو فوق كل المباريات الفردية وتتجاوزها ، ولكنها مع ذلك لاتكتسب صورتها الشخصية إلا عن طريق العلاقات التى تقوم بين قطع الشطرنج أثناء تحريكها فى المباريات الفردية ، كذلك الحال فى اللغويات ، إذ تتعدى طبيعة اللغة كل مظاهر الكلام وتتجاوزها وتعلو عليها ، ولكنها فى الوقت نفسه تحدد طبيعة هذا الكلام ، ومع ذلك فإنها لاتتمتع بأى وجود حقيقى خاص بها ، وإنما تستمد وجودها الشخصى من المظاهر الجزئية التى يوفرها الكلام بالفعل . فهذه المظاهر هى التى تدل عليها وعلى قوانينها وقواعدها[١٢] . فالكلام - على مايقول دوسوسير - يشبه ذلك الجزء الصغير من كتلة الجليد التى تظهر فوق سطح الماء ولكنه يدل على الكتلة

ذاتها التى تختفى تحت الماء . وعلى الرغم من صغر حجم ذلك الجزء الظاهر فإنه هو الذى يدل على الكتلة الكبيره التى يمكن إدراك وجودها من ذلك الجزء البادى دون أن تظهر هى ذاتها للعيان (١٣) .

• • •

ب - التعارض الثانى الذى يهتم دوسوسير بتوضيحه فى مجال اللغويات هو التعارض بين المدخل الآنى والمدخل التعاقبى فى دراسة اللغة أو على الأصح بين دراسة اللغة من منظور تزامنى (أو بنائى) وبين دراستها من منظور تاريخى . ومع أن دوسوسير يعترف بأهمية الدراسات التاريخية للغات وتطورها فإنه يعطى أولوية مطلقة للدراسة الآنية أو التزامنية (البنائية) التى تنظر إلى اللغة كنسق متكامل . فالمنظور الآنى (البنائى) يهتم بدراسة العلاقات بين أنساق اللغة فى فترة زمنية معينة بالذات ، وذلك بعكس المنظور التعاقبى أو التاريخى الذى يهتم بدراسة العلاقات التاريخية بين الحقائق اللغوية ... الدراسة الآنية للغة هى "محاولة لإعادة تركيب النسق ككل وظيفى ، بينما الدراسة التعاقبية للغة هى محاولة لتتبع تطورها التاريخى عبر مراحل مختلفة" . وكما سبق أن ذكرنا فإن هذا لايعنى أبدا أن دوسوسير كان يرفض اللغويات التاريخية أو يعتبرها شيئا غير ضرورى ، ولكنه كان يؤكد بالأحرى ضرورة الفصل بين الناحيتين حتى (لاتُفسد) وجهةُ النظر التاريخية الوصف الآنى للغة وتسيئ إليه (١٤) . فاللغة هى فى آخر الأمر بالنسبة إليه نسق من العناصر المتساندة أو المترابطة ترابطا وظيفيا . ولن ندرك أهمية هذه العناصر وقيمتها إلا عن طريق تحديد مكانها وموقفها من النسق وليس عن طريق معرفة تاريخها (١٥) .

فلقد كان دوسوسير يعتقد أن لكل لغة (وجودا) أو (كيانا) حقيقيا وصحيحا ومستقلا عن تاريخها ، وذلك من حيث هى نسق من الأصوات الصادرة عن شفاه الذين يتكلمون هذه اللغة (الآن) والذين يؤلف كلامهم فى الحقيقة اللغة ويكونها فى صورتها (الحالية) دون أن يعرفوا شيئا من تاريخها .

وليس ثمة مايدعونا إلى الدخول فى تفاصيل هذه الأمور أكثر من ذلك ، لأن الذى يهمنا فى الحقيقة هو أن نتبين كيف أن هذه المبادئ التى

وضعها دوسوسير وجدت لها صدى فى كتابات البنائيين وانعكست فى أعمالهم ، وبوجه خاص فى موقف ليفى ستروس . فالمسألة فى آخر الأمر ليست مجرد مسألة تمييز بين اللغة والكلام ، أو دراسة اللغة فى تطورها أو فى فترة زمنية محددة ؛ وإنما المسألة هى أن البنائيين استرشدوا بموقف دوسوسير فى دراستهم للظواهر الثقافية الأخرى ، وساعدهم ذلك على تكوين المدرسة البنائية . فالتفرقة التى أقامها دوسوسير بين الكلام واللغة كانت هى الأساس الذى أقام عليه البنائيون تفرقتهم الأساسية بين "الواقعة"، أو "الظاهرة الجزئية" وبين النظام . أى بين التصرفات الفردية أو الحالات الواقعية للسلوك وبين النسق الذى يكمن وراء كل مظاهر السلوك المختلفة والذى يساعد على قيامها . وكما يقول چوناثان كللر فى مقدمته للترجمة الإنجليزية لكتاب دوسوسير" إن دراسة النسق تؤدى إلى نموذج يمثل الإمكانات المختلفة ومشتقاتها داخل النسق ، بينما دراسة السلوك الواقعى تؤدى إلى إقامة وتكوين النماذج الإحصائية التى تمثل إمكانات أو احتمالات أفعال معينة تحت ظروف معينة (P.XVII) . وهذا بعينه هو مايحدث فى اللغة حيث تؤلف قواعد النحو المتعلقة بالنسق المبادئ التى تحكم تكوين الجمل الصحيحة . بينما دراسة الكلام تؤدى إلى حصر مظاهر استخدام اللغة .

كذلك انعكست التفرقة بين المنظورين الآنى والتعاقبى ، وتفضيل دوسوسير للمدخل الأول ، فى موقف البنائيين المعارض للتاريخ ، أو على الأصح فى دراساتهم اللاتاريخية للظواهر الثقافية المختلفة . والأمر هنا ليس قاصرا على الأنثربولوچيين دون غيرهم أو على البنائيين الفرنسيين دون البريطانيين حتى وإن لم يكن دوسوسير معروفا لدى البريطانيين بنفس الدرجة التى يعرفه بها الفرنسيون . ولكن هذا لا يمنع من أن نقول إن تأثير اللغويات البنائية كان أوضح فى مجال الأنثربولوچيا . وعلى أيه حال فيجب الا ننسى أن الأنثربولوچيا كانت هى العلم الذى بدأ بتشبيه الثقافة باللغة وبتطبيق منهج دوسوسير ونظريته خارج مجال اللغويات .

وقد صادف هذا التمييز هوى فى نفس ليفى ستروس الذى كان يرى أن من حقه أن ينظر إلى الثقافات من منظور (لاتاريخى) ، ووجد فى تلك التفرقة التى أقامها دوسوسير مايبرر موقفه المناوئ للتاريخ فى دراسة

الثقافة ويدعم ذلك الموقف . ولكن الذى يهمنا فى الوقت الحاضر هو أن البنائيين فى تأثرهم بدوسوسير انتهوا إلى إمكان دراسة كل الصور الثقافية كما لو كانت (لغات) وتطبيق المناهج المستخدمة فى دراسة اللغويات البنائية على دراسة المظاهر الثقافية . وهذا هو مافعله البنائيون فى مجالات الأنثروبولوچيا والأدب والتحليل النفسى والميثولوچيا وغيرها .

• • •

جـ - أما *التعارض الثالث* الذى يهتم دوسوسير بإبرازه فى دراسته للغويات فهو التعارض بين مادة اللغة وشكلها ، واعتبار اللغة (شكلا) أكثر منها (مادة) . وقد أقام دوسوسير هذا التعارض لكى يدلل على أن اللغة هى نوع من التفكير المنظم المرتبط بالصوت ، وأنها ليست فى آخر الأمر إلا نسقا من القيم البحتة الخالصة [١٦] . ويميز دوسوسير فى هذا الصدد بين عنصرين أساسيين ومتكاملين يدخلان فى عمل اللغة ووظيفتها ، وهما *الأفكار والاصوات* ، فالتفكير إذا لم يكن مرتبطا بالتعبير عنه فى كلمات وألفاظ لن يكون شيئا أكثر من مجرد كتلة (سديمية) غير متميزة وغير متفاضلة ولا شكل لها ، وبالتالى فإنه لن يمكن التمييز بين الأفكار بدون الاستعانة (بالعلامات) . فليس للأفكار وجود واضح سابق على اللغة ، كما أن (الأصوات) لا تؤلف بذاتها وفى ذاتها وبدون الأفكار كيانات محددة . وهذا معناه أنه يمكن تصور الحقيقة اللغوية فى كلّيتها فحسب ، أى فى ارتباط الصوت والفكرة . والدور الأساسى المميز للغة فيما يتعلق بالتفكير ليس هو خلق أو إيجاد (وسائط) صوتية مادية للتعبير عن الأفكار ، وإنما هو إيجاد علاقة أو رابطة بين التفكير والصوت . ولكى نقرب المسألة إلى الأذهان يمكن تشبيه اللغة بصفحة من الورق ، بحيث يمثل التفكير وجه الصفحة بينما يمثل الصوت ظهرها . وكما أنه يستحيل فصل أو قطع وجه الصفحة دون أن نقطع ظهرها فى الوقت ذاته ، فإنه يصعب فى اللغة فصل الصوت عن التفكير أو التفكير عن الصوت ؛ وأى تقسيم أو فصل نحاول إقامته بينهما إنما يتم على مستوى تجريدي بحت [١٧] .

هذا التمييز بين الصوت والفكرة يهدف فى حقيقة الأمر إلى إرساء مبدأ آخر أقرب إلى مانحن بصدده هنا ويتعلق بتحديد طبيعة *"العلامة*

اللغوية ، وهو أن العلاقة بين الفكرة والصوت (أو الصورة الصوتية) هى علاقة تعسفية بحتة . فالعلامة اللغوية عند دوسوسير تتألف من عنصرين هما الصوت أو العنصر الصوتى acoustique وعنصر عقلى أو تصورى . ويطلق دوسوسير على العنصر الأول كلمة *الدال* *signifiant* أو العلامة الدالة . بينما يطلق على العنصرالثانى أسم *المدلول* أو *العلامة المقصودة* *signifié* . فالمعنى المتضمن فى العلامة (أى المعنى المقصود) ليس شيئا وإنما هو "فكرة عن شئ" ، أى مايتوارد إلى ذهن المتكلم أو السامع حين تذكر العلامة أو الإشارة الدالة signifiant . فالإشارة أو العلامة الدالة تؤلف إذن المظهر أو الجانب المادى للغة . ففى حالة اللغة المنطوقة (الكلام) تكون العلامة الدالة هى أى صوت له معنى ، بينما في حالة اللغة المكتوبة تكون العلامة الدالة هى العلامة التى لها معنى والتى توضع على الورق . وبطبيعة الحال فإن الصوت الذى لا معنى له لا يعُتبر إشارة أو علامة دالة لأنه لا يدل على شئ ولا يعنى أى شئ ، إذ لا يمكن أن يكون هناك رمز دال دون أن يكون ثمة مايدل عليه ، وبالتالى فإنه لا يمكن أن يكون هناك تصور ما concepte إلا إذا كان يمكن التعبير عنه داخليا كفكرة ، أو خارجيا فى الكلام . وبقول آخر فإنه *لا* يمكن *أن* يكون *هناك شئ مدلول عليه بدون علامة أو إشارة (دالة) تدل عليه* .

هذا التمييز بين الدال والمدلول (وهما العنصران المكونان للعلامة اللغوية) ليس قاصرا على اللغة وإنما هو يصدق على كل العلامات والإشارات التى تزخر بها الحياة اليومية . أى أنه يصدق على كل المواقف والرموز غير اللفظية كالصور والرسوم وماإليها . وهذا معناه أنه يمكن اعتبار كل شئ تقريبا فى حياتنا اليومية بمثابة علامة أو إشارة مادام يمكن استخدامه لتوصيل رسالة ما أو للدلالة على شئ ما . فالزهرة التى تنمو فى الخلاء بعيدا عن الناس بحيث لايراها أحد أو يستعملها لا تعتبر علامة مادام لا يوجد من يراها أو يستخدمها بالفعل كعلامة أو كرمز . ولكن الزهور تصبح علامات وإشارات فى أى ثقافة حين تستخدم فى شكل باقات ترسل للتهانى ، أو فى شكل أكاليل ترسل إلى الجنازات ، لأنها فى هذه الحالة تحمل رسالة ويكون لها دلالة ومعنى[١٨] .

والعلاقة بين الدال والمدلول علاقة تعسفية بحتة ، إذ ليس هناك صلة

طبيعية تربط بين الاثنين ، كما أن العلاقة بين العلامة والشئ الذى تشير إليه هى مجرد مسألة اصطلاحية متعارف عليها فحسب . فليس هناك خاصة "عامة" مشتركة بين كل الأشجار مثلا تجعل من المحتم ومن المنطقى أن يستخدم لها كلمة (أشجار) ، أى أنه ليس ثمة فى فكرة الشجرة شئ محدد بالذات (يوجب) أو (يحتم) أن يكون المنطوق أو الصوت (شجرة) أمرا لازما وضروريا ؛ وإلا لكانت هذه الكلمة المنطوقة ، أو هذا الصوت موجودا فى كل اللغات المختلفة ، بينما المعروف أن مايسمى (شجرة) فى اللغة العربية مثلا تقابله أصوات أخرى مختلفة فى اللغات المختلفة . فكأن هناك اتفاقا إذن بين أعضاء كل جماعة لغوية على إطلاق (صوت) معين بالذات على تلك الفكرة المعينة . وبقول آخر فإن كل لغة من اللغات تستخدم "شريحة" معينة ومختلفة من (الصوت) للإشارة إلى شريحة معينة من التفكير ولكى تعنى بها هذه الشريحة بالذات دون غيرها . أما (تخصيص) فكرة معينة بالذات لصوت معين بالذات أيضا فإنه يتم بطريقة تعسفية أى عن طريق التحكم والاتفاق المتعارف عليه . ويتضح ذلك جليا فى الترجمة من لغة لأخرى ، إذ سوف نجد أن بعض اللغات فيها تصورات وأفكار ومفاهيم لا وجود لها فى لغات أخرى . والمثال الذى يحب اللغويون الاستشهاد به فى هذا الصدد هو أسماء الألوان التى تختلف اختلافا كبيرا من لغة لأخرى على الرغم من أن الالوان ذاتها معروفة وموجودة فى كل أنحاء العالم [١٩] .

والنتيجة الهامة التى يخلص إليها دوسوسير من هذا كله والتى كان لها أثرها فى كل الكتابات البنائية بعد ذلك هى أن اللغة نسق ، ولكنها ليست نسقا من "الجواهر الممتدة" الثابتة الجامدة التى لا تتغير وإنما هى بالأحرى نسق من "الصور" أو "الأشكال القابلة للتغيُّر" ، أو أنها بقول أدق نسق من العلاقات التى تقوم بين الوحدات والعناصر المكونة . ويتم تكوين هذه الوحدات أو العناصر عن طريق الاختلافات التى تميزها عن غيرها من الوحدات التى ترتبط هى أيضا فيما بينها . فكأن العناصر أو الوحدات لا توجد بذاتها وفى ذاتها وإنما هى تعتمد فى وجودها على غيرها من الوحدات والعناصر . والشئ الوحيد الذى يحدد قيمة أى عنصر أو وحدة منها هو الموضع الذى تحتله فى النسق اللغوى . ويصدق هذا على *العناصر*

والوحدات الصوتية والدلالية semantic على السواء . وتتغير قيم هذه الوحدات لأنه ليس ثمة مايجعلها ثابتة ومطردة . فالنسق كله تعسفى فى طبيعته ، وماهو تعسفى يكون قابلا للتغيير على مايقول ستاروك(٢٠) .

ومهما يكن من شئ ، فإن هذا (التعارض) الذى يقيمه دوسوسير بين مادة اللغة وشكل اللغة أو صورتها كان هو المسئول إلى حد كبير عن اتجاه البنائية إلى الاهتمام بدراسة العلاقات القائمة بين العناصر والوحدات التى تتساند فيما بينها والتى يؤثر كل منها فى الآخرى . ويلعب عنصر الاختلاف فى هذا كله دورا هاما، إذ بدون الاختلاف لن يكون هناك معنى لأى شئ . ويستوى فى ذلك الاختلاف فى الصوت (كما هو الحال فى الاختلاف بين صَبَر وَسَبر) ، أو الاختلاف فى الدلالة (كما هو الشأن فى التمييز بين صخرة ، وحجر وطوبة) ، إذ لن يمكن تحديد معنى (صخرة) إلاحين نميزها عن غيرها من (العلامات) التى قد تقاربها صوتيا أو دلاليا . وعلى ذلك فإنه يستحيل أن تكون هناك لغة لاتشتمل إلا على كلمة واحدة فقط ، لأن ذلك يعنى أن هذه الكلمة الواحدة الوحيدة سوف تطلق على كل شىء وبذلك لن تفلح فى التمييز بين الأشياء . ولذا فإن مثل هذه اللغة – لو افترضنا وجودها – سوف تحتاج إلى كلمة أخرى على الأقل حتى تساعد على تحديد معنى الكلمة الأولى ، إذ سوف يصبح فى الإمكان حينئذ تقسيم كل ما فى الوجود إلى إما كذا وإما كذا . وبدون مثل هذا الاختلاف – وهو أدنى ما يمكن تصوره – لن يمكن تصور قيام أى لغة على الإطلاق(٢١) .

★★★

كل هذا يردنا مرة أخرى إلى تعريف رولان بارت الذى سبقت الإشارة إليه من أن البنائية هى منهج لدراسة المنتجات الثقافية وأنها نشأت أصلا فى مناهج اللغويات الحديثة . ويقوم الافتراض بأن اللغويات قد تفيد فى دراسة الظواهر الثقافية الأخرى على فكرتين أساسيتين سبق أن ألمحنا إليهما بسرعة وهما أن الظواهر الثقافية والاجتماعية (علامات) ، وأنه يمكن فقط تعريفها وتحديدها عن طريق شبكة العلاقات الداخلية والخارجية التى تقوم بينها . فدراسة (العلامات) تتطلب من الباحث أن يفحص نسق العلاقات التى تساعد على ظهور المعنى ، كما أنه يمكن تحديد العلاقات الأساسية التى تقوم بين مختلف العناصر الثقافية حين ننظر

إلى هذه العناصر على أنها (علامات) [٢٢] . والبنائية ذاتها تقوم على أساس إدراك أنه إذا كانت الأفعال الإنسانية (أو المنتجات الثقافية) لها معنى فإن هذا المعنى ينشأ نتيجة للأوضاع والأعراف والقواعد المتفق عليها ، أى أن الأفعال لايكون لها معنى إلا بالإشارة إلى مجموعة من الأوضاع التى تتخذ شكل "النظام" institution . وليفى ستروس نفسه يقول فى مقدمته لأعمال مارسيل موس إن "التصرفات الفردية لاتكون رمزية أبدا فى ذاتها" ، وإنما هى مجرد عنصر يتألف منها النسق الرمزى . وهذه العناصر هى بالضرورة عناصر جمعية . (P.XVI) والمعنى الثقافى لأى فعل أو لأى شئ معين يتحدد عن طريق نسق كلى من القواعد التى لا تلعب دوراً فى تنظيم السلوك وتوجيهه بقدر ماتتيح الفرصة لإمكان قيام صور وأشكال معينة من السلوك . وكما أن قواعد اللغة تساعد الأصوات على أن يكون لها معنى كما تساعد على النطق بجمل وعبارات تتبع قواعد النحو (أو لاتتبعها) ، كذلك هناك قواعد اجتماعية تساعد على قيام علاقات معينه نسميها علاقات زواج، أو على تصرف معين نسميه (إصابة المرمى) وما إلى ذلك . وبهذا المعنى فقط يمكن لنا القول إن الثقافة تتألف من مجموعة من الأنساق الرمزية على مايقول كلر (صفحة ٢٢) . وحين يقوم الباحث الاجتماعى أو الثقافى بدراسة الأفعال والتصرفات من هذا المنطلق فسوف يجد أن مايدرسه فى الحقيقة هو العلاقات ، وبالتالى الأبنية ، تماما مثلما يفعل العالم اللغوى . فإذا كنا نصف أحد الأفعال أو التصرفات بأنه سلوك غير مهذب مثلا فإن ذلك لايرجع إلى أية خصائص أساسية أو طبيعية ذاتية وأصيلة فيه ، وإنما يرجع إلى بعض الخصائص الأخرى المتعلقة بالعلاقات والتى تميزه عن السلوك المهذب .. وكان ليفى ستروس يعتقد أن إعطاء الأولوية لدراسة العلاقات هو أحد الدروس الهامة التى يجب أن يتعلمها الأنثربولوچيون من علماء اللغويات ، وبالذات من الفونولوچيا[٢٣] . وعلى أى حال فإن النموذج اللغوى يوحى بأن عمل البنائيين - أيا مايكون مجال تخصصهم - ليس هو مجرد وصف وتصنيف المادة العلمية التى يقومون بجمعها ، وإنما هو دراسة وتحليل مجموعة العلاقات الكامنه التى تساعد الأشياء على أن تقوم بنفس الدور الذى تقوم به "العلامات" [٢٤] .

(٢)

ولقد لعبت اللغة دورا هاما فى فكر كل الكتاب والمفكرين البنائيين بغير استثناء ،

لدرجة أن چون ستاروك يقول إن لديهم جميعا نوعاً من الهوس باللغة ، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعتها النظمية institutional وبقدرتها اللامتناهية على العطاء . فاللغة كنظام أو نسق لا يرتبط وجودها بوجود الفرد ، بل إن الفرد هو الذى يدخل إلى هذا النظام أو النسق منذ الولادة ، فيتربى فيه ، وبذلك تعتبر اللغة عنصراهاما وأساسيا فى عملية التنشئة الاجتماعية ، ومن هنا كانت اللغة توصف بأنها (لاشخصية) . ويظهر هذا الهوس بوضوح فى كتابات ليڤى ستروس الذى يقول صراحة بأن فكر دوسوسير كان أحد المؤثرات الفعالة فى تشكيل حياته العقلية[٢٥] وعلى أى حال فقد يكون من الأفضل أن نعطى هنا بعض الأمثلة التى توضح كيف أمكن لهؤلاء المفكرين البنائيين أن يفيدوا من آراء دوسوسير ويطبقوا منهج اللغويات البنائية فى مجالات تخصصهم المختلفة . وليس من شك فى أن أفضل مايمثل ذلك التطبيق هى كتابات ليڤى ستروس فى مجال الأُنثرپولوچيا وبوجه خاص كتابه عن *"التفكير الوحشى" أو التفكير الفج* *La pensée sauvage* " وكذلك كتابه الضخم ذو الأربعة مجلدات عن *الأساطير* *Mythologiques* ، وكذلك كتابات رولان بارت فى النقد الأدبى والثقافة الجماهيرية وهى الكتابات التى ضمنها كتابه *أساطير* *Mythologies* إلى جانب بعض أعماله الأخرى التى سوف تعرض لها فى حينها .

★★★

على الرغم من انتماء ليڤى ستروس للمدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع فالظاهر أن معظم التأثيرات التى خضع لها جاءت من خارج فرنسا . فقد تأثر كغيره من البنائيين الفرنسيين باللغويات البنائية عند دوسوسير واعتبرها أحد الأركان الأساسية فى الأنثرپولوچيا وإن لم تكن حجر الزاوية فى ذلك العلم . فاللغة هى الخاصة الرئيسية التى تميز الإنسان عن غيره من الكائنات ، ولذا فإنه يعتبرها الظاهرة الثقافية الأساسية التى يمكن عن طريقها فهم كل صور الحياة الاجتماعية. وقد وصل الأمر به إلى حد القول فى كتابه *"الآفاق الحزينة"* إنه : "حين نقول الإنسان فإننا نعنى اللغة ، وحين نقول اللغة فإننا نقصد المجتمع" . وقد دفعه هذا كله إلى استخدام مناهج وأساليب اللغويات البنائية فى تحليل المادة الثقافية غير اللغوية وإلى أن يعطى للدال (أو الكلمة) من الأهمية أكثر مما يعطى للمدلول (المعنى) ، خاصة وأن الدال الواحد (أو الكلمة الواحدة) قد يكون لها

مدلولان مختلفان بالنسبة لشخصين مختلفين تبعا لاختلاف تجربتهما ، بل قد يكون لها مدلولات مختلفة للشخص الواحد فى ظروف وملابسات مختلفة . وسوف نرى حين نتكلم عن معالجته للأساطير كيف كان يحرص على تقديم تفسيراته وتأويلاته لأساطير الهنود الحمر على أنها مجرد تفسيرات أو تأويلات (ممكنة) أو (محتملة) كى يترك الطريق مفتوحا أمام الاجتهادات الأخرى التى قد تفلح فى تقديم تفسيرات بديلة .

وقد تعرف ليفى ستروس أثناء إقامته فى نيويورك على عالم اللغويات الشهير رومان ياكوبسون الذى فتح أمامه أبواب الفونولوچى phonology البنائية وآراء مدرسة براج اللغوية على مصاريعها ، ونشأت بين الاثنين علاقات صداقة وزمالة قوية انعكست فى تعميق الروابط بين اللغويات والأنثروپولوچيا . ويبدو هذا واضحا فى اشتراكهما معاً فى دراسة قصيدة "القطط Les chats " للشاعر الفرنسى شارل بودلير Charles Baudelaire * . كذلك عرف نظريات عدد من اللغويين الأمريكيين من أمثال بنيامين ڤورف B.Whorf وإن لم يقبل آراءهم تماما باعتبارها دراسات تجريبية جزئية أو - حسب تعبيره - "ذرية" تهتم فى المحل الأول بدراسة أجزاء الثقافة وليس الثقافة ككل ، أو كوحدة كلية متكاملة [٢٦] .

فكأن معظم التأثيرات التى خضع لها ليفى ستروس فى مجال اللغويات البنائية جاءته من كتاب دوسوسير ومن علاقته القوية برومان ياكوبسون . ففى *محاضرته الافتتاحية* لكرسى الأستاذية فى الكوليج وفرانس (١٩٦٧) أشار لمشروع دوسوسير عن إنشاء *علم العلامات (سيميولوچيا)* وحاول أن ينتقل به إلى مجالات جديدة ، وذهب فى ذلك إلى أن يتصور الأنثروپولوچيا على أنها "تلك المساحة الواسعة من السيميولوچيا التى تحاول اللغويات أن تزعمها لنفسها" . فالإنسان فى نظره كائن مغرم بالعلامات وبالبحث عن معانى الأشياء ، كما أن الهدف الأخير من الأنثروپولوچيا هو دراسة العمليات التى يمكن عن طريقها إضفاء معنى على الأشياء . وهذا مبدأ هام نجده واضحا فى كل كتاباته . ففى كتابه الضخم *أسطوريات Mythologigues* مثلا نظر إلى عمليات الطهى عند الهنود الحمر فى البرازيل على أنها عمليات تقوم وترتكز على نسق للمعانى يتميزبدرجة عاليه من الاتساق الداخلى ، وأن الطهى بوجه عام هو نسق سيميولوچى (أو نسق للعلامات) متميز ويمكن دراسته على هذا الأساس[٢٧] .

* راجع فى ذلك مقالنا عن : "كلود ليفى ستروس ، عميد البنائيين فى فرنسا " - *مجلة العربى* .

ولقد أخذ ليفى ستروس أشياء كثيرة عن دوسوسير ... أخذ عنه كل فكرة (السيميولوچيا) كما ذكرنا ، وأخذ عنه التمييز الهام بين الدال والمدلول ، والتمييز بين المنظور الآنى (البنائى) والمنظور التعاقبى (التاريخى) ، كما أخذ عنه التمييز بين اللغة والكلام ، وطبقها كلها فى تحليلاته لأنساق القرابة والطوطمية وبوجه خاص للأساطير . ولكنه فى الوقت نفسه كان يرى أن طبيعة العلامة signe ليست تعسفية بنفس الدرجة التى نجدها فى كتابات دوسوسير ، ولذا لم يكن التمييز بين الدال والمدلول عنده قاطعا وحاسما تماما . كما أن دراسة مظاهر الثقافة المختلفة كما لو كانت لغات لا تعنى فى نظره أنها مظاهر دلالية (سيمانتيكية) خالصة مثل العلامة اللغوية . فالفأس الحجرية مثلا قد تستخدم كعلامة ، ولكنها فى الوقت ذاته أداة فى الحصول على الطعام وسلاح فى القتال وهكذا [٢٨] . ولذا نجد ليفى ستروس يتكلم أحيانا عن "الشفرة code" وعن "الرسالة message" بدلا من الكلام عن الدال signifiant والمدلول signifié .

فالمماثلة اللغوية تظهر إذن عند ليفى ستروس فى أمرين هما : استخدامه لفكرة الاتصال فى دراسته للأنساق الاجتماعية والثقافية على ماسفرى ، واستخدامه لبعض المفاهيم اللغوية الأساسية المستمدة من كتابات دوسوسير ومن كتابات ياكوبسون [٢٩] . والذى يهمنا هنا هو أن ليفى ستروس كان يرى أن كل مظاهر الحياة الاجتماعية يمكن دراستها بمناهج اللغويات الحديثة وبمعونة مفهومات وتصورات تشبه تلك التى تستخدم فى اللغويات البنائية ، وذلك على اعتبار أن الظواهر الاجتماعية والثقافية لها طبيعة داخلية تشبه طبيعة اللغة ، وانه يمكن بناءً على ذلك أن نتخذ من طريقة تحليل اللغة نموذجا لتحليل الثقافة ككل . وتطبيق منهج اللغويات يتطلب تحديد العناصر التى تؤلف وحدة الظواهر التى تبدو لأول وهلة كما لو كانت سديمية لا شكل محدداً لها ، ثم إخضاع هذه الظواهر لمبادئ "الثورة الفونولوچية" التى أدخلها اللغويون عن طريق استخدامهم لمفهوم الفونيم . وكان معنى ذلك أن ليفى ستروس فى تطبيقة لهذا المنهج لم يعد ينظر إلى مكونات السلوك الثقافى والاجتماعى على أنها تؤلف كيانات أو وحدات مستقلة ومتمايزة وإنما ينظر إليها من حيث دخولها فى علاقات متضاربة بعضها مع بعض، لأن هذا هو الذى يؤلف أبنيتها التى يمكن تشبيهها بالبناء الفونيمى للغة . فهو لا يدرس إذن ظواهر مفردة ومنعزلة وإنما يدرس أنساقا اجتماعية أو ثقافية مثل نسق القرابة أو الطوطمية أو الأساطير ، ويعطى فى ذلك كله أهمية خاصة

للعلاقات القائمة بين العناصر أو الوحدات التى تدخل فى تكوين كل نسق من هذه الأنساق ، ويحرص أشد الحرص على أن يبين أن وظيفة مايبدو لأول وهلة أنه (نفس) العنصر أو (نفس) الوحدة تختلف باختلاف العلاقة التى يرتبط بها ذلك العنصر أو تلك الوحدة مع غيرها من العناصر والوحدات . وسوف نرى كيف أنه أفلح فى أن يبين أن معنى العنصر يتحدد فى كل حالة تبعا للموضع أو المكان الذى يحتله فى سياق معين بالذات [٣٠] . فليس المهم إذن - بمقتضى هذا المنهج الجديد المستمد من اللغويات البنائية - دراسة الجزئيات أو (الآحاد) المفردة كما كان عليه الحال فى علم اللغة المقارن وفى الأنثربولوچيا التقليدية على السواء ، وإنما المهم هو دراسة النسق والبناء ككل ثم بحث الجزئيات أو العناصر المكونة لهذا النسق عن طريق إبراز علاقاتها المختلفة بعضها ببعض ، وذلك على اعتبار أن طبيعة العنصر أو الجزء لاتتحدد عن طريق معرفة مادته وإنما عن طريق معرفة وظيفته فى الكل الذى يدخل هو فى تكوينه .

وقد تمثل تأثير دوسوسير فى فكر ليفى ستروس فى اعتناقه وتمسكه بثلاثة مبادئ هامة استمدها كلها من لغويات دوسوسير .

أ - المبدأ الأول يتمثل فى ضرورة دراسة اللغة فى ذاتها أولاً قبل أن تدرس فى علاقاتها بالأنساق الأخرى . وهذا معناه ضرورة إعطاء الأولوية لدراسة البناء الداخلى للغة على دراسة وظائفها الخارجية .

ب - المبدأ الثانى هو ضرورة (تفكيك) الكلام إلى عدد من العناصر والوحدات "الصغرى" ، أى إلى أصغر العناصر أو الوحدات الممكنة ، تماما مثلما يتم تفكيكه إلى الوحدات أو العناصر الصوتية الصغرى المعروفة باسم فونيمات *phonémes* على المستوى الفونولوچى .

جـ - والمبدأ الثالث هو ضرورة تحديد عناصر اللغة بالرجوع إلى العلاقات المتبادلة التى تدخل فيها هذه العناصر أو الوحدات بعضها مع بعض . وهذه العلاقات نوعان هى *العلاقات الاستبدالية* *paradigmatique* (وهى العلاقات التى تقوم بين الوحدات التى يمكن أن يحل إحداها محل الأخرى) *والعلاقات التوزيعية* *syntagmatique* ، وهى العلاقات التى يمكن أن ترتبط بعضها ببعض . وقد أفاد ليفى ستروس من هذه المبادئ الثلاثة وسخرها لأهدافه الخاصة فى كل بحوثه الأنثربولوچية .

ويمكن أن نتبين بسهولة كيف استطاع (ترجمة) هذه المبادئ الثلاثة ونقلها

إلى المجال الأنثربولوچى :

أ - أما *المبدأ الأول* فإنه يقرر أن الموضوع الحقيقى لأى بحث علمى يجب أن يكون مجموعة أو منظومة set من المعلومات أو المعطيات التى يقوم بينها نوع من الاتساق الداخلى والتى تتمتع بدرجة معينة من الاستقلال والتمايز الخارجى عن غيرها من مجموعات - أو منظومات - المعلومات والمعطيات . واختيار هذه المجموعة من المعلومات مسألة على جانب كبير من الأهمية ، وقد أخفق معظم العلماء الذين سبقوا ليڤى ستروس فى تحليل وفهم *الطوطمية Totemism* لأنهم لم يحسنوا اختيار المعلومات التى يقومون بتحليلها ، إذ كثيرا ما كانت تفتقر إما إلى الاتساق الداخلى فيما بينها وإما إلى تمايزها عن غيرها من المعلومات ، فاختلطت الأمور بذلك فى أذهانهم . وعلى ذلك فإن تمسك ليڤى ستروس بهذا المبدأ يعنى فى الحقيقة أنه وضع قاعدة منهجية هامة يجب تطبيقها فى كل البحوث الأنثربولوچية البنائية.

ب - وأما *المبدأ الثانى* الذى ينادى بضرورة التوصل إلى أصغر الوحدات فقد استعان به ليڤى ستروس فى دراسته للأساطير بوجه خاص . فإذا كان العالم اللغوى البنائى يحاول تحليل اللغة بحيث يحدد وحداتها الصغرى من فونيمات ومورفيمات *morphémes* (الوحدات الصياغية) ثم يبين لنا بعد ذلك كيف ترتبط هذه الوحدات فيما بينها فإن ليڤى ستروس يعمل جاهدا فى دراسته للأساطير على تحديد مايسميه "الوحدات الأسطورية الصغرى" أو *الميثيمات mythémes* التى تتكون منها الأسطورة ، وإن كان من الإنصاف أن نقول إنه لم يحمل المسألة إلى نهاية الشوط فيضع لنا مايمكن اعتباره *(أجرومية grammar)* للأساطير . ومع ذلك فإنه يعتبر الأساطير (لغة) ، ولذا كان جانب كبير من جهده منصرفا إلى تنظيم أنساق التناظر correspondence التى تكمن وتختفى وراء الأساطير فى (شفرات) منفصلة بحيث تظهر العلاقات بين العناصر أو الوحدات داخل كل شفرة على أنها مناظرة لوحدات الشفرات الأخرى . وهذا هو أيضا مافعله فى دراساته لأنساق القرابه فى كتاب *(الأبنية الأولية للقرابة)* حيث كان يؤكد وجود مايسميه "ذرات القرابة" ويعتبرها هى الوحدات الصغرى لأنساق القرابة ، وقد استخدمها فى إقامة فروض طريفة حول القرابة لا مجال لذكرها هنا .

جـ - وأخيرا فإن *المبدأ الثالث* يقوم ببساطة على اعتبار أن الوصف البنائى الحقيقى هو تشخيص دقيق للعلاقات التوزيعية والعلاقات الاستبدالية . وكان يرى

أنه حين نفلح فى فصل العناصر والوحدات الصغرى المكونة للنسق فإنه يصبح من السهل إعادة ترتيبها بطرق مختلفة على ما بيّن هو نفسه فى مقارنته للأساطير الشائعة بين قبائل الهنود الحمر فى الأمريكيتين [٣١] .

وأنا أدرك مدى ما فى هذه الأمور من صعوبة وغموض ، ولكن لا بد من ترك المسألة هنا عند هذا الحد لكى نعود إليها فيما بعد ، وذلك بعد أن يتضح فى أذهاننا عدد من المسائل الأخرى الهامة .

★★★

فى مطلع مقاله الهام عن "التحليل البنائى فى اللغويات وفى الأنثربولوچيا" [٣٢] . يعترف ليفى ستروس بأن اللغويات تحتل مكانا خاصا بين العلوم الاجتماعية ، وأنها ليست مجرد علم اجتماعى كغيرها من العلوم بل بالأحرى العلم الاجتماعى الذى أحرز أكبر قدر من التقدم ، بل إن من المحتمل أن تكون هى العلم الوحيد الذى يستطيع أن يدّعى لنفسه بحق صفة "العلم" ، فقد تمكنت من صياغة منهج تجريبى وأن تصل إلى فهم طبيعة المادة التى تخضع لتحليلاتها ، وأن هذا الوضع فرض عدة التزامات على اللغويات ، إذ وجد اللغويون أن غيرهم من المتخصصين فى العلوم الأخرى القريبة من ميدان تخصصهم ، أو التى ترتبط به ، يحاولون السير على منوالهم . ولقد قال مارسيل موس من قبل : "لقد كان خليقا بعلم الاجتماع أن يحرز قدرا أكبر من التقدم لو أنه احتذى حذو علماء اللغويات" [٣٣] .

وكما سبق أن ذكرنا فإن ظهور اللغويات البنائية أحدث ثورة فى مجال العلوم الاجتماعية تشبه الثورة التى أحدثتها الفيزياء النووية فى العلوم الطبيعية ، وهى ثورة يعبر عنها تروبتسكوى أصدق تعبير حين يرد المنهج البنائى إلى أربع عمليات أساسية يمكن إيجازها على النحو التالى :

١ - اللغويات البنائية تساعد على الانتقال والتحول من دراسة الظواهر اللغوية المدركة إلى أبنيتها التحتية اللاشعورية .

٢ - اللغويات البنائية لاتهتم بالعبارات كوحدات أو كيانات مستقلة متمايزة وإنما تأخذ العلاقات بينها أساسا للتحليل .

٣ - اللغويات البنائية تتبنى فكرة النسق . فعلم الفونيمات الحديث لا يدرك فقط أن الفونيمات هى دائما جزء من نسق وإنما يحاول أيضا أن يدلل على وجود أنساق فونيمية ملموسة ويكشف عن بنائها .

٤ – اللغويات البنائية تهدف إلى الكشف عن "القوانين العامة" ، إما عن طريق الاستقراء وإما عن طريق الاستدلال المنطقى مما يعطيها خاصة مطلقة . (ليفى ستروس ، المرجع السابق ذكره ، صفحة ٣٣) .

ويقول آخر فإن مراحل التحليل الفونولوچى كما يتصورها تروبتسكوى وكما يمكن تطبيقها فى العلوم الاجتماعية (بما فى ذلك اللغويات البنائية وكذلك الأنثربولوچيا التى يمثلها ليفى ستروس) تسير على النحو التالى :

أ – دراسة الظواهر المدركة .

ب – دراسة الظواهر غير المدركة أو اللاشعورية .

جـ – محاولة تبيين العلاقات بين الظواهر لمعرفة النسق الذى يضم كل هذه الظواهر المعقدة ، وذلك كله .

د – من أجل الوصول إلى القوانيين العامة .

والواقع أننا نستطيع أن نجد هذه المبادئ الأربعة أو المراحل الأربع فى البحوث والدراسات الأنثروبولوچية البنائية ، كما أن ليفى ستروس حاول تطبيقها والالتزام بها فى دراساته لأبنية القرابة . وهو نفسه يقول فى ذلك :

" فى دراسة المشكلات القرابية يجد الباحث الأنثربولوچى نفسه فى موقف يشبه من الناحية الصورية موقف العالم اللغوى البنائى . فمصطلحات القرابة ، وشأنها فى ذلك شأن الفونيمات ، هى عناصر المعنى ، كما أنها – مثل الفونيمات أيضا – تكتسب معنى حين تدخل فقط فى أنساق . وأنساق القرابة ، مثل أنساق الفونيمات ، يتولى العقل بناءها على مستوى التفكير اللاشعورى . وأخيرا فإن تكرار أنماط القرابة وقواعد الزواج والمواقف المتشابهة الراسخة بين فئات معينة من الأقارب وما إليها فى كثير من المناطق المتباعدة فى العالم وفى مجتمعات متباينة إلى أبعد حدود التباين ، كل ذلك يؤدى إلى الاعتقاد بأنه فى حالة القرابة – وكذلك فى حالة اللغة – فإن الظواهر التى نلاحظها إنما تنجم عن فعل قوانين عامة وإن لم تكن واضحة صريحة . وعلى ذلك فإنه يمكن صياغة المشكلة على النحو التالى : تنتمى ظواهر القرابة والظواهر اللغوية إلى نوع واحد ولكن إلى رتبتين مختلفتين من الحقيقة . وعلى ذلك فهل يمكن للباحث الأنثربولوچى الذى يستخدم منهجا مماثلا من حيث الشكل – وإن لم يكن من حيث المضمون – للمنهج المستخدم فى اللغويات البنائية أن يحرز فى مجال تخصصه تقدما مماثلا لما تم

إحرازه فى اللغويات ؟ " *(الأنثرپولوجيا البنائية* ، صفحة ٣٤) .

• • •

تروبتسكوى ، الذى يُعجَب به ليڤى ستروس أشد الإعجاب ، يقارن بين اللغويات البنائية واللغويات القديمة فيلاحظ أن اللغويات البنائية تتصف بصفتين أساسيتين هما العمومية الشاملة والمنهجية ، وأنها تتعارض بذلك مع الطابع الفردى التجزيئى أو الذرى الذى كان يسود فى المدرسة القديمة . وقد كان تروبتسكوى وياكوبسون يقفان ضد هذه التفسيرات الفردية الذرية فى اللغويات . والشئ ذاته يصدق على القرابة ، إذ كان الأنثرپولوچيون الأوائل يهتمون بالظواهر الفردية ويحاولون تفسيرها عن طريق ردها إلى ما يعتقدون أنه أصلها الأول أو يفسرونها بأنها من مخلفات ورواسب عادات قديمة كانت توجد فى الماضى . وهذا أمر يرفضه ليڤى ستروس بمقتضى منهج التحليل البنائى . فدراسة أنساق القرابة هى فى جوهرها دراسة "للعلاقات" القائمة بين أطراف القرابة ، كما أن هذه الأنساق ذاتها تتكون ليس فى "الطبيعة" وإنما فى الفكر "اللاشعورى" ، كذلك فإن تكرار أنماط القرابة وقواعد الزواج وكل مايرتبط بها من مظاهر السلوك الاجتماعى تشير كلها إلى أن هذه الظواهر "المدركة" – أى التى يلاحظها الباحث الأنثرپولوچى – ليست إلا انعكاسات لقوانين عامة كامنة عند الإنسان ، فالأمر هنا يشبه الوضع فى اللغة إلى حد كبير جدا . فالأفراد الذين يدخلون فى علاقات قرابة (أى أطراف القرابة) يشبهون الوحدات الصوتية ويُعتبرون على هذا الأساس عناصر لها وظائفها داخل النسق ، بل إن هذه العناصر تكتسب معناها ووظيفتها من خلال اندماجها وتكاملها فى النسق *(الانثرپولوچيا البنائية* . صفحتا ٣٤ ، ٣٥) .

ولكن ليڤى ستروس يعترف مع ذلك أن هناك صعوبة "مبدئية" قد تعوق نقل المنهج الفونولوچى إلى الدراسة الأنثروپولوچية للشعوب البدائية . فالتشابه السطحى superficial بين الأنساق الفونيمية وأنساق القرابة هو من القوة بحيث قد يؤدى بالباحث إلى الوقوع فى بعض الأخطاء ، وذلك حين يقنع بإبراز الجوانب الشكلية فى تتبعه لأوجه التشابه بين مصطلحات القرابة والفونيمات اللغوية . فالوصول إلى قانون بنائى فى اللغويات يتطلب من الباحث تحليل الفونيمات إلى ملامح مميزة أو سمات حاسمة يمكن له فيما بعد أن يعيد ترتيبها وتجميعها معا فى شكل "تقابلات ثنائية" . والالتزام بهذا المنهج فى مجال الدراسات الأنثرپولوچية

قد يغرى الباحث الأنثربولوچى حين يدرس أنساق القرابة مثلا بأن يحلل مصطلحات القرابة إلى سماتها المميزة على أمل أن يساعده ذلك على تحديد علاقات القرابة الإيجابية والسلبية . فإذا كان الباحث الفونولوچى يحلل الكلمة الواحدة عن طريق تبيين خصائص كل صوت فيها بأسلوب الإيجاب والسلب تجاه تلك السمات والخصائص ، فإن الباحث الأنثربولوچى قد يميل إلى تطبيق هذه الطريقة بحذافيرها على أطراف القرابة ، بأن يبين الملامح الإيجابية والسلبية فى كل مصطلح من المصطلحات . فكلمة (أب) مثلا لها ملامح ومقومات إيجابية تتمثل فى الذكورة وكبر السن النسبى ، ولكن لها ملامح سلبية بالنسبة للأنوثة وصغر السن النسبى ، كما أنها لا تكشف بذاتها عن علاقات المصاهرة – وقد يستطيع الباحث أن يكشف على هذا المستوى "المنخفض" جدا من الناحية السوسيولوچية بعض القوانين البنائية العامة مثلما يكشف الباحث اللغوى قوانينه على المستوى تحت الفونيمى infra - phonemic level ، أو مثلما يكشف عالم الفيزياء قوانينه على المستوى تحت الجزيئى infra - mollecular level أو مستوى الذرات . ولكن هذا التحليل الذى يقوم على المحاكاة الشكلية للمنهج الفونولوچى بعيد كل البعد عن الواقع الملموس وعن روح المنهج العلمى فى العلوم الاجتماعية ، لأن النتيجة هنا سوف تكون على المستوى التجريدى الخالص كما أن النسق ذاته سيكون ذهنيا فحسب . فمحاكاة المنهج الفونولوچى والتمسك بحذافيره وشكلياته "يخذل ماهية" منهج اللغويات البنائية الذى لا يعنى أبدا الاكتفاء بدراسة النسق أو البناء عن طريق المماثلة فقط وإنما هو يتطلب دراسته بطريق مباشر من خلال تبيين العلاقات القائمة بين مختلف أطراف ذلك النسق أو البناء (*الأنثربولوچيا البنائية* صفحتا ٣٥ ، ٣٦) .

ونسق القرابة يضم فئتين مختلفتين من الحقيقة . فهناك أولا (المصطلحات) التى تعبر عن مختلف العلاقات العائلية . ولكن هذه المصطلحات لا تكفى بذاتها لأن الأفراد الذين يستخدمون هذه المصطلحات يشعرون أنهم يرتبطون معاً بأنماط سلوكية محددة ومقررة مسبقا وتوجه علاقاتهم بعضهم ببعض مثل الاحترام أو الألفة ، أو مثل الحقوق والالتزامات ، أو مثل الحب والنفور وما إلى ذلك . *أى أنه إلى جانب نسق المصطلحات أو نسق " التسميات " يوجد نسق الاتجاهات* *attitudes* . وصحيح أن راد كليف براون كان يرى أن نسق الاتجاهات ليس إلا تعبيرا عن نسق المصطلحات أو التسميات وترجمة له إلى مستوى الفعل ، إلا أن

الدراسات الحديثة تبين أن هناك جماعات كثيرة لا تعكس مصطلحات القرابه فيها الاتجاهات الخاصة بهذه المصطلحات ذاتها . وكثير من أنساق مصطلحات القرابة لا تعكس أبدا اتجاهات عائلية تتمشى معها وتناسبها .

والمثال الذى يضربه ليڤى ستروس للتدليل على ذلك مثال طريف ، وهو نظام *"الخؤولة"* أو *"حق الخال"* [٢٤] الذى درسه رادكليف براون من قبل كما دار حوله كثير من الجدل والنقاش . وهو مثال يصلح على أية حال لتبيين ما كان يفعله الأنثرپولوچيون التقليديون الذين كانوا يقنعون بدراسة وظيفة القرابة ، وما يفعله التحليل البنائى مسترشدا باللغويات البنائية . والهدف الذى يهدف إليه ليڤى ستروس من ذلك هو – على مايقول هو نفسه (صفحة ٢٩) أن يبين كيف يساعد النقل الصورى لمنهج اللغويات البنائية على إلقاء أضواء جديدة على هذه المشكلة .

والواقع أن مكانة (الخال) وأهميته كانت من الموضوعات التى جذبت اهتمام علماء الأنثرپولوچيا حتى قبل راد كليف براون . ولكن العلماء الأوائل كانوا يأخذون هذا النظام إما على أنه من بقايا ورواسب نظام قديم يقوم على النسب الأمومى – وهو تفسير يعتمد على الظن والتخمين والافتراض الذى لا يستند إلى واقع ، وإما على أنه من بقايا ورواسب نظام الزواج بين أبناء العمومة المتقاطعة - cross cousin marriage . وهذه كلها تفسيرات جزئية أو (ذرية) وميكانيكية ، وهى فى عمومها تشبه تطور النظرية اللغوية إلى حد كبير . وليس هناك على أى حال ما يدعو للدخول فى تفاصيل هذه التماثلات . ويكفى أن نقول إن نظام الخؤولة نظام أفلح فى أن يستمر فى الوجود من بين إمكانات كثيرة ومتنوعة ، تماما مثلما احتفظت اللغة أثناء تطورها – سواء ككل أو خلال حياة الفرد – ببعض العناصر الثابتة فى كل الثقافات المختلفة وارتبطت فى شكل أبنية مختلفة ، وإن كان هذا يثير التساؤل عن أسباب الاختيار وعن قوانين التوافق والترابط (صفحتا ٣٩ – ٤٠) . وكل هذا لايمنع من القول إن راد كليف براون كان أول من قام بمحاولة جدية لإدراك وفهم وتحليل صيغ وأساليب ما يمكن تسميته *"المبدأ العام لتحديد الاتجاه"* .

ولكن هناك مبدأ يجب أن نأخذه فى الاعتبار منذ البداية لكى نفهم المنهج الذى يلجأ إليه ليڤى ستروس فى تحليله لنظام الخؤولة . ويمكن تلخيص هذا المبدأ فيما يلى : من كل الإمكانات النطقية المتاحة يختار الإنسان عددا محدودا فقط يجعلها هى الأصوات المستخدمة فى كل لغة من اللغات . كذلك هناك أنماط من

الاتجاهات تتكرر بين كل طرفين من أطراف علاقة القرابة . فاللغة من ناحية ، وأى جماعة إنسانية من الناحية الأخرى ، تتوفر فى كل منهما مجموعة هائلة من الرموز الاجتماعية ، ولكنهما لايفيدان إلا من فئة محدودة للغاية من هذه الإمكانات، بل الأكثر من ذلك فإن هذه الإمكانات تظل ثابتة فى مختلف المجتمعات والثقافات.

الأمر الثانى الذى يأخذه ليفى ستروس فى الاعتبار والذى يجب أن ننبه إليه هنا هو أن الوحدات الصوتية أو "الفونيمات" يتم تحديدها عن طريق مايسميه بالتقابلات الثنائيات أو ثنائيات التضاد . ويبدو أن رادكليف براون فى دراسته لهذا النظام كان لديه مثل هذا الموقف وإن لم يحمله إلى النهاية الأخيرة التى كان يمكن أن يصل إليها . فقد كان يرى أن مفهوم الخؤولة يتضمن نسقين متعارضين من الاتجاهات ... فى النسق الأول يمثل الخال السلطة العائلية وبذلك فهو يتمتع ببعض الحقوق على ابن أخته الذى يُظهر نحوه الطاعة ويشعر بالرهبة والخوف ، بينما فى النسق الثانى يتمتع ابن الأخت ببعض الامتيازات التى تتمثل فى عدم الكلفة والشعور بالألفة نحو الخال وذلك فى المجتمعات التى تكون السلطة العائلية فى يد الأب وسلالته . وبوجه عام فإنه حيث يمثل الأب السلطة (فى المجتمع الأبوى) فإن الخال يمثل جانب الرقة والحنان ، وحيث يمثل الخال السلطة (فى المجتمع الأمومى) تكون العلاقة مع الأب علاقة مودة . فكأن هذين النوعين من الاتجاهات يؤلفان نمطا من *التقابل الثنائى* – إذا نحن استخدمنا مصطلحات اللغويات البنائية. ورادكليف براون يرد هذ التعارض أو التضاد إلى نظام النسب الذى يحدد اختيار التقابلات . ففى المجتمعات الأبوية تكون السلطة فى يد الأب وسلالته بينما يعتبر الخال مجرد "أم ذكر" ويعامل على هذا الأساس ، بل وقد يُطلَق عليه نفس اللفظ المستخدم للأم ، بينما فى المجتمعات الأمومية يحدث العكس، إذ تتركز السلطة فى يد الخال بينما تقوم مع الأب وجماعته السلالية علاقات مودة وألفة [٣٥] .

ومع اعتراف ليفى ستروس بأهمية تفسير راد كليف براون فإنه غير كاف ويترك كثيرا من التساؤلات بغير إجابة نظرا لأن موقفه ناجم عن اتباعه المنهج التجريبى . وليفى ستروس يرى أن علاقات الخؤولة لاتقتصر على طرفين اثنين فقط ولاعلى مصطلحين قرابيين هما الخال وابن الأخت ، وإنما هو نسق يدخل فيه أربعة أطراف وأربعة مصطلحات هى : الاخ والأخت وزوج الأخت وابن الأخت . أى أن النظرة هنا أكثر اتساعا وشمولا وتضم أربع علاقات مرتبطة بعضها ببعض

ارتباطا عضويا وهى علاقة الأخ بأخته ، وعلاقة الزوج بزوجته ، وعلاقة الأب بالابن ثم علاقة الخال بابن الأخت .

ولكن هذه العلاقات الأربع لاتوجد فى فراغ وإنما يضمها كلها قانون بنائى واحد يقول : *تتناسب العلاقة بين الخال وابن الأخت مع علاقة الأخ بالأخت مثلما تتناسب العلاقة بين الأب والابن مع علاقة الزوج بالزوجة .*

وقد يبدو هذا القانون غامضا ولكن يمكن تقريبه إلى الأذهان وتوضيحه لو أخذنا فى الاعتبار مجتمعين يقومان على نظامين مختلفين للنسب مثل مجتمع التروبرياند الأمومى ومجتمع الشركس الأبوى . وبدون الدخول فى تفاصيل يمكن أن نجد ما يلى :

١ - حيث يكون النسب أموميا وتكون السلطة فى يد الخال :

أ - تظهر علاقات المودة والألفة بين الأب والابن وبين الزوج وزوجته .

ب - تظهر علاقات الرهبة والاحترام والكلفة بين الخال وابن أخته وبين الأخ (الذى هو خال) وأخته .

٢ - حيث يكون النسب أبويا وتكون السلطة فى يد الأب وأهله :

أ - تظهر علاقات المودة والألفة بين الخال (الأم الذكر) وابن الأخت وبين الأخ وأخته .

ب - تظهر علاقات الاحترام والتوتر بين الأب والابن وكذلك بين الزوج وزوجته .

وبقول أكثر تفصيلا نجد أن هذا القانون العام يشير إلى أنه :

أ - حيث يكون النسب أموميا (التروبرياند) تظهر علاقات المودة والألفة بين الأب وابنه بينما تكون العلاقة بين الخال وابن الأخت علاقه صارمة .

ب - وحيث يكون النسب أبويا (الشركس) تظهر علاقات الاحترام والرهبة بين الأب والابن بينما العلاقه بين الخال وابن الأخت علاقه مودة وملاينة .

وهذان النمطان أشار إليهما رادكليف براون ويمثلان خطوة أولى فحسب . فإذا نظرنا إلى أبعد من ذلك فسوف نجد .

جـ - حيث يكون النسب أموميا (التروبرياند) فإن الزوجين يعيشان فى مودة وألفة وتعاون بينما تخضع علاقة الأخ بأخته لكثير من قواعد التحريم (التابو) القاسية .

د - وحيث يكون النسب أبويا (الشركس) فإن علاقة الأخ بأخته تتميز بالرقه

والمودة (التى تنعكس فى العلاقة بين الخال وابن أخته) وذلك بعكس الحال فى العلاقة بين الزوجين إذ يسودها الكلفة بل والتوتر أحيانا (وهذه تنعكس على العلاقة بين الأب وابنه) .

فكأن علاقات المودة أو الصرامة بين الخال وابن الأخت هى نمط تكرارى نجد له مثيلا فى كل أبنية القرابة . وهذا النمط من *التقابلات الثنائية (أو ثنائية التضاد opposition binaire)* توجد فى كل الحالات بغير استثناء . وعلى ذلك فلكى نفهم نظام الخؤولة يتحتم علينا أن ندرسه كنوع واحد من العلاقات داخل نسق ، بينما ننظر إلى النسق نفسه ككل حتى ندرك البناء الذى يقوم على تلك المصطلحات القرابية وأطراف القرابة الأربعة (الأخ - الأخت - الأب - الابن) والتى ترتبط بعضها ببعض بهذين النوعين من التقابلات الثنائية (*الأنثربولوچيا البنائية* ، صفحات ٤٠ ، ٤١) .

وهذا البناء الذى يقوم على هذه التقابلات الثنائية بين مصطلحات القرابة وأطرافها لأربعة يمثل فى نظر ليڤى ستروس أبسط صورة للقرابة يمكن الوصول إليها ، ولذا فهو يعتبرها "وحدة القرابة" (صفحة ٤٦) أو "الذرة القرابية" كما يسميها أحيانا . والمهم هنا هو أن ليڤى ستروس لايكتفى بالمصطلح فى ذاته وإنما يبحث عن العلاقة بين المصطلحات أو بين الأطراف ، تماما كما هو الشأن فى اللغويات حيث تكون العلاقة بين الحدود terms هى المسألة الأكثر أهمية . وهذه "الذرة القرابية" هى البناء الأولى للقرابة واللبنة (الوحيدة) التى يقوم عليها بناء الأنساق القرابية الأكثر تعقيدا عن طريق إضافة عناصر أخرى جديدة إلى هذا البناء الأولى .

★★★

ولن ندخل فى تفاصيل نظرية القرابة عند ليڤى ستروس على الرغم من أنها تعتبر من الإسهامات الرئيسية فى تاريخ النظرية الأنثربولوچية وعلى الرغم من أنه خصص لدراسة هذا الموضوع كتابا ضخما هو *"الأبنية الأولية للقرابة"* ، بالإضافة إلى ماذكره فى مقاله عن "التحليل البنائى فى اللغويات وفى الأنثربولوچيا" وفى بعض أعماله الأخرى . ولكن كتاب "الأبنية الأولية" كتاب صعب معقد وملىء بالمصطلحات والتعبيرات الفنية التى قد يصعب على القارئ غير

المتخصص تتبعها . والواقـع أن المتخصصين أنفسهم يلقـون فى ذلك غير قليل من المشقـة والعناء . وقد أشار عالم الأنثربولوچيا البريطانى سير إدموند ليتش Sir Edmund Leach فى كتابه القصير عن ليڤى ستروس [٣٦] إلى هذه الحقيقة حين نصح الذين يفضلون وجبات الطعام الخفيفة على "الأكل المسبك" أن يراعوا قدرتهم على الهضم ، لأن الكتاب بلغ من التعقيد والصعوبة بحيث إنه لن تكفى مائة صفحة كاملة لتلخيصه بطريقة مفهومة للقارئ غير المتخصص . وعلى أى حال فإن الذى يهمنا هنا فى المحل الأول هو أن نبين كيف استطاع أحد كبار المفكرين البنائيين الفرنسيين تطويع منهج اللغويات البنائية لدراسة بعض الظواهر غير اللغوية ، وكيف استطاع الإفادة من ذلك المنهج فى دراسة الثقافة البدائية كما تتمثل هنا فى نسق القرابة .

(٣)

وقد تكون أعمال ليڤى ستروس خيرمثال لتأثر البنائيين الفرنسيين بمنهج اللغويات . ولكن على الرغم من كل ماتتميز به هذه الأعمال من وضوح وعمق ومنهجية فإنها تدور فى الأغلب فى مجال واحد فقط هو الثقافة البدائية . فلم يكد ليڤى ستروس يخرج فى كتاباته عن مجال تخصصه الدقيق (الأنثربولوچيا) ، وحتى فى الحالات التى يتطرق فيها لأى موضوع خارج نطاق الثقافة البدائية فإنه يخضعه للنظرة الأنثربولوچية الدقيقة . وليس من شك فى أن هذا التركيز الشديد على هذا المجال المحدد هو الذى أتاح له الفرصة لأن يعالج فى دقة وعمق مشكلات المنهج ويبين العلاقة المنهجية الوثيقة بين الأنثربولوچيا واللغويات ويطبق ذلك فى كل دراساته وبحوثه . وهذا هو السبب فى أن أى معالجة جادة للبنائية لابد من أن تبدأ بليڤى ستروس ومواقفه ونظريته .

ويقف على الجانب المقابل له تماما الناقد الأدبى (البنائى) رولان بارت Roland Barthes وقد أفلح بارت بكتاباته الكثيرة المتنوعة إلى أبعد حدود التنوع وبانتقالاته العديدة بين مختلف الاتجاهات الفكرية – رغم البداية البنائية الأولى – من أن يجذب إليه الأنظار – وبخاصة فى السنوات الأخيرة من عمره قبل أن يموت عام ١٩٨٠ فى حادث سيارة . بل لاتزال كثير من الأضواء تلقى الآن على كتاباته وتحاول أن تصل إلى أعماق تفكيره . وعلى الرغم من أن بارت كان يرفض

أن يتم "تصنيفه" ضمن البنائيين أو فى أى مدرسة فكرية محددة بالذات فإن كتاباته تعكس تأثره القوى باللغويات وبوجه خاص لغويات دوسوسير ، وإن كان ذلك التأثير اتخذ شكلا آخر مما يدل على مدى تعقد الموضوع وتشعبه .

وربما كان بارت هو أفضل من يمثل التقارب بين البنائية وعلم العلامات (السيميولوچيا)[٣٧] ، خاصة وأنه كان يشغل قبل وفاته كرسى "علم العلامات" الذى أنشىء له خصيصا فى الكوليچ دوفرانس . وكان لبارت أسلوبه الخاص المتميز المليء بالألفاظ والتعبيرات اللغوية الجديدة ، فضلا عن الدقة الشديدة فى اختيار الكلمات . لقد كانت "اللغة" هى "أداة" بارت فى التعبير عن معالجته "البنائية" للموضوعات التى يكتب عنها ، كما كان يرى أن الذى يميز الكاتب البنائى "الملتزم" هو استخدامه مصطلحات فنية يستمدها من اللغويات البنائية ، وهى مصطلحات تؤلف فى مجموعها ما يطلق عليه اسم معجم *الدلالة* *Léxique de signification*. وبطبيعة الحال فإن هذا "*المعجم*" كان مستمدا إلى حد كبير من كتابات دوسوسير عن اللغة "الطبيعية" أى اللغة الإنسانية . وقد ترتب على ذلك كله أن أصبح بارت ينظر إلى العالم وكل مافيه على أنه مجرد علامات signes . فالإنسان يحيا بالعلامات والرموز التى تتجمع وتنتظم معا فى شكل أنساق مختلفة تُعرف أحيانا باسم "الأدب" وأحيانا أخرى باسم "السياسة" أو "الدين" أو ما إلى ذلك ، ولكنها تعتمد كلها فى آخر الأمر على اللغة التى هى نسق العلامات الأساسى .

كان بارت يعتبر المجتمع "مشهدا مسرحيا" يمكن شرحه وتفسيره عن طريق كشف الميكانيزمات التى استخدمت لإخفاء مافيه من زيف وتصنُّع . ولذا أعطى بارت جانبا كبيرا من اهتمامه لدراسة الممارسات الكثيرة الشائعة فى حياتنا المعاصرة والتى تؤلف ما يمكن تسميته بشكل عام بالثقافة الجماهيرية التى أصبحت تشغل فى حياتنا المعاصرة نفس المكانة التى تشغلها الأساطير فى الثقافات والمجتمعات البدائية . واعتبر بارت هذه الممارسات نوعا من " العلامات " الدالة على الثقافة الجماهيرية ، وأن دراستها تتطلب تحديد الفئات والأنماط والتمايزات التى عن طريقها يمكن للثقافة أن تعطى معنى للعالم وللحياة . كذلك تقتضى هذه الدراسة البحث عن الأوضاع المتعارف عليها والتى يستعين بها المجتمع لإضفاء المعنى على تلك الممارسات والأحداث التى تؤلف الثقافة الجماهيرية أو الشعبية . فالظواهر الثقافية إذن "علامات" . كما أن الفروض المختلفة التى تثار حولها يجب اختيارها عن طريق معرفة قدرتها على تفسير

المعانى التى تبدو لنا طبيعية ومقبولة ، وليس هذا بالعمل السهل الهين ، وإنما هو يتطلب بذل الكثير من الجهد للتخلص من الآراء والمعانى السائدة فى المجتمع والتى يقبلها الناس فى العادة بدون مناقشة ، وتبيين أن هذه المعانى التى نأخذها فى العادة على أنها (طبيعية) هى فى الحقيقه حصيلة تاريخية للنسق الثقافى السائد فى المجتمع [٣٨] .

من هنا جاء اهتمام بارت بدراسة تلك *(الأساطير)* التى يتمسك بها المجتمع الحديث ويؤمن بها أشد الإيمان . وكان غرض بارت هو أن يكشف عن الأسس التى قامت عليها هذه "الأساطير" وذلك بدراسة عدد من الموضوعات العادية التى يتقبلها الناس بدون مناقشة فى حياتهم اليومية ، فيقوم هو بتحليلها أو إعادة قراءتها باتباع منهج خاص مستمد من السيميولوچيا (علم العلامات) . وكانت وسيلته فى ذلك هى التمييز بين نوعين من الدلالة أو المعنى وهما : *المعنى الحرفى denotation* للعلامة أو الإشارة ، *والمعنى الأسطورى connotation* الذى يمكن أن نضعه ضمن الرمزيات ، أى ماترمز إليه (الأسطورة) . وهذا المعنى الأسطورى معنى إضافى فى الحقيقة ، يوجد إلى جانب المعنى الحرفى للعلامة [٣٩] .

والأمثلة كثيرة ومتنوعة فى كتابات بارت وبخاصة كتابه *أساطير Mythologies* . ونكتفى هنا بمثالين اثنين لتبيين منهجه وتنوع الموضوعات التى يعالجها فى ضوء هذا المنهج .

أ - المثال الأول هو دراسته لإحدى "العلامات" التى ظهرت فى إحدى المجلات الفرنسية ، وهى عبارة عن صورة بالألوان لجندى أسود فى ملابسه العسكرية يحيى العلم الفرنسى ... هذه العلامة قد لاتوحى للإنسان العادى ، أو "للعقل الساذج" ، حسب تعبيره ، بأكثر من دلالتها الظاهرية أو معناها الحرفى . أما المعنى الحقيقى فهو شىء مختلف تماما عن ذلك . والكشف عن ذلك المعنى الحقيقى يتطلب أن نعرف أين ظهرت الصورة ومتى ظهرت . والواقع أن الصورة ظهرت على غلاف مجلة *بارى ماتش Paris - Matche* وبذلك تصبح المجلة هى حاملة المعنى الدال signifiant ، أى أن دلالة الصورة تستمد ليس فقط من العناصر المختلفة التى تتكون منها ولكن أيضا من المجلة ككل . ثم يأتى بعد ذلك البحث عن المعنى المقصود أو المتضمن فى هذه العلامة الدالة ، أى البحث عن المدلول signifié . وهنا يرى بارت أن المعنى الخفى أو الرمزى للصورة هو (النزعة الاستعمارية) الفرنسية . وكل ذلك لن يمكن الوصول إليه إلا إذا عرفنا

الملابسات التاريخية التى عاصرت نشر الصورة على غلاف تلك المجلة بالذات ، (فترة ضعف الإمبراطورية الفرنسية وتفككها وانقسام الرأى العام فى فرنسا حول منح المستعمرات استقلالها) ، بينما كانت المجلة ذاتها تشايع الحكم الاستعمارى، وبذلك كان الجندى الأسود يرمز إلى اندماج أبناء المستعمرات السود مع جنود فرنسا البيض تحت لواء العلم الفرنسى . أى أن العلامة الدالة (الصورة) تحمل رسالة يصفها بارت بأنها تستحق الازدراء ، ومؤداها أن فرنسا امبراطورية عظيمة ، وأن أبناءها جميعا ، بصرف النظر عن لون بشرتهم ، يخدمون تحت العلم الفرنسى بولاء وإخلاص ، وأنه ليس هناك من رد على أعداء الاستعمار (المزعوم) أبلغ وأوقع من هذا الحماس الذى يبديه الجندى الأسود فى خدمة (أسياده ومضطهديه المزعومين)[٤٠] .

• • •

ب - وما يقال عن هذه الصورة يمكن أن يقال عن كثير من الأمور التى يأخذها الرجل العادى على أنها مسائل (طبيعية) لاتثير أى تساؤل عن المعنى الرمزى أو الأسطورى connotation . وكثير من المواد التى تؤلف أساليب الثقافة الجماهيرية ووسائل الإعلام والتى يتقبلها الناس على علاتها يخضعها بارت لهذه التحليل السيميولوچى لكى يبين أن هناك تفسيرات أخرى (ثقافية) كامنة وراء المعنى الظاهرى . ومن الأمثلة الطريفة على ذلك دراسته "للمصارعة الحرة" فى كتابه *أساطير Mythologies* [٤٨] .

ويعقد فى هذه الدراسة القصيرة - أو بالأخرى المقال القصير - مقارنة بين المصارعة والملاكمة ودلالاتهما الثقافية والمعانى التى ترتبط بكل منهما . ولقد كتب بارت مقدمة جديدة للطبعة التى ظهرت عام ١٩٧٠ لهذا الكتاب ضمن سلسلة Points التى تصدر عن دار النشر Le Seuil يقول فيها :

"لهذا الكتاب إطار نظرى مزدوج ، فهو من ناحية نقد أيديولوچى موجّه إلى لغة مايعرف باسم *الثقافة الجماهيرية* ، كما أنه من الناحية الأخرى محاولة أولى لتحليل التطبيقات العملية لهذه اللغة تحليلاً سيميولوچياً . لقد انتهيت منذ قليل من قراءة دوسوسير واقتنعت نتيجة لهذه القراءة بأن فى استطاعة الباحث حين يعالج بالتفصيل وفى إجلال واحترام التصورات الجمعية على أنها أنساق من العلامات أن يصل إلى أبعد من مجرد الكشف عنها ، وأن يميط اللثام عن ذلك الغموض

بحيث تتحول ثقافة البورچوازية الصغيرة إلى طبيعة عامة كلية" (صفحة ٧) .

وعلى أية حال فإن بارت فى دراسته للمصارعة الحرة يقرر صراحة فى بداية المقال أن المصارعة هى "استعراض فى المبالغة والتهويل" . ويشبهها بالأداء المسرحى المفتعل الذى كان يميز المسرح القديم ، وأنه إذا كان كثير من الناس يعتبرونها رياضة غير محترمة فإنه هو نفسه لايعتبرها رياضة على الإطلاق . ويحاول بارت أن يقارن بين المصارعة والملاكمة التى تختلف عنها اختلافا جذريا ، ولذا كان من الضرورى أن تكون المعانى المرتبطة بها مختلفة تماما عن تلك التى ترتبط بالمصارعة الحرة . فالملاكمة نوع من الرياضة التى تنطوى على موقف أخلاقى صارم وتعتمد على إبراز المقدرة والكفاءة والتفوق . ويثير ذلك فى ذهنه عددا من التساؤلات : لماذا يراهن الناس على نتائج الملاكمة ولايفعلون ذلك بالنسبة للمصارعة الحرة ؟ لماذا يكون من المستهجن أن يصرخ الملاكم أو يتأوه من الألم بينما يبالغ المصارع فى التعبير عن الألم ويصدر أصواتا أو يأتى بحركات مبالغ فيها للتعبير عن ذلك ؟ ولماذا يخرج المصارعون دائما على قواعد اللعبة بينما لايحدث ذلك فى الملاكمة ؟ وهكذا .

ويحاول بارت تفسير هذه الاختلافات عن طريق ردها إلى نفس الأوضاع والتقاليد والأعراف المتعارف عليها ثقافيا والتى تنظر إلى المصارعة الحرة على أنها نوع من العرض المسرحى أكثر منها مباراة تقوم على التنافس . فالملاكمة رياضة ترتكز إلى أخلاقية معينة تجعل المباراة أشبه شئ بالقصة التى يتم تأليفها وتكوينها أمام الجمهور ، أما المصارعة الحرة فالامر فيها مختلف تماما ، إذ أن كل لحظة من لحظات المباراة هى التى يكون لها معنى على حدة بينما لايكون ثمة معنى لاستمرار اللعب فى ذاته ، أى أن الجمهور هنا لايهتم بالنتيجة النهائية بقدر مايهتم بالأحاسيس والانفعالات الوقتية التى تثيرها كل لحظة من هذه اللحظات . وعلى ذلك فإن المصارعة تتطلب قراءة مباشرة لمعانٍ مرصوصة بعضها إلى جانب بعض دون أن تكون هناك حاجة لربطها كلها معاً ، كما أن النهاية ليست لها أهمية تذكر. وذلك على عكس الحال فى مباراة الملاكمة التى تحمل ضمنيا نوعا من التطلع إلى الأمام ... وبقول آخر ، فان المصارعة هى مجموعة من المشاهد التى لايؤدى أى مشهد منها وظيفة محددة فى المباراة ككل وإنما كل لحظة من لحظاتها تكشف عن المعرفة الشاملة بالأحاسيس التى تعبر عن نفسها فقط دون أن تمتد إلى لحظة النتيجة النهائية . (صفحة ١٤) . وعلى ذلك فإن مهمة المصارع

ليست هى تحقيق الفوز وإنما ممارسة جميع الحركات المتوقعه منه . فالمصارعة الحرة ميدان لتقديم كثير من الحركات والإيماءات المبالغ فيها ، وهذا هو الذى يجعل بارت يشبه هذه المبالغات والتهويلات بما كان يحدث فى المسرح القديم الذى كان يعتمد على تفخيم اللغة ، أو الاستعانة بالأقنعة وما إليها زيادةً فى المغالاة والمبالغة. "ففى المصارعة الحرة ، كما فى المسرح القديم ، لايخجل الشخص من أن يعبر عن آلامه ومعاناته ، بل إنه يعرف تماما كيف يصرخ ويبكى ويبحث عن الدموع" (صفحة ١٥) ... المصارعة إذن نوع من الدراما التى يُنظر فيها إلى كل لحظة وكل حركة على أنها شكل مقبول ومعقول من الاستعراض ، فالمصارعون ليسوا سوى شخصيات كاريكاتيرية . وكل علامة أو إشارة فى المصارعة تبدو على درجة عالية من الوضوح مادام يتعين على الجمهور أن يفهم دائما كل شئ فى التو واللحظة وقت حدوثه . ومنذ اللحظة التى يعتلى فيها المصارعون الحلقة يدرك الجمهور تماما الأدوار التى سوف يؤدونها ، كما أن كل مصارع يلعب بكثير من المبالغة الدور المحدد له تماما كما هو الحال فى المسرح . وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نعتبر جسم المصارع "أول مفتاح للمباراة" أو المنافسة ، لأنه يعبر بجسمه عن "مضمون المباراة الذى سوف يظهر أمام الجمهور تدريجيا " . فجسم المصارعين إذن يؤلف علامة أساسية تحتوى على كل أحداث المباراة ، وهو فى ذلك يشبه البذرة ، ولكن البذرة هنا تتفتح وتتشعب لأنه فى كل حركة من الحركات التى تصدر عن المصارعين ، وفى كل موقف جديد يبعث جسم المصارع فى الجمهور تلك النشوة السحرية التى يجد فيها تعبيرا طبيعيا عن مزاجه (صفحة ١٦) ، بل إن بارت يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقول إن "المصارعة الحرة تشبه الكتابة المتميزة : فبالإضافة إلى المعنى الأساسى لجسمه يضيف المصارع التعليقات الجانبية التى تتلاءم مع الوضع وتساعد على قراءة الصراع عن طريق الإشارات والايماءات والاتجاهات والحركات الهزلية وغيرها مما يساعد على توضيح نوايا المتصارعين" . (صفحة ١٦) وهذا كله هو الذى يجعل بارت يعتبر المصارعة "كوميديات إنسانية" بكل معانى الكلمة ، وأن يفسرها فى ضوء الاستعانة بالعلامات التى توحى بالمعنى ، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت الأحاسيس صادقة أو غير صادقة . فالذى يريده الجمهور هو شكل الانفعال ذاته. فليس ثمة مكان لمشكلة الصدق فى المصارعة ولا فى المسرح ، لأن ما يتوقعه الجمهور فيهما هو التصوير المفهوم المعقول للمواقف الأخلاقية التى هى فى

العادة مواقف خاصة . (صفحة ١٧) .

والطريف فى الأمر أن رولان بارت يقول إن المصارعة الشريفة النظيفة يمكن أن تؤدى فقط إلى الملاكمة أو إلى الچودو ، بينما المصارعة الحرة التى يصفها بأنها هى (الحقيقية) تستمد أصولها من المبالغات التى تجعل منها عرضا وليس رياضة . ونهاية مباراة الملاكمة أو الچودو هى نهاية حاسمة وقاطعة تشبه النقطة التى توضع فى نهاية الجملة ، بعكس الحال فى المصارعة الحرة التى كثيرا ماتنتهى بنوع من الفوضى التى تشمل حلبة الصراع والمصارعين والحَكَم نفسه والجمهور .

ويكفى هذا القدر من التفاصيل لكى نأخذ فكرة عن الطريقة التى استطاع بها رولان بارت أن يفيد من علم العلامات (السيميولوچيا) فى دراسة وتحليل أحد مظاهر "الثقافة الشعبية" أو على الأصح "الثقافة الجماهيرية" . وهذا الأسلوب من التحليل هو الذى نجده فى المقالات الخمس والأربعين التى يضمنها كتابٌ *(أساطير)* كما أنه هو الأسلوب الذى يتبعه فى كتابه الآخر الممتع عن *أنساق الموضة* *Systemes de la mode* كى يصل منه إلى تبيين أن ثمة تفسيرات أخرى "ثقافية" تكمن وراء ماقد يبدو لأول وهلة أنه ثقافة "طبيعية" .

(٤)

تبقى بعد هذا كله نقطتان هامتان نود أن نشير إليهما هنا بسرعة لأنهما تظهران بشكل أو بآخر فى معظم الكتابات البنائية .

النقطة الأولى تتعلق بما سبق أن ذكرناه عن (لاشخصانية) اللغة وأنها تعلو على الأفراد وتتعداهم . وهذه قضية تظهر فى كتابات كل المفكرين البنائيين وإن كانت تتخذ بطبيعة الحال صوراً أو أشكالا متباينة ، كما أن بعض هؤلاء الكتاب والمفكرين أفلحوا فى أن يخرجوا منها بأفكار وآراء بعيدة تماما عما يراد فى الأصل من تلك الفكرة . مثال ذلك مايذهب إليه عالم النفس التحليلى البنائى چاك لاكان Jacques Lacan من أن استخدام اللغة كوسيلة للاتصال بالآخرين يتضمن بالضرورة (تنازل) الفرد عن جانب من فرديته وتمايزه للآخرين وكشفه لهم عن بعض هذه الفردية وهذا التمايز حتى يمكنهم أن يفهموه ويتم التواصل بينه وبينهم. فإذا كان كل منا ينفرد بلغة خاصة به ومتفردة بذاتها فلن يمكن لأى شخص أن يفهم هذه اللغة ، وبذلك لن يكون هناك اتصال أو تواصل بين الناس . ويزداد هذا

(التنازل) عن الفردية حين يكون النظام الرمزى من الدرجة الثانية (أى فى الأدب مثلا) وليس من الدرجة الأولى (اللغة) . ففى هذه الفئة من النظم الرمزية (الأدب وكل صور الخطاب الأخرى) نجد أن الأوضاع التقليدية المتعارف عليها تفرض علينا قيودا جديدة إضافية تمنع من استخدام *اللغة* كيفما نشاء وفى حرية مطلقة[٤٢] . ولم تلبث هذه الفكرة أن انتقلت على أيدى بعض المفكرين البنائيين إلى مجال أبعد من هذا بكثير ، وتتمثل فى النظرة إلى الفرد على أنه مجرد "صورة" غير مستقرة كما تتمثل فى معارضة ومناوأة النزعة الإنسانية humanisme والنزعة الفردية individualisme على السواء . فالكتابات البنائية لاتعطى أهمية بالغة "للعوامل الإنسانية المتعمدة أو المقصودة" فى تفسير الثقافة ، بل إن كثيرا من هذه الكتابات تتكلم صراحة عما تسمية "اختفاء" الشخص[٤٣] . ويعتبر ذلك الموقف العدائى من الشخص الفرد أحد المآخذ التى يأخذها أعداء البنائية عليها .

والذى لاشك فيه هو أن هناك نوعا من العداء إزاء كل الفلسفات الفردية فى الكتابات البنائية . وقد يكون ذلك راجعا إلى معاداة المشاعر البورچوازية ، وهو موقف يميز غالبية المثقفين الفرنسيين الذين يعتبرون البورچوازيين أعضاء "فاسدين" فى المجتمع باعتبارهم يؤلفون الطبقة الوسطى التى أفلحت فى التمويه على المجتمع وفى إخفاء جشعها للمال وحبها للسلطة وراء بعض الدعاوى الفلسفية النبيلة والمتحررة والتى تهدف إلى الارتقاء بالذات . وهذا معناه كما يقول چون ستاروك أن هناك بعض الميول السياسية فى أفكار بعض المفكرين البنائيين (على الأقل) من أمثال ميشيل فوكوه Michel Foucault ورولان بارت[٤٤] . بل إن الهجوم الذى يشنه هؤلاء المفكرون على مايسمى بفلسفات (الأنا) كثيرا ماتذهب إلى أبعد من ذلك كما هو الحال فى كتابات لاكان ، الذى يثير الشك حول مدى استقلال "الأنا" كعامل مؤثر فى السيطرة والتحكم فى أقوالنا وأفعالنا . وقد ذهب لاكان فى ذلك إلى أن اكتشافات فرويد عن تكوين النفس البشرية كانت من البشاعة بحيث كان يتعين كبتها باعتبارها أمورا غير مرغوب فيها[٤٥] .

النقطة الثانية متعلقة بالنقطة السابقة وتابعة لها ، أعنى أن لها صلة وثيقة بفكرة (لاشخصانية) اللغة ، وتتمثل فى محاولة بعض المفكرين البنائيين وبخاصة چاك دريدا Jacques Derrida هدم وتغيير الأفكار السائدة فى الثقافة الغربية عن أفضلية الكلام على الكتابة باعتبارهما الشكلين اللذين تستخدم فيهما اللغة[٤٦] ، أو على أساس أن الكتابة ليست إلا حالة يتوارى الفرد الإنسانى وراءها وهو يستخدم

اللغة . وصحيح أن (النص) يُنسب فى العادة إلى فرد واحد هو مؤلف ذلك النص ، ولكن ليس ثمة مايدعو أبدا إلى الادعاء بأن صاحب النص لابد أن يكون فردا . فهناك نصوص (جماعية) اشترك فيها أكثر من فرد بحيث يصعب نسبة أى جزء منها إلى فرد واحد بعينه منهم ، كما أن هناك (نصوصا) أخرى لانعرف صاحبها بل وليس لنا الحق فى أن نخمن من هو صاحبها أو أن نردها إلى فرد معين غير معروف . بل إنه حتى فى الحالات التى يُنسب فيها النص إلى فرد واحد بالذات معين ومعروف فإن ذلك النص يكون - كما يقول دريدا - قد تحرر تماما من ذلك الفرد الذى أبدعه بمجرد كتابته . فليس للمؤلف أية سلطة خاصة على ماكتبه بالفعل ونشره على الناس ، لأنه بهذا العمل يكون قد عهد بهذه العملية إلى الآخرين وإلى المستقبل . بل الأكثر من ذلك أن المعانى التى يثيرها النص ليس من الضرورى أبدا أن تتفق مع ماكان يدور بخلد المؤلف وهو يكتبه ، كما أن النص الواحد سوف يوحى بمعانٍ مختلفة للأشخاص المختلفين الذين يقرأونه ، أو حتى لنفس الشخص حين يقرأه فى ظروف مختلفة . فمعنى النص يتوقف كلية إذن على الشخص الذى يقرأه وعلى الظروف التى يُقرأ ذلك النص تحتها [٤٧] ، وهذا كله فى آخر الأمر يتصل اتصالا وثيقا بما سبق أن ذكرناه فى النقطة السابقة عن (اختفاء) الشخص وعن الموقف المعادى للفردية فى الكتابات البنائية .

★★★

ويحسن بنا هنا تلخيص ماقلناه فى عدد قليل من النقاط حتى تتضح لنا أهم معالم البنائية وبخاصة فى علاقتها باللغويات وهى معالم لن يمكن فهم الكتابات البنائية فى مختلف فروع المعرفة التى تعرض لها المفكرون البنائيون إلا فى ضوئها وبالرجوع اليها :

أولاً : على الرغم من تعدد الآراء حول إذا ماكانت البنائية حركة أو مذهبا فلسفيا أو نظرية علمية أو موقفا أيديولوجيا فان الرأى الذى يكاد يتبعه أغلب المهتمين بالبنائية هو أنها "منهج" وأسلوب للدراسة والبحث يمكن تطبيقة على كل الظواهر الإنسانية الاجتماعية . وهذا هو الموقف الذى نصدر نحن عنه هنا . وقد وجد ذلك المنهج تطبيقات عديدة له سواء فى مجال العلوم الاجتماعية (وبوجه خاص فى الأنثربولوچيا وعلم النفس) أو

مجال الإنسانيات (وبالذات فى الأدب وتاريخ الفكر واللغويات) أو فى مجال الفن . وقد أمكن تحقيق ذلك فى كل هذه المجالات المختلفة المتنوعة نتيجة للاعتقاد بأن مظاهر النشاط الإنسانى الاجتماعى بمختلف أشكالها وفى مختلف المجتمعات تؤلف (لغات) بالمعنى الصورى Formal للكلمة ، وأنه يمكن بناء على ذلك ردّ "الاطرادات" الموجودة فى كل هذه المظاهر الاجتماعية المختلفة إلى نفس نوع القواعد المجردة التى تحكم "اللغات الطبيعية" . ولقد استخدم بعض المفكرين البنائيين ، وبخاصة رولان بارت ، كلمة شفرة *code* للإشارة إلى كل أنساق الاتصال المعروفة ، وذلك بهدف التغلب على تعدد المصطلحات وتنوعها وماينجم عن ذلك من لبس وغموض . وذهب إلى أن هذه (الشفرات) الاجتماعية المختلفة لها معاجم للمعانى تماما كما هو الحال بالنسبة للغات الطبيعية . والمقصود بمعجم المعانى بكل بساطه (المفردات) التى تستخدمها اللغة أو التى تدخل فى تكوينها[٤٨] . ولقد سبق أن رأينا كيف أن ليفى ستروس فى كتابه *"الأبنية للقرابية"* ذهب إلى اعتبار أن كل أعضاء الجماعة الذين تقوم بينهم علاقات قرابة يؤلفون "معجم" المصطلحات المسموح بقيامها ووجودها فى المجتمع ، وأن القواعد الخاصة بإباحة أو تحريم الزواج بين أشخاص معينين تؤلف (أجرومية) نسق القرابة ، لأنها هى التى تحدد "العناصر" التى يمكن أن يقوم بينها علاقة "شرعية" أو علاقة ذات "معنى".

ثانيا : وربما كان أهم مايميز ذلك "المنهج البنائى" هو النظرة الكلية الشاملة التى يعالج بها الظواهر موضوع الدراسة بحيث يعطى "الكل" أولوية منطقية على الأجزاء أو العناصر التى تدخل فى تكوينه . وهذا لايعنى أن البنائية تغفل هذه الأجزاء أو العناصر والوحدات الصغيرة المكونة للكل ، وإنما هى على العكس من ذلك ترى أن فهم هذه الأجزاء والعناصر لن يتيسر إلا إذا نظرنا إليها فى علاقاتها بعضها ببعض من ناحية وفى علاقاتها بالكل الذى يتألف منها من الناحية الأخرى . فالمهم هو دراسة شبكة العلاقات التى تربط بين هذه العناصر والأجزاء ، وكثيرا ماتصل هذه الشبكة إلى درجة عالية جدا من التعقيد حين تتناول الدراسة ثقافة بأكملها . وربما كان أفضل مثال لذلك هو المجلدات الأربعة الضخمة

التى يتألف منها كتاب *أسطوريات Mythologiques* التى يعالج فيها ليفى ستروس بضع مئات من أساطير الهنود الحمر . وسوف نرى فيما بعد كيف أن ليفى ستروس لم يكن يهتم بتفسير عدد محدود من الأساطير على ماكان يفعل كل العلماء الذين سبقوه وإنما كان حريصا على أن يبين العلاقات القائمة بين كل أسطورة وأخرى ، بل وأيضا بين الروايات المختلفة التى تُروى بها الأسطورة الواحدة ، ويربط هذا كله بمجموع الأساطير أو "الكتلة" العامة الشاملة لهذه الأساطير. وعلى الرغم من أن ليفى ستروس كان قد اتبع نفس المنهج ونفس الأسلوب فى دراسته لأنساق القرابة فى كتابه *"الأبنية الأولية للقرابة"* إلا أنه وصل فى دراسته للأساطير إلى آفاق ومستويات أعلى بكثير مما حققه فى كتاب "القرابة"، وربما كان ذلك راجعا إلى أنه فى كتاب (أسطوريات) كان يدرس عناصر ثقافية (أى الأساطير) تتعدى كل حدود المجتمعات المحلية المحددة . ومن هنا كان الكثيرون يعتقدون أن البنائية بهذا المعنى أصلح لدراسة الأنماط الثقافية منها لدراسة النظم الاجتماعية . وهذا اختلاف هام يميز البنائية عن دراسات البناء الاجتماعى فى الأنثربولوجيا البريطانية .

ثالثا : مع أن هذه العلاقات يمكن تتبعها على مستوى "الحقيقة الامبيريقية" إلا أن البنائيين يعتقدون أن وجودها على هذا المستوى ليس إلا انعكاسا لوجودها على مستوى البناء . ووجود هذه العلاقات على مستوى البناء هو الذى يجعل المفكرين البنائيين ، وبوجه خاص فى مجال الأنثربولوجيا، يذهبون إلى القول بعدم قبول الظواهر الاجتماعية للتقسيم، وأن كل مايمكن عمله فى هذا الصدد هو التمييز بين المظاهر الخارجية المحسوسة والبناء . فالبنائيون لا يأخذون الأمور بظواهرها أبدا ، ولا يقنعون بالرؤية التى يقدمها الناس لتصرفاتهم وممارساتهم ، وإن كانوا مع ذلك لايغفلون تلك الرؤية ولايسقطونها من اعتبارهم كلية ، ولكنهم يرون أن الناس كثيرا مايأتون الفعل دون أن يدركوا معناه الحقيقى ... يظهر هذا واضحا فى استخدام اللغة . فالأشخاص الذين يتكلمون لغة من اللغات يسترشدون طيلة الوقت - دون أن يدركوا - بالقوانين الفونولوچية وقواعد النحو التى تؤلف فى الحقيقة (بناء) تلك اللغة .

فالبحث عن البناء يتطلب الغوص تحت الظواهر المحسوسة ، لأن مايبدو على السطح هو فقط الشواهد على وجود ذلك البناء . وقد سبق أن أشرنا فى هذا الصدد إلى دلالة قمة جبل الجليد على وجود ذلك الجبل تحت سطح الماء . فالبناء لا يبدو ظاهرا للعيان أو الحواس وإنما يمكن الاستدلال عليه عن طريق العمليات العقلية فقط . وهذا هو ما يجعل بعض البنائيين يستعملون كلمة *البناء العميق* *deep structure* للإشارة إلى البناء بالمعنى الذى نستخدم به الكلمة هنا ، وهم فى ذلك يتبعون عالم اللغويات الأمريكى نوعام تشومسكى Noam Chomsky

رابعا : ويميل بعض المفكرين البنائيين ، وبالذات ليفى ستروس ، إلى رد هذه العلاقات إلى نوع من *التقابل الثنائى* *opposition binaire* لتسهيل التحليل . وتؤخذ الثنائية فى العادة بمعنيين مختلفين : فى الأول يكون التقابل بين الشئ ونقيضه : (صادق وغير صادق أو كاذب) وبالتالى يمكن تقسيم أفراد الجماعة إلى (متزوجين وغير متزوجين) . أما المعنى الثانى وهو مايتبعه ليفى ستروس فى كل كتاباته وبوجه خاص فى كتابيه عن الطوطمية وكذلك عن الأساطير ، فهو تقسيم ثنائى ، أو تقابلٌ ثنائى أكثر تحررا ومرونة وإن كان يوحى فى الوقت ذاته بالشىء ونقيضه . والمثال الواضح لذلك هو عنوان المجلد الأول من كتابه الضخم *(أسطوريات)* وهو *(النى والمطبوخ Le cru et le cuit)* بدلا من أن يسميه (النى وغير النى) . وقد سار ليفى ستروس على هذا النهج من التقابل الثنائى فى تحليله ، فيقابل بين النار والماء ، وبين الشمس والقمر وما إلى ذلك .

خامسا : التحليل البنائى هو بالضرورة تحليل "تزامنى" ، أو على الأصح يهتم بالعلاقات فى فترة زمنية محددة بالذات ولايعطى كثيرا من الاهتمام بالجوانب التاريخية أو التعاقبية لهذه العلاقات . وهدف البنائية من التمسك بهذا المنظور "الآنى أو التزامنى" هو تفسير وظيفة الأنساق وطريقة عملها فى زمن محدد ومعين . فالزمن بالنسبة للبنائية هو مجرد بُعد واحد لايزيد فى الأهمية عن الأبعاد الأخرى التى قد تستخدم فى التحليل ، كما أن البناء الآنى يتكون أو يتحدد ليس عن طريق أى عملية تاريخية وإنما عن طريق شبكة من العلاقات البنائية الموجودة بالفعل فى

تلك الفترة الزمنية المحددة المعينة . وربما كان هذا التصور هو الذى يجعل بعض مؤرخى الفكر البنائى يعتقدون أن البنائية منهج (لازمنى atemopral أكثر منه منهجا لاتاريخيا ahistorical [٤٩] . وعلى أى حال فإن اهتمام البنائية بدراسة الأنساق الثقافية والإنسانية المختلفة (سواء فى الأنثربولوجيا أو الأدب أو علم النفس أو أنساق التفكير وما إليها) دراسة "تزامنية" آنية هو السبب فى أنها كثيرا ماتجد نفسها (فى فرنسا بوجه خاص) فى موقف صراع صريح مع الماركسية التى لاتتصور أبدا إمكان التنكر للتاريخ أو نفى التاريخ والعوامل التاريخية . وكما يقول ستاروك ، إن الماركسية التى تهتم فى المحل الأول بالتفسير التاريخى للحقيقة الاجتماعية هى دراسة تعاقبية ، ومن هنا فإنها لن تصل أبدا إلى أى نوع من الوفاق مع البنائية (ستاروك ، صفحة ٩) .

سادسا : البنائية منهج مناوئ للسببية ولايهتم بالبحث عن علل الأشياء أو أسبابها، وهذه بغير شك نتيجة تابعة من الموقف المعارض للتفسيرات التاريخية أو البحث عن الأصول . ولذا فإن المفكرين والعلماء البنائيين يحرصون فى كتاباتهم وتحليلاتهم على تجنب العبارات التى قد توحى باستخدام فكرة العلة والمعلول أو السبب والنتيجة ، ويستخدمون بدلا من ذلك فكرة التحول transformation . والمقصود بذلك هو الاطرادات التى يمكن ملاحظتها ، أو التوصل إليها من الملاحظة – والتى عن طريقها يمكن لأى صيغة أو نمط بنائى أن يتغير ويتحول إلى صيغة أو نمط آخر[٥٠] . فحين يقارن البنائيون نمطين من العلاقات الاجتماعية مثلا منفصلين فى الزمان أو المكان ويلاحظون وجود اختلافات بينهما سواء فى الصيغة البنائية أو فى نوع أو طبيعة عملية تنميط هذه العلاقات فإنهم لايردون هذه الاختلاف إلى وجود عوامل سببت هذه الاختلافات ، وإنما يذهبون بدلا من ذلك إلى القول إن أحد هذين البناءين قد تحول بشكل من الأشكال عن البناء الآخر وأنه (تحوير) منه . وهذا واضح أشد الوضوح فى دراسة ليفى ستروس للأساطير بوجه خاص .

الهوامش والمراجع

١ - Jonathan Culler; *Structuralist Poetics : Structuralism, Linguistics and the Study of Literature;* R. K. P., London 1975, pp. 3-4.

٢ - Simon Clarke, *The Foundations of Structuralism*, Harvester Press. Sussex 1981, pp. 118 - 19 .

٣ - Culler, op. cit., P. 4 .

٤ - Ibid, P. 5

٥ - Loc. cit.

٦ - انظرفى ذلك المقدمة التى كتبها جوناثان كللر للترجمة الإنجليزية لكتاب دوسوسير والتى ظهرت عام ١٩٧٤ تحت عنوان : :, *Course in General Linguistics*, Fontana, London 1974 pp. XII - XIII .

٧ - Miriam Glucksmann, Struceturalist *Analysis in* Contemporary *Social Thought A comparison of the Theories of Claude Lévi - Strauss and Louis Althusser*, R. K. P., London 1979, P.60.

٨ - مقدمة كللر لترجمة كتاب دوسوسير ، P. XV

٩ - Simon. Clarke, op. cit., pp. 119 - 20 .

١٠ - Simon Clarke, Loc. cit .

١١ - Jonathan Culler; *Saussure*, Fontana, London 1976, pp. 29- 34, Id "Introduction" to Saussure's Book, op. cit, pp. 11 - 15 .

١٢ - Terence Hawkes, op. cit., pp. 20 - 1 .

١٣ - F. de Saussurn, Cours *de linguistique générale*, Colin, Paris 1972, p. q .

١٤ - Culler "Istroduction", op. cit. P. XX .

١٥ - Hawkes, op. cit., P. 20; Glucksmann, op. cit., P. 60; Clarke, op. cit., P.122 .

١٦ - انظر الترجمة الانجليزية لكتاب دوسوسير، المرجع السابق ذكره ، صفحة ١١١ .

١٧ - المرجع السابق ذكره صفحة ١١٢ - ١١٩ .

١٨ - راجع فى ذلك مقالنا عن ، "النصوص والإشارات : قراءة فى فكر رولان بارت" مجلة *عالم الفكر*، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول ، صفحة ٢٤٧ - أنظر ايضا :

John Sturrock, "Introduction" to *Structuralism and Since*, O. U. P. 1949 .

١٩ - De Saussure, op. cit., P. 16, Sturrock, op. cit., P. q, Hawkes, op. cit ., P. 25.

٢٠ - Sturrck, op. cit., P. 10, De Saussure, (qEng. Tr.) op., cit., P. 121 .

٢١ - Sturrock, Loc. cit .

٢٢ - Jonathan Culler," *The Linguistic Basis of Structuralism*" in David Robey (ed) *Structuralism : An Introduction*, Oxford, 1979, P. 21 .

٢٣ - نقلا عن : . Culler, op. cit., p. 23

٢٤ - Ibid, p. 25 .

٢٥ - انظرمقالنا عن "النصوص والإشارات" مرجع سابق ذكره .

٢٦ - Hawkes, op. cit., p. 34 .

٢٧ - Glucksmann, op. cit., p. 61 .

٢٨ - David Pace, *Claude Levi-Strauss : The Bearer of Ashes*, R. K. P. London 1983, P. 169 .

٢٩ - من أهم هذه المفاهيم اللغوية مفهوم الفونيم Phonéme وهو أصغر وحدة صوتية يمكن الوصول إليها .

٣٠ - John Sturrock, op. cit p. 11 .

٣١ - Dan Sperber, " Levi- Strauss', in Sturrock, op. cit., pp. 40-41 and pp. 46-48.

٣٢ - Levi - Strauss, L'analyse structurale en linguistique et en anthropologie" .
وقد نشرت ترجمة انجليزية جيدة لهذا المقال تحت عنوان
"Structural Analysis in Linguistics and in Anthropology" .
وذلك ضمن مجموعة مقالات ليفى ستروس فى كتاب "*الأنثربولوجيا البنائية* .
Structural Anthroplogy, Basic Books, N. Y 1963, pp. 31 - 54.
والإشارات هنا إلى الترجمة الانجليزية .

٣٣ - المرجع السابق ذكره صفحتا ٣١ - ٣٢ .

٣٤ - لمعرفة المزيد عن حق الخؤولة يمكن للقارئ أن يرجع إلى ماذكره شاكر مصطفى سليم عن "صلة الخؤولة" فى *قاموس الأنثربولوجيا* ، الناشر جامعة الكويت .

٣٥ - انظر فى ذلك كتابنا عن "البناء الاجتماعي" الجزء الثانى : الأنساق . كذلك راجع :
Levi-Strauss ; Structurál Anthropology, op. cit, 40 .

٣٦ - Edmund Leach; *Lévi - Strauss*, Fontana, London 1940 .

٣٧ - انظر فى ذلك على سبيل المثال :
Roland Barthes; *Eléments de Sémiologie*, Paris, 1965 .
كذلك راجع مقالنا عن "النصوص والإشارات" ، مرجع سبق ذكره .

٣٨ - Culler, "the Linguistic Basis" in Robey, op. cit., pp. 28 - q .

٣٩ - انظر مقالنا "النصوص والإشارات" وكذلك مقال
Sturrock, "Roland Barthes" in Sturrock, op. cit., pp. 64 - 5 .

٤٠ - "النصوص والإشارات" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٦٧ - ٥٦٨ .

٤١ - Roland Barthes; "Le monde oú l'on catche", in *Mythologies*, Editions du Seuil, Paris, 1959, pp. 13 - 24 .

٤٢ - انظر فى ذلك مقالنا عن "چاك لاكان" : مجلة العربى .

٤٣ - Joh Sturrock, "Iutroduction" in Id, op. cit, p. 13 .

٤٤ - Ibid, loc. cit .

٤٥ - انظر مقالنا عن "چاك لاكان" ، مرجع سبق ذكره .

٤٦ – انظر مقالنا عن "جاك دريدا" فى مجلة *العربى* كذلك راجع مقالنا عن "التفكيك : دراسة فى المفهومات" ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩١.

٤٧ – Sturrock, op. 14 .

٤٨ – انظر "النصوص والإشارات" وكذلك :

Michael Lane (ed), *Introduetion to Structuralism*, Basic Books, N. Y. 1940, pp. 13 - 14 .

٤٩ – Ibid, p. 17 .

٥٠ – Ibid, Loc. cit .

Abstract

THE LINGUISTIC ORIGIN OF STRUCTURALISM

A STUDY IN CONCEPTS

Ahmad M. Abou-Zeid

"Structuralism", according to the French "structuralist" literary critic Roland Barthes, can best be studied as a way and means of analysis of what he calls "cultural products". Its beginnings can be traced back to the methods of Modern Linguistics, and more particularly the linguistics of Ferdinand de Saussure, whose famous book *Cours de liguistique générale* represents a sharp break with the 19th century's linguistic studies and linguistic methods, and which can be regarded as a study in the methods of the Social Science as well.

Saussure's main idea bout the *"sign"* as the basic unit of any language and that languages are systems of "signs" has been adopted by all stucturalist writers, more particularly by Social Anthopologists who speak about "System" of kinship, "Systems" of myth or "Systems" of totemism, etc. His distinction between the *synchronic* and the *diachronic* appraches to the study of language, and his unqualified adherence to the former as the more significant and the more fruitful of the two approaches has been accepted by all the structuralist writers whether in anthropology (e.g. Claude Lévi-Strauss) or in philosophy, (e.g. Jaques Derrida nd Michel Foucault), or in psycho-analysis, (e.g. Jaques Lacan). His other important distinction in the study of languages between form and substance and his consideration of Language as a

form and not a substance lie behing the structuralists' assumption that Structuralism is the study of relations between "mutually conditioned elements of a system and not between self-contained essences", as John Sturrock puts it.

With these considerations in mind, the paper endeavours to throw some light on the anthropological writings of Lévi-Strauss. Reference is also made to the writings of Roland Barthes, Jaques Lacan, Jaques Derrida and Michel Foucault as the most eminent figures in French Structuralism.

المســــــوح الدائمــــــة

دانييل كازبرزك ، جريج دانكان ، جراهام كالتون ، م . ب . سينغ

عرض

عبيــر صالــح *

شهد النصف الثانى من الثمانينيات دفعة قوية فى مجال منهجية المسوح الدائمة ، وهى المسوح التى تتم بنفس أدوات القياس وعلى نفس العينة فى فترات زمنية مختلفة . وفى إطار الاهتمام المتزايد ، عقدت ندوة دولية فى الفترة من ٢٠ – ٢٢ نوفمبر ١٩٨٦ فى واشنطون ، شارك فيها ثلاثمائة باحث . واشتملت أعمال الندوة على خمس وعشرين ورقة ، قدمت بناء على ترشيح اللجنة المنظمة للمؤتمر لأساتذة متخصصين ، بالإضافة إلى عشرين إسهاما أخرى . وتم نشر أعمال الندوة فى هذا الكتاب ، الذى تضمن اثنتين وعشرين ورقة من الأوراق الخمس والعشرين ، بالإضافة إلى تسع أوراق خصصت للتعقيب على الأوراق المقدمة .

ويعالج الكتاب فى تسعة أجزاء مجموعة من المشكلات المتعلقة بالجوانب النظرية والعملية لتصميم وتحليل المسوح الدائمة ، بالإضافة إلى العديد من التعقيبات والمناقشات .

Kasprzuk, Daniel, Duncan, Greg J., Kalton, Graham and Singh, M. P., *Panel Surveys*, New York: Wiley-Interscience Publication, 1989.

* باحثة (بكالوريوس إحصاء) بقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ويتضمن الورقة المقدمة من باربرا بيلر Barbara A. Baiiar بعنوان : "المعلومات والمسوح وأخطاء القياس" . وتعرض تقسيم المسوح ، بحسب نوعية التقديرات المستهدفة من المسح ، سواء التقديرات الخاصة بمستوى الظاهرة أو التقديرات الخاصة بالتغيرفى مستواها ، أو تقدير اتجاهاتها . فتقسم المسوح إلى :

أ - المسوح التى تتم لمرة واحدة single-time surveys ، وتجرى بهدف تقدير مستوى الظاهرة عند نقطة زمنية محددة .

ب - المسوح ذات الموضوع الواحد التى تجرى على فترات زمنية محددة دون تكرار لأى مجموعة من وحدات المعاينة repeated surveys, no overlap of units .

جـ - المسوح ذات الموضوع الواحد التى تتكرر على فترات زمنية محددة مع وجود مجموعة مشتركة من وحدات المعاينة عبر فترات المسح repeated surveys, partial overlap .

د - المسوح التى تتبع فيها عينة من الأفراد لفترة زمنية ما حيث يتم جمع البيانات من أفراد العينة ككل فى كل دورة longitudinal surveys, no rotation .

هـ - المسوح التتبعية التى يتم فيها تقسيم العينة إلى عدد من المجموعات المتعاقبة ويجرى جمع البيانات من المجموعات على التوالى longitudinal surveys, with rotation .

كما تستعرض الورقة ثلاثة أنواع من أخطاء القياس من حيث الأسباب ، والتأثير المتفاوت لها ، على أنواع المسوح السابقة . وهى :

- أخطاء قصور الحصر وعدم الاستجابة .
- الأخطاء التى ترجع إلى الفروق الفردية بين الأفراد على التحديد الزمنى الدقيق للأحداث ، أو نسيانها تماما ، أو تداخلها .
- تأثير تكرار مقابلة المبحوث .

وتوصى الباحثة بالمزيد من الدراسات التى تركز على تقدير التحيز الناجم عن أخطاء القياس وكيفية معالجته .

الجزء الثانى : إشكاليات التصميم وجمع البيانات

يناقش هذا الجزء القضايا المتعلقة بجمع البيانات من حيث جودة البيانات ودقتها، وكذلك حالات عدم الاستجابة ، من خلال ورقتين .

الورقة الأولى مقدمة من ديفيد كانتور David Cantor ، بعنوان "المقومات الأساسية لتصميم المسوح التتبعية : المسح القومى للجريمة كدراسة حالة" . حيث يتناول تأثير ثلاثة من المقومات الجوهرية للمسوح التتبعية على سلامة البيانات ودقتها ، وهى : الفترة الزمنية بين كل مقابلة وأخرى ، الإجراءات والقواعد التى تتبعها هيئة البحث فى اختيار المبحوث المناسب لطبيعة الظاهرة موضع الدراسة ، وأسلوب إجراء المقابلة .

وتطرح الدراسة التساؤلات الآتية : ماهو طول الفترة المناسب الذى يفصل بين المقابلات المتتالية والواجب اتباعه لضمان جودة البيانات التى يتم جمعها ؟ ماهو تأثير أسلوب المقابلة على معدلات الاستجابة ومن ثم تقديرات المتغيرات المختلفة ؟

أما الورقة الثانية ، فيستعرض فيها ريتشارد بيرجس Richard D. Burgess "القضايا الرئيسية لتعقب المبحوثين" . وتتناول الورقة عملية تعقب الحالات المفقودة من عينة الدراسة بسبب انتقالها إلى مكان آخر ، حيث تهدف عملية التعقب إلى تحديد العنوان الحالى للحالات المفقودة . ويعرض مقدم الورقة اقترابين لعلاج هذه الحالات : الاقتراب الأول هو اسقاطها من عينة الدراسة أو إحلال مفردات جديدة لها نفس الخصائص ، أو معاملتها كحالة من حالات البيانات الناقصة أو المفقودة ، وذلك بشرط عدم اختلاف خصائص هذه الحالات عن خصائص مفردات العينة . الاقتراب الثانى ، وهو ماتركز عليه الورقة ، هو اقتفاء أثر هذه الحالات ، نظرا للتحيز المحتمل الناجم عن اهمالها ، خاصة إذا كانت لها خصائص تميزها عن باقى مفردات العينة ، وتقدم الورقة العناصر الأساسية التى يتوقف عليها نجاح عملية التعقب ، وهى :

١ - المفاضلة بين الأساليب المختلفة المتبعة فى عملية التعقب :

أ - التعقب الاسترجاعى retrospective tracing ، حيث يتم الاتصال بكل مبحوث فى عنوانه كما هو مذكور فى آخر مقابلة معه ، وفى حالة عدم

تواجده يتم سؤال المقيم الحالى بدلا منه أو سؤال جيرانه عن عنوانه الحالى .

ب - التعقب القبلى forward tracing ، حيث يطلب من المبحـوث فى المقابلة الأولى أن يرسل عنوانه فى حالة انتقاله إلى مكان آخر أو إعطاء اسم وعنوان أقرب شخص يمكن الاتصال به لمعرفة عنوانه .

جـ - التعقب العكسى reverse tracing ، حيث تسحب عينة من الأفراد ذوى العناوين المعلومة من إطار حديث ، (أحدث تعداد عادة) ثم يتم سؤال المبحوث على عنوانه أو عناوينه السابقة على فترة التعداد . وهى تستخدم فى المرحلة الأولى فقط من المسح .

٢ - طول الفترة الزمنية بين دورات المسح ، إذ كلما طالت هذه الفترة اشتدت الحاجة إلى القيام بعملية التعقب ، وأصبحت إجراءاتها أشد صعوبة وأطول وقتا وأكثر تكلفة .

٣ - مصادر البيانات التى يعتمد عليها فى إتمام عملية التعقب فى ظل اعتبارات الوقت ، والتكلفة ، وضمان سرية البيانات .

٤ - طبيعة المسح من حيث مجتمع الدراسة ، تصميم العينة ، هل يتم تعقب المبحوث مباشرة أو تعقب أقرب الأشخاص إليه .

ثم تناقش الورقة التحقق من تمام عملية التعقب ، وأنه قد جرى اقتفاء أثر الشخص المطلوب ، ومعالجة الحالات التى لم يتم الوصول إليها باستخدام طريقة الأوزان weighting أو طريقة التنسيب imputation ، ثم تعرض الورقة مثالا تطبيقيا لطرق التعقب المختلفة المطبقة فى تعداد سكان كندا ١٩٨٦ .

وقد تولى ستانلى برسر Stanley Presser التعليق على الورقتين المقدمتين فى هذا الجزء ، وهو يرى ، أنه فى ظل الانفصال الحادث مابين الأفراد الذين يعلمون الظروف المحيطة بعملية جمع البيانات والمشكلات المرتبطة بها والمحللين لهذه البيانات ذوى الخبرة المحدودة بظروف العمل الميدانى ، وفى ظل الاهتمامات المتباينة لكل فريق ، فإن النتيجة هى مزيد من ضعف خبرات محللى البيانات بمقومات العمل الميدانى ومردوداته على جودة البيانات ، بالإضافة إلى ندرة التقارير التى تهدف إلى استجلاء الحقائق فى الكثير من قضايا جمع البيانات . ويوصى - فى ختام تعليقه - بمزيد من الأبحاث المكثفة التى تغطى جوانب عملية

جمع البيانات ، والتى تساعد الباحثين فى الوصول إلى أحكام جوهرية بشأنها .

الجزء الثالث : التصميم الإحصائى والتقدير

يتناول هذا الجزء بعض قضايا تصميم العينة الخاصة بالحصر والتصنيف ، وهما المحددان للإطار الذى سوف تسحب منه عينة الدراسة ، وكذلك قضايا تقدير المعلمات المختلفة الخاصة بالمجتمع ، وذلك من خلال ثلاث ورقات :

الورقة الأولى مقدمة من مايكل كولدج Michael J. Colledge بعنوان "قضايا الحصر والتصنيف فى المسوح الاقتصادية" ، ويستعرض فيها المفاهيم التالية : الحصر ، التصنيف ، والمسوح الاقتصادية . ونظرا لأن الحصر والتصنيف هما المحددان لإطار المجتمع فإن قضايا التصنيف عادة ماتواكب الحصر .

تتناول الورقة أهم ملامح برنامج المسوح الاقتصادية بإحصاءات كندا ، الذى يشمل مسوحا مالية ، وصناعية ، وتجارية ، وانفاقا رأسماليا ، وضرائب ، وغيرها . حيث يجرى ثلاثمائة مسح مابين مسوح شهرية ، وربع سنوية ، ومسوح سنوية . وتهدف المسوح السنوية إلى جمع بيانات تفصيلية على نطاق جغرافى واسع فى حدود الموارد المالية المخصصة للمسح ، وبما لايرهق المبحوث ، بينما تهدف المسوح الأخرى إلى متابعة التغيرات قصيرة الأجل على نطاق جغرافى محدود . ومن أهم هذه الملامح :

١ – صعوبة التحديد الدقيق لمجتمع الدراسة .
٢ – عدم تجانس وحدات مجتمع الدراسة من حيث الحجم .
٣– ضـرورة تصنيف مجتمع الدراسة تصنيفا صناعيا industrial classification لضمان كفاءة العينة وجودة البيانات وسلامة تفسير النتائج .

وتستعرض الورقة المصادر المركزية للبيانات . وتناقش بعض القضايا الهامة المتصلة بإعداد الإطار ، من خلال استعراض أربعة عشر مسحا تم اختيارها تحكميا . ومن هذه القضايا :

١ – مصادر حصر وتصنيف البيانات التى يعتمد عليها كل مسح من المسوح السابقة .

٢ - إجراءات تحديث التصنيف والخاصة بمعالجة الآتى :
أ - الوفيات والمواليد .
ب - التغيرات الهيكلية والتصنيفية الطارئة على الوحدة الاقتصادية .

وفى النهاية يستعرض الباحث أهم مشاكل الحصر والتصنيف الخاصة بالوحدات الاقتصادية الكبيرة والصغيرة الحجم ، وهى : مشاكل جمع البيانات ، إرهاق المبحوثين ، والمشاكل الخاصة بالتقدير ، مع تقديم الحلول الخاصة بكل مشكلة .

يلى هذا الموضوع موضوعان ، لهما صبغة نظرية بحتة ، يتطلبان التسلح بقدر غير قليل من مبادئ نظرية العينات .

الموضوع الأول : "تحليل بيانات العينة الدائمة - من منظور المعاينة الاحتمالية" حيث يقدم رالف فولسوم Ralph Folsom وآخرون :

١ - رؤية المسوح التتبعية للمفاهيم التالية : مجتمع الدراسة ، والأسرة المعيشية ، والعائلة ، والأوزان weighting ، والإحصاءات الوصفية .
٢ - طرق التقدير والاستنتاج الإحصائى القائمة على توزيعات المعاينة الاحتمالية لبيانات المسوح الدائمة . فيتناول النماذج المختلفة للتحليل المتعدد model-based multivariate analysis واستخدامها فى تحليل البيانات . كما يعرض لثلاثة أشكال من أسلوب تحليل البقاء على قيد الحياة survival analysis ، وهو الأسلوب الذى يطبق عادة عند دراسة الوفيات أو نسبة انتشار مرض معين .

الموضوع الثانى : "قضايا الأوزان الخاصة بتقديرات المسوح التتبعية الخاصة بالأسرة والأسرة المعيشية"، وتجيب هذه الورقة ، المقدمة من لورانس إرنست Lawrence R. Ernst ، على التساؤلات الآتية :

- ما هى الأوزان النسبية المطلوبة للحصول على تقديرات غير متحيزة لمتغيرات الدراسة ؟
- ما مدى ملاءمة الطريقة التقليدية فى تحديد الأوزان (الوزن المرجح هو مقلوب احتمال اختيار وحدة المعاينة) للمسوح التتبعية ؟
- ما هى البدائل المطروحة لتحديد الأوزان للحصول على تقديرات غير متحيزة أو تقليل التحيز إلى أدنى حد ممكن ؟

بعد ذلك علق مارتن فرانكل Martin R. Frankel على الأوراق المقدمة فى هذا الجزء ، حيث أشاد بما أثارته من قضايا هامة تتعلق بإعداد الإطار ، واختيار العينة ، والتقدير . كما نوه بتميز الورقة المقدمة من مايكل كولدج من حيث قدرتها على ترجمة القضايا والمسائل النظرية إلى تطبيقات عملية .

الجزء الرابع : ادارة قواعد البيانات

يتناول هذا الجزء كيفية تنظيم وحفظ وإدارة بيانات المسوح التتبعية التى تتسم بالضخامة وتنوع المتغيرات التى يصعب تتبعها عبر الزمن من خلال التعامل مع العديد من ملفات البيانات ، وذلك من خلال ثلاث ورقات :

الورقة الأولى مقدمة من بات دويل Pat Doyle ، بعنوان "استراتيجيات قواعد البيانات للمسوح الدائمة"

تطرح الورقة الأشكال المختلفة لقواعد البيانات فى حالة المسوح الدائمة من خلال مثال فرضى ، يعرض الصور المختلفة لتنظيم ملفات البيانات وطرق الوصول إليها . ويوضح مقدم الورقة أنه لايوجد أسلوب وحيد أمثل يلائم كل أشكال المسوح الدائمة ، إنما يتم اختيار بديل من بين البدائل المطروحة فى إطار طبيعة البحث والميزانية المخصصة له .

الورقة الثانية مقدمة من بيتر سولنبرجر Peter Solenberger وآخرين بعنوان "إدارة قواعد البيانات ، مداخل إلى دراسات المسوح الدائمة للأسر المعيشية" . يستعرض مقدمو الورقة العديد من المسوح الدائمة للأسر المعيشية التى تمت فى العديد من البلدان فى العقدين الآخرين ، من حيث تصميم ومعالجة البيانات ، بالإضافة إلى مناقشة أهم مشكلات إدارة قواعد البيانات والتى تحول دون الوصول إلى قاعدة بسيطة للبيانات . ثم تطرح الورقة خمسة حلـول ممكنـة لهـذه المشكـلات ، مع التركيز على حلين : الأول : المدخل التتبعى للبناء الهرمى Sequential access of hierarchical structure ، والثانى : برنامج إدارة قواعد البيانات المتخصصة Specialized data base management program . وتعتمد المفاضلة بين الحلين على البرامج التطبيقية المتاحة للحاسب الآلى ، وفريق التحليل ، وإمكانيات الحاسب الآلى المستخدم .

الورقة الثالثة مقدمة من مارتن ديفيد Martin David بعنوان : "التعامل مع

بيانات المسوح الدائمة لأغراض التحليل العلمى : دور أنظمة قواعد البيانات" .

وتقوم الورقة على فرضيتين أساسيتين : الفرضية الأولى ، هى قابلية البيانات الدائمة للتحليل من خلال المجتمع العلمى الواسع ، وليس فقط هيئة المسح . الفرضية الثانية ، هى ضرورة أن يكون نظام إدارة قواعد البيانات المتبع فى المسوح الدائمة أكثر شمولا منه فى حالة المسوح العرضية .

ويستعرض مقدم الورقة أهم ملامح ومميزات نظام إدارة قواعد البيانات المنطقية Relational Data Base Management System (RDBMS) والذى يمتاز بقدرته على تحسين وتبسيط إدارة المعلومات .

ثم يطرح بعض المحكات لتقييم أنظمة إدارة قواعد البيانات ، ومنها مرونة النظام لاستيعاب أى تعديلات فى تصميم المسح أو جمع البيانات دون أن يتطلب تغييرات رئيسية تطرأ عليه ، استجابة النظام للأغراض التحليلية التى تتم بالنسبة لوحدات تحليلية متباينة ، سهولة التعامل مع النظام واستيعابه بالنسبة للمبتدئين ، وأخيرا إمكانية التعامل مع أجزاء من البيانات دون غيرها ، ويرى مقدم الورقة أن RDBMS يحقق هذه المميزات ، بالإضافة إلى صلاحيته لمعظم أنواع الحاسبات الآلية .

وقد تولى هاليمان ونسبوروف Halliman H. Winsborough التعليق على الأوراق الثلاث التى قدمت فى هذا الجزء . ففيما يتعلق بحاجة البيانات الدائمة إلى أساليب خاصة لإدارة قواعد البيانات بدعوى كبر حجمها وتعقيدها وتنوع المتغيرات التى يصعب تتبعها عبر الامتداد الزمنى للمسح ، يرى هاليمان ضرورة دراسة إشكالية إدارة قواعد هذا النوع من البيانات فى إطارها العام ، دون محاولة قصرها على نوع بعينه من المسوح . وفيما يتعلق بعدم إمكانية الاستفادة من أنظمة قواعد البيانات الحالية والمصممة فى المقام الأول لخدمة أغراض المؤسسات التجارية ، يرى هاليمان أن تصميم قواعد خاصة لإدارة البيانات ، لكى تفى بمتطلبات كل بحث بعينه ، لن تحقق مبدأ كفاءة التكاليف إلا إذا قامت بها مؤسسات كبيرة . وفيما يتعلق بتحديد المسئولية تجاه البيانات ، يرى هليمان أن دور مقدم البيانات هو الاحتفاظ بالبيانات بالطريقة التى تسمح بالإجابة على جميع الأسئلة المختلفة التى تغطى جميع الجوانب المتعلقة بالمسح ، وليس فقط الأسئلة موضع الاهتمام من جانب محلل هذه البيانات .

الجزء الخامس : مصادر أخطاء لاترجع إلى المعاينة

يتضمن هذا الجزء الورقة المقدمة من جراهام كالتون Graham Kalton وآخرين ، بعنوان "أخطاء لاترجع إلى المعاينة فى المسوح الدائمة" وفيها تقسم مصادر الأخطاء التى لاترجع إلى المعاينة (وهى الأخطاء التى نقع فيها ، سواء اتبعنا أسلوب الحصر الشامل أو أسلوب العينة فى جمع البيانات) إلى مصدرين رئيسيين :

١ – أخطاء الملاحظة

٢ – أخطاء القياس

أولا : أخطاء الملاحظة ، وتتضمن :

أ – أخطاء عدم الاستجابة ، أى الإخفاق فى جمع البيانات المطلوبة عن بعض وحدات المعاينة .

ب – أخطاء قصور الحصر ، عدم إعطاء بعض وحدات المجتمع فرصة للاختيار فى العينة .

ثانيا : أخطاء القياس وتتضمن :

أ – أخطاء الاستجابة ، أى الخطأ فى تسجيل الاستجابات ، أو تأثير الباحث على المبحوث ، أو أخطاء التذكر ، أو تحريف الاستجابات عمدا ، أو عدم الاختيار المناسب لوحدة جمع البيانات .

ب – أخطاء التشغيل ، وتشمل أخطاء التكويد وإدخال وتصحيح البيانات .

وتعنى الورقة بمصدرين فقط من مصادر الأخطاء التى لاترجع للمعاينة ، والمميزة للمسوح الدائمة عن غيرها من المسوح ، وهما : أخطاء عدم الاستجابة ، وذلك نظرا لتأثيره التراكمي عبر الامتداد الزمنى للمسح . والخطأ الناشئ عن تكرار مقابلة المبحوث Panel conditioning ، حيث قد يغير المبحوث من سلوكه تجاه المسح أو طريقة إجابته على الأسئلة .

وتعرض الورقة تأثير أربعة من مقومات تصميم المسوح الدائمة على هذه الأخطاء ، وهى : تأثير طول الفترة بين موجات جمع البيانات ، ووحدة جمع البيانات سواء المبحوث نفسه Self-reporter أو وكيل عنه Proxy informant ، وطريقة جمع البيانات ، وقواعد معالجة وحدات المعاينة التى فقدت أو أضيفت إلى

الدراسة . كما تتناول التأثير السلبى للأخطاء التى لاترجع إلى المعاينة على قياس التغير الإجمالى وهو إحدى المميزات الأساسية للمسوح الدائمة ، حيث تفى البيانات التى تقدمها بقياس التغير الاجمالى للظاهرة على المستوى الفردى .

وفى التعليق على الورقة المقدمة فى هذا الجزء ، يؤكد كولم أوميركيرتاى Colm O'Muircheartaigh على ضرورة الاهتمام بالأخطاء التى لاترجع للمعاينة، وذلك لتأثيرها على دقة التقديرات المستهدفة من المسح ، بالإضافة إلى كونها إحدى المشكلات المرتبطة بعملية القياس والتى تؤثر على جودة الاستجابات . ويرى كولم ضرورة دراسة مردود الخطوات التى نتخذها للتغلب على أسباب هذه الأخطاء على الدورات اللاحقة للمسح . ثم يطرح عددا من المداخل لمراقبة جودة البيانات . كما يتناول بعض مصادر هذا النوع من الأخطاء ومنها عدم الاستجابة، طول الفترة بين موجات المسح ، وتأثير تكرار مقابلة المبحوث ، وأخيرا يقدم رؤية عامة حول طريقة التعامل مع الأخطاء التى لاترجع إلى المعاينة .

الجزء السادس : تأثير تكرار مقابلة المبحوثين

يتناول هذا الجزء أثر التعرض المتكرر لأفراد العينة لنفس القياسات على النتائج ، وذلك من خلال ثلاث ورقات تتناول المشكلة ، وكيفية دراستها ، وتحديد مميزاتها وعيوبها من خلال العديد من المسوح التتبعية التى تتباين من حيث التصميم .

الورقة الأولى مقدمة من ادريانا سيلبرشتين Adriana R. Silberstein وآخرين بعنوان : "آثار تكرار المقابلة من خلال مسح الإنفاق الاستهلاكى" .

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير عاملين ، هما : تأثير فترة استدعاء الأحداث وتأثير تكرار مقابلة المبحوث – على الاستجابات من خلال مسح الإنفاق الاستهلاكى ، وهو واحد من مسحين يقوم بهما برنامج مسوح الإنفاق الاستهلاكى ، حيث يجرى المسح على خمس دورات . المقابلة الأولى تهدف إلى تحديد الفترة المرجعية للمقابلات اللاحقة ، وهو ما يعرف بعملية التحديد وتستبعد بياناتها من عملية التحليل . بينما تستخدم بيانات الدورات الثانية حتى الخامسة فى التحليل والتقدير .

وتتضمن عينة الدراسة مجموعات متعاقبة من الأفراد ، حيث فى كل دورة من دورات المسح تقسم كل مجموعة متعاقبة إلى من يتم مقابلتهم فى الشهر الأول

أو الثانى أو الثالث . فإذا كان المطلوب تقدير مشتريات شهر معين ، تسأل بعض المفردات عن مشترياتهم عن شهر سابق ، والبعض الآخر عن شهرين سابقين ، والباقى عن ثلاثة شهور سابقة على المقابلة . ويسمح هذا التصميم بمقارنة تكرار مقابلة المبحوث وفترة استدعاء الأحداث ، وهما المحددان للاستجابات الخاصه بإنفاق شهر معين . ووحدة التحليل هى المستهلك الذى يشارك بدخله فى صنع قرار الإنفاق . ويستخدم نفس أداة الاستبار مابين الدورة الثانية وحتى الخامسة تقريبا .

تهدف الدراسة إلى اختبار معنوية تأثير فترة استدعاء الأحداث وتكرار مقابله المبحوث والتفاعل بينهما بإستخدام النموذج الخطى حيث تم تقدير معلمات النموذج بواسطةالنماذج الخطية العامة SAS General Linear Models .

ومن أهم نتائج الدراسة :

- تفاوت تأثير فترة استدعاء الأحداث بالنسبة لعناصر الإنفاق .
- وجود فرق معنوى فى متوسط الإنفاق لنصف عناصر الإنفاق التى تم اختبارها وذلك لعامل تكرار مقابلة البحوث .
- التفاعل بين العاملين غير معنوى .

الورقة الثانية مقدمة من لارى كوردر Lary S. Corder وأخرين بعنوان "آثار تكرار مقابلة المبحوث بالنسبة لمسح مدى الاستفادة من الرعاية الطبية والإنفاق عليها" .

تقدم الورقة عرضا مقارنا لمسحين ، هما : مسح الاستفادة من الرعاية الطبية والإنفاق عليها ، والمسح الصحى . وهما مسحان متشابهان فى فترة الإجراء ١٩٨٠ ، وفى البيانات التى يتم جمعها وأداة القياس المستخدمة ، وإن اختلفا فى طبيعة كل مسح : فالأول مسح تتبعى ، بينما الثانى مسح عرضى لتصميم تراكمى للعينة (26 two-week accumulating sample design) ، بالإضافة إلى بعض الاختلافات الإمبريقية بين المسحين .

وتهدف الدراسة إلى اختبار تأثير تكرار المقابلة على اختلاف الاستجابة بين المسحين من خلال اختبار الفروض الآتية :

١ – اختبار معنوية الفرق بين التقديرات الربع سنوية والسنوية بين المسحين ،

وذلك لمتغيرات الدراسة الأساسية .

٢ - اختبار معنوية الفرق بين تقديرات متغيرات الدراسة الأساسية عبر فترات المسح المختلفة وذلك لكل مسح على حدة .

ومن أهم نتائج الدراسة :

إن البيانات المتاحة والمنهج الذى اتبع لايكفيان لاستخلاص نمط واضح لتأثير تكرار مقابلة المبحوث .

الورقة الثالثة : مقدمة من چينفر واترتون Jennifer Waterton وآخرين بعنوان "آثار تكرار مقابلة المبحوث من خلال مسح الاتجاهات الاجتماعية فى بريطانيا" .

وتتناول الورقة إشكالية تأثير تكرار مقابلة المبحوثين من خلال اختبار مجموعة من الفروض ، اهمها :

١ - تكرار المقابلة قد يسبب تغيرات فى الاتجاه أو السلوك نتيجة للتنبيه الزائد للوعى .

٢ - تكرار المقابلة قد يجمد الاتجاهات .

٣ - تكرار المقابلة يؤدى إلى تقارير أكثر صدقا من خلال خفض التحيز الناتج عن الجاذبية الاجتماعية .

٤ - تكرار المقابلة يحسن من فهم القواعد المتحكمة فى عملية المقابلة .

٥ - تكرار المقابلة يؤدى إلى زيادة الدافعية وتحسين نوعية الاستجابة .

٦ - تكرار المقابلة يزيد من ملل المبحوث ويقلل من كفاءة البيانات .

وتنتهى الدراسة إلى النتائج التالية :

١ - يصبح المبحوثون أكثر إدراكا ووعيا لما يدور حولهم من أحداث .

٢ - من المتوقع أن الاتجاهات ، بفرض تجمدها ، لن تظل كذلك إلا لفترة قصيرة نسبيا .

٣ - يصبح المبحوثون أكثر صدقا وأقل إجابة بـ "لا أعرف" . ويتضح تأثير تكرار المقابلة على المبحوثين ذوى المعرفة المحدودة . وتنبه الدراسة إلى أن صغر حجم عينة المسح وعدم مراعاتها التمثيل الجيد للمجتمع لاتسمحان بتعميم

نتائج الدراسة .

وقد علق هولت D. Holt على الأوراق التى عرضت فى هذا الجزء ، فأكد على أنه بالرغم من أن العديد من الدراسات التى أجريت بهدف تحديد ما إذا كانت مقابلة المبحوث تحت نفس الظروف وبنفس أداة القياس وتحت نفس التعريفات سوف تؤدى إلى استجابات مختلفة أم لا ، وذلك بناء على عدد مرات مقابلته ، إلا أن تميز هذه الأوراق يأتى من محاولتها استخدام مسوح مختلفة التصميم لتعميق رؤيتنا للموضوع . يستعرض هولت بعد ذلك ما جاء فى الأوراق من خلال طرح تساؤل أساسى ، حول تأثير تكرار المقابلات على النتائج . وينتهى إلى أن :

أولاً : الانطباع العام الذى يمكن استنتاجه من هذه الأوراق هو أن التأثير القوى لتكرار مقابلة المبحوث لم يتم التأكد منه واقعيا .

ثانيا : تصميم المسح الذى يفى بأهداف معينة ليس من الضرورى أن يكون مناسبا لدراسة تأثير العوامل المختلفة على جودة البيانات كل على حدة ،

ثالثا : الحاجة إلى المزيد من الدراسات وخاصة الميدانية التى تعنى بتقدير تأثيرات هذه العوامل .

الجزء السابع : معالجة مشكلات عدم الاستجابة

يتناول هذا الجزء إشكالية عدم الاستجابة فى المسوح الدائمة ، وذلك من خلال ثلاث ورقات ترتبط بأساليب تحليل النماذج الرياضية .

الورقة الأولى مقدمة من جيمس ليبكوسكى James M. Lepkowski بعنوان "معالجة عدم الاستجابة الدورية فى المسوح الدائمة" . وتتناول مفهوم عدم الاستجابة الدورى ، وهو عدم الحصول على استجابات لبعض مفردات العينة بالنسبة لدورة أو أكثر من دورات المسح . ثم تطرح الورقة طريقتين من طرق تعويض حالات عدم الاستجابة . الطريقة الأولى هى طريقة أوزان الترجيح ، حيث يتم تصميم نسق للأوزان لتصحيح التحيز فى تمثيل وحدات المعاينة كنتيجة لحالات عدم الاستجابة . الطريقة الثانية طريقة التنسيب حيث يتم تعويض الاستجابات المفقودة بقيم إفتراضية بناء على صور مختلفة من النماذج

الرياضية . وتتأثر الطريقتان بطريقة تحليل بيانات المسح ، ونوع البيانات ، ونمط عدم الاستجابة الدورى . ثم تقدم الورقة مجموعة من المحكات التى يمكن على أساسها المفاضلة بين طرق معالجة حالات عدم الاستجابة ، ومنها : سهولة التطبيق ، ومرونة وملاءمة الطريقة لجميع أنواع البيانات ، ودقة التقديرات الناتجة .

الورقة الثانية مقدمة من روبرت فاى Robert E. Fay بعنوان "تقدير عدم الاستجابة المعتمد اعتماداً شرطيا على المتغيرات غير المشاهدة فى المسوح التتبعية باستخدام النماذج السببية" .

يركز مقدم الورقة على المداخل النظرية للعديد من النقاط التى أثارتها الورقة السابقة ، حيث يعرض مجموعة من النماذج الصالحة لتحليل المسوح التتبعية ولعلاج حالات عدم الاستجابة بافتراض أن احتمال عدم الاستجابة بمعلومية المتغيرات المشاهدة يعتمد على المتغيرات غير المشاهدة ويعرف هذا النوع من عدم الاستجابة بـ nonignorable nonresponse ومن هذه النماذج :

١ - النموذج التنبؤى القائم على الحالات الكاملة .

٢ - النموذج القائم على افتراض ان احتمال عدم الاستجابة بمعلومية المتغيرات المشاهدة لايعتمد على المتغيرات غير المشاهدة ويعرف هذا النوع بـ ignorable model .

٣ - النموذج السببى البسيط

الورقة الثالثة مقدمة من رودريك ليتل Roderick J.A. Little وهونج لن سو Hong-lin Su بعنوان "عناصر عدم الاستجابة فى المسوح الدائمة" وتتناول أهم أسباب عدم الاستجابة ، كرفض الإجابة ، أو حذف بعض الأسئلة من جانب الباحث ، أو استبعاد الاستجابات غير الصحيحة أثناء عملية إدخال ومراجعة البيانات . وتأتى أهمية إشكالية عدم الاستجابة من التحيز المحتمل الناجم عن اختلاف خصائص الأفراد غير المستجيبين عن الأفراد المستجيبين . وتركز الورقة على بديلين من البدائل المتاحة لعلاج حالات عدم الاستجابة ، هما :

البديل الأول ، هو طريقة *التنسيب* ، حيث تتناول أهم طرق *التنسيب* بصفة عامة ، وفى مجال المسوح الدائمة بصفة خاصة . فتقسم طرق التنسيب إلى :

١ - تنسيب أحادى *univariate* ، وتنسيب متعدد *multivariate* .

٢ - تنسيب هامشى marginal ، وتنسيب شرطى conditional .

٣ - تنسيب عشوائى stochastic ، وتنسيب متوسط mean .

وتستعرض الورقة بعض المداخل التطبيقية العملية لطريقة التنسيب المتعدد الشرطى .

البديل الثانى ، تحليل البيانات مباشرة دون علاج لحالات عدم الاستجابة . وتقدم الورقة ثلاث طرق للتحليل :

١ - تحليل الحالات الكاملة complete- case analysis .

٢ - تحليل الحالات المتاحة available- case analysis .

٣ - التحليل القائم على الإمكان الأعظم likelihood-based analysis .

وقد عبر فريتز شويرن Fritz Scheuren عن اتفاقه مع الروح العامة للأوراق التى قدمت فى هذا الجزء بما تمثله من موضوعات متنوعة تغطى مشكلة عدم الاستجابة بوجه عام ، مع التمييز بين عناصر عدم لاستجابة وموجات عدم الاستجابة . ثم يقدم فريتز بعض التوصيات حول ضرورة دراسة رجعة استجابة الطرق التى تتخذ لتعديل حالات عدم الاستجابة على تصميم المسح فى دوراته اللاحقة ، بإضافة بعض المتغيرات ، أو تعديل إجراءاته : على المدى القريب ، وعلى المدى المتوسط ، ضرورة الاستفادة من المعلومات المتوفرة عن عملية القياس، ليس فقط لتعديل حالات عدم الاستجابة وإنما لمعرفة أسبابها والحد منها . وعلى المدى البعيد ، تنمية قدرات الأفراد المشاركين فى المسح على تعديل الصور المختلفة من صور فقد البيانات مع الاستفادة من التسهيلات التى يتيحها الحاسب الآلى .

الجزء الثامن : تقدير المعلمات الخاصة بمستوى الظاهرة والتغيرات بها

يتناول هذا الجزء النماذج التى تجمع بين السلاسل الزمنية وأخطاء القياس ، من خلال ورقتين .

الورقة الأولى مقدمة من ويلارد رودجرز Willard L.Rodgers بعنوان "مقارنة بين المداخل المختلفة لتقدير النماذج السببية البسيطة باستخدام بيانات مسوح دائمة" وتناقش تأثير أخطاء القياس والمتغيرات المحذوفة على تقدير معلمات النماذج الاقتصادية الاجتماعية ، من خلال عدة اقترابات :

١ – افتراض عدم وجود أخطاء قياس .
٢ – افتراض وجود أخطاء قياس .

وذلك فى حالة متغير مفسر واحد أو أكثر ومتغير تابع واحد ، مع مقارنة هذه البدائل من حيث دقة التقديرات باستخدام بيانات محاكاة Simulated data . وقد أوضع رودجرز أنه ، نظرا للتأثير الملحوظ لأخطاء القياس على معاملات الإنحدار فى النماذج السببية المختلفة لتحليل البيانات الدائمة ، يجب أن يخصص جزء من مصادر المسح لتقدير هذا الأثر .

الورقة الثانية مقدمة من راو J. N. K. Rao وأخرين بعنوان "تقدير مستوى الظاهرة والتغيرات بها باستخدام البيانات الأولية الحالية" . وتعرض الورقة مدخلين لتحسين التقديرات الأولية لمستوى الظاهرة والتغير بها . المدخل الأول ، مدخل المعاينة حيث يستخدم تقديرات فترة سابقة والتقديرات الحالية الأولية للوصول إلى تقديرات أولية جيدة . المدخل الثانى ، يعالج المشكلة كمشكلة تنبؤ باستخدام طريقة السلاسل الزمنية ، حيث تستخدم كل البيانات المتاحة فى الفترات السابقة وليس فترة واحدة ، من خلال التطبيق على المسح الدورى للشركات الصناعية ، الذى يجرى عن طريق احصاءات كندا .

ثم قام واين فولر Wayne A. Fuller بالتعليق على الورقتين المقدمتين فى هذا الجزء . فنوه بتميز الورقتين من حيث محاولتهما الربط بين موضوع السلاسل الزمنية وموضوع أخطاء القياس ، وهو مالم تتطرق إليه الدراسات السابقة . ويرى فولر أن الجهد المخصص لدراسة عملية القياس يجب أن يعتمد على حجم المسح . ففى حالة المسوح الصغيرة يمكن الاعتماد على الدراسات السابقة فى تقدير تباين أخطاء القياس ، بينما فى حالة المسوح الكبيرة لابد من إعادة القياس لبعض المفردات ، واستخدام هذه المشاهدات أو القياسات المتكررة لتقدير تباين الأخطاء مع الاستفادة بقدر الإمكان بالبرامج التطبيقية المتاحة للحاسب الآلى ، ومنها على سبيل المثال برامج EVCARP التى تقدم للمستخدم أساليب تقدير نماذج أخطاء القياس للمسوح معقدة التصميم .

الجزء التاسع : الإعتبارات الواجب اتباعها فى بناء النماذج

يركز هذا الجزء على القضايا المتعلقة بتحليل بيانات المسوح التتبعية ، من خلال

أربع أوراق :

الورقة الأولى مقدمة من جارى سولون Gary Solon بعنوان "أهمية البيانات التى توفرها المسوح الدائمة فى البحوث الاقتصادية" . يستعرض مقدم الورقة أهم مميزات البيانات التتبعية التى تتميز بها على البيانات العرضية فى مجال البحوث الاقتصادية ، وهى :

١ – إمكانية قياس التغيرات عبر الامتداد الزمنى للمسح على المستوى الجزئى ، وهو مايعرف بـ gross change ، فالمسح العرضى المتكرر قد يقدم نسبة الأسر المعيشية المعدمة سنويا على سبيل المثال ، بينما المسح التتبعى يضيف على ذلك ما إذا كانت نفس الأسر مازالت معدمة أم لا .

٢ – التحكم فى تأثيرات المتغيرات غير المشاهدة فى بناء نماذج الانحدار .

ثم يستعرض أهم مصادر التحيز الذى تتعرض له أساليب تحليل البيانات التتبعية ، وهى :

١ – الفقد فى العينة ، الذى يمتد أثره ليشمل تقليل حجم العينة بالإضافة إلى عدم تمثيل العينة للمجتمع عبر الزمن .

٢ – ديناميةالاختيار الشخصى Dynamic Self-Selection .

٣ – أخطاء القياس . فبالرغم أن أخطاء القياس التى تتعرض لها المسوح التتبعية ليست أكبر من أخطاء القياس المعرضة لها المسوح العرضية ، إلا أن أساليب التقدير المستخدمة فى البيانات التتبعية ذات حساسية خاصة للتحيز الناجم عن أخطاء القياس خاصة إذا أدت أخطاء قياس المتغيرات إلى وجود ارتباط بين الأخطاء ، وذلك لأن هذه الأخطاء كثيرا ما تؤثر على المشاهدات المتالية بنفس الطريقة .

ثم توصى الورقة فى النهاية بالمزيد من الأبحاث المنهجية التى تتناول بالدراسة أثر الارتباط السلسلى لأخطاء القياس على تحيز النتائج وأهم خصائصه .

الورقة الثانية مقدمة من لى ليلارد Lee A. Lillard بعنوان "دينامية العينة : بعض القضايا السلوكية" . وتتناول مفهوم دينامية العينة ، أى التغيرات المستمرة إما فى حجم العينة أو فى خصائص مفرداتها . كما تستعرض أهم مصادر هذه الدينامية ، وهى :

١ - الفقد فى العينة ، نظرا لتأثيره التراكمى عبر الامتداد الزمنى للمسح ، ومن ثم تصبح العينة أقل تمثيلا للمجتمع ، ويصبح من الضرورى التعرف على هؤلاء الأفراد الذين تركوا العينة ، لتحديد تأثيرهم على النتائج خاصة إذا كان لديهم خصائص تميزهم عن باقى مفردات العينة .
٢ - دخول أفراد جدد للعينة ، نظرا لتأثير هؤلاء الأفراد على تصميم نسق لأوزان الترجيح المستخدمة لتعديل إطار العينة الأصلى .
٣ - تغير خصائص أفراد العينة ، إما بالزواج أو الطلاق أو الهجرة أو بلوغ الأطفال .

وتطرح الورقة تساؤلا هاما حول العلاقة بين دينامية العينة وسلوك أفرادها، حيث تجيب عليه من خلال مدخلين :

الأول : مقارنة معلمات النماذج التحليلية السلوكية للأفراد المنضمين حديثا للعينة والأفراد التاركين لها .

الثانى : تحديد مدى ارتباط الفقد فى العينة بالخصائص الديموجرافية للأفراد وسلوكهم الحديث ، من خلال التطبيق على مسح دينامية الدخل .

الورقة الثالثة مقدمة من چيمس هيكمان James J. Heckman وريتشارد روب Richard Robb بعنوان "أهمية البيانات التتبعية فى حل مشكلة تحيز الاختيار فى تقييم تأثير المعالجات على النتائج" . تهدف إلى استعراض الطرق المختلفة لتقدير أثر المعالجة على نتائج المسح ، وذلك تحت فرض أن تخصيص الأفراد تبعا لفئات المعالجة يتم بصورة عشوائية ، والمعالجة هنا قد تكون برنامجا تدريبيا أو نوعا معينا من الدواء .

وحيث أن التخصيص يتم بصورة عمدية بعيدة عن أسس التجارب العشوائية ، كان لابد من وضع الفروض المختلفة للتغلب على المشكلات الناجمة عن الاختيار المتحيز للفرد وتوزيعه عمديا بحسب فئات المعالجة . ويتم تطبيق هذه الطرق لتقدير أثر المعالجات على ثلاثة أنواع من البيانات ، وهى : بيانات مسوح عرضية ، وبيانات مسوح عرضية متكررة ، وبيانات تتبعية ، مع مقارنة المقدرات فى كل حالة .

الورقة الرابعة مقدمة من چان هيوم Jan M. Hoem بعنوان "إشكالية *الأوزان فى المسوح الدائمة للسلوك الفردى*" *وتستعرض الجدل الواسع حول*

إشكالية استخدام أوزان الترجيح فى بناء النماذج التحليلة السببية ، وهى من القضايا المشتركة بين المسوح التتبعية والمسوح العرضية ، إلا أنها تحظى باهتمام أكبر فى المسوح التتبعية لاعتمادها على النماذج التحليلة السببية فى تحليل نتائجها .

يرى البعض إمكانية تطبيق طريقة الأوزان فى معظم الحالات ، بينما يرى البعض الآخر أن استخدام النماذج يتجاوز جميع الحالات التى تتطلب اللجوء إلى الأوزان . ويعارض هيوم استخدام الأوزان . ويرى أنه بقبول فروض النموذج تصبح الأوزان غير ملائمة ، بل ويؤثر استعمالها على دقة تقديرات معلمات النموذج . ويعرض وجهة نظره هذه من خلال نوعين من المعاينة وهما :

١ - طرق معاينة سلسلة ماركوف Sampling Markov Chain Sample Paths.

٢ - معاينة تعتمد على متابعة النتائج Outcome-Dependent Sampling .

وقد تولى ستيفن فينبرج Stephen E. Fienberg التعليق على الأوراق الأربع ، محاولا ربطها معا من منظور مفهوم النماذج . فطرح تساؤلاته عن :

١ - طبيعة النماذج التى تحتاج إلى بيانات دائمة .

٢ - إذا كنا بصدد مسح دائم ، فماهى البيانات التى يجب جمعها ؟ وماهى وحدة جمع البيانات ؟ والمدى الزمنى للمسح ؟ وعدد مرات مقابلة المبحوث ؟ والطريقة التى يتم بها جمع البيانات ؟ .

٣ - ماهو مجتمع الدراسة الذى تمثله العينة ؟ .

٤ - ماهو الدور الذى تلعبه أوزان الترجيح ، وعشوائية الاختيار ، وجودة البيانات التى يتم جمعها ؟ .

وفى تعليق آخر يرى جراهام كالتون أنه على الرغم من الميزة الأساسية للمسوح التتبعية ، وهى إمكانية قياس التغير الإجمالى ، إلا أن التقديرات الخاصة بها تتأثر بأخطاء القياس . وهو يتفق مع سولون فى أن الارتباط السلسلى لأخطاء القياس عامل مهم يجب وضعه فى الاعتبار ، لتأثيره على تقديرات التغير الإجمالى . ويرى كالتون أن قضية أخطاء القياس ، خاصة بالنسبة للمسوح الدائمة ، فى حاجة إلى المزيد من الأبحاث التى يكون من شأنها إيجاد تقديرات لها ، وتطوير أساليب تعويضها . وفيما يتعلق بأهمية البيانات الدائمة ، لايتفق كالتون مع النتائج التى خلص إليها هيكمان وروب فى أن الأهمية

النسبية للبيانات التتبعية مغالى فيها . ويرى كالتون أن مقارنة المسوح الدائمة بالمسوح العرضية يجب أن تتم على أساس حجم العينة الذى يمكن تحقيقه فى ظل ميزانية محددة ، وأن تكاليف دورتين من مسح دائم قد تكون أقل من مسحين مقارنين من المسوح العرضية . وفيما يتعلق باستخدام أوزان الترجيح فى النماذج التحليلية ، يرى كالتون أنه لاتوجد اعتبارات خاصة تميز المسوح الدائمة عن المسوح العرضية فى هذا الشأن .

قراءة فى أعمال المؤتمر الدولى الثامن
للجمعيـة الدوليـة لعلـم الاجتمـاع الريفــى *
١١ - ١٦ أغسطس سنة ١٩٩٢

المجتمع الريفى فى النظام العالمى المتغير

سهير لطفى **

تهتم الأوساط الأكاديمية العالمية والإقليمية - منذ السبعينات حتى الآن - بدراسة إشكاليات وقضايا التنمية فى سياق النظام العالمى الجديد ، الذى تميز بـ : التقارب بين إيدلوجيات التجارب الرأسمالية والاشتراكية ، وثورات الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا ، والدعوة إلى تقليص الفجوة بين المجتمعات الفقيرة والغنية ، والادعاء بتأسيس نظام اقتصادى عالمى واحد ، والمناداة بالديمقراطية والسلام العالمى فى إطار مبدأ عالمية حقوق الإنسان ... الخ .

وفى إطار تلك المتغيرات العالمية بحصادها الإيجابى والسلبى ، اجتهدت الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الريفى فى معالجة قضايا الريف فى مؤتمرها الثامن والأخير الذى عقد خلال الفترة ١١-١٦ أغسطس سنة ١٩٩٢ بجامعة ولاية بنسلفانيا ، بالولايات المتحدة الأمريكية .

وجدير بالإشارة أن تلك الجمعية قد تأسست سنة ١٩٦٤ بعضوية الجمعيات الاقليمية والقطرية المهتمة بدراسة قضايا الريف ، ويشارك فى عضويتهـا الأفـراد

* 8th World Congress for Rural Sociology, Pennsylvania State University, U. S. A., 11-16 August 1992.

** مستشار (أستاذ علم الاجتماع) بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٢ .

والجماعات التى تميزت بإضافتها العلمية فى المسألة الريفية . وتحرص الجمعية الدولية على عقد مؤتمرها الدولى كل أربع سنوات فى دولة من الدول الممثلة بجمعيات أو أفراد . وحظيت كل من فرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وبولندا والمكسيك والفلبين وإيطاليا ، بمسئولية تنظيم مؤتمر من المؤتمرات الدولية الثمانية التى عقدت على مدار الثمانى والعشرين سنة الماضية .

وتهدف الجمعية من تنظيم مؤتمراتها الدولية إلى تبادل المعلومات والدراسات والبحوث حول المسألة الريفية ، والاجتهاد فى إضافة نماذج نظرية وتطبيقية فى مجال التنمية الريفية ، ومواجهة تحديات ومشكلات الريف على مستوى مجتمعات العالم المتقدم والنامى ، الغنى والفقير .

***

وأهتم المؤتمر الدولى الثامن بمناقشة العديد من القضايا النظرية والمنهجية والتطبيقية بمناحى وأساليب ومستويات متعددة تجسدت فى :

١ - تعددية مناهج المعالجة النظرية فلقد :

أ - اهتمت بعض جلسات المؤتمر بمعالجة قضايا علم الاجتماع الريفى والتنمية الريفية .

ب - واقتصرت جلسات أخرى على المعالجة الجزئية لبعض قضايا المجتمع المحلى للقرية .

٢ - الاهتمام بخصوصية المجتمعات الريفية .

نظمت الجمعية بعض الجلسات لمناقشة خصوصية المجتمعات الريفية لبعض الأقاليم بهدف معالجة نماذج من إشكاليات وقضايا ريف : الوطن العربى ، وأمريكا اللاتينية ، وأوربا الشرقية ، والمجتمعات الآسيوية ، ومجتمعات أفريقيا .

٣ - معالجة بعض الجلسات للقضايا والمقولات المتعلقة بفئات وقطاعات المجتمع كالمرأة الريفية والشباب الريفى .

٤ - التركيز على الأسرة الريفية كأهم مؤسسة فى المجتمع الريفى .

٥ - مناقشة بعض أنظمة وأساليب التنمية الريفية ، كالتعليم والاقتصاد ... الخ .

٦ – تنظيم جلسات لبحث المسألة الزراعية بأبعادها التقنية والعلمية والعملية .

٧ – إعداد ورش عمل لمناقشة البحوث التى أجريت فى حقل الاجتماع الزراعى .

٨ – هذا بالإضافة إلى اللقاءات العلمية والتنظيمية التى عقدتها بعض الجمعيات الإقليمية .

★★★

ونعرض فيما يلى لأهم الموضوعات والقضايا والمقولات التى كانت محل معالجة ومناقشة وحوار من قبل الأطراف المشاركة فى المؤتمر .

اولا : القضايا النظرية والتطبيقية

من المتفق عليه أن للاتجاهات السسيولوجية دوراً فى توجيه البحث والدراسة إذا ما استخدمت بحكمة ودراية . وهذا يتطلب دراسة مفاهيم هذه الاتجاهات وتصوراتها، والإلمام بمحاولتها وبما احتوته من اهتمامات مختلفة ...

وبالتتبع التاريخى للاتجاهات السسيولوجية ، يدرك أن عددا من التيارات الاجتماعية قد تقارب بعد أن كانت هذه التيارات قد فقدت الاتصال . وبهذا يمكن القول : ان تقارب الاتجاهات السسيولوجية يمثل حلقة نمو للنظرية الاجتماعية التى يعتبر بعضها امتدادا للوضعية المتمثلة الآن فى الرؤية الوظيفية ، ويعتبر بعضها الآخر امتدادا للهيجلية المتبلورة فى الرؤية الماركسية ، وتشكل بداية الاهتمام بتطبيق الاتجاه الكلى Holistic approach وبداية الاهتمام بالبناء الاجتماعي من حيث إقامة النماذج ، والبداية الحقيقية للدراسة العلمية التطبيقية بمناقشة السؤالين التالين :

١ – ما إجابات كل من الاتجاهين على الأحداث والمشكلات التى عاصرته ؟

٢ – ما الحلول المقترحة أو التى تبناها كل من الاتجاهين فى هذا المجال ؟

ولقد كان الحل عند ماركس متمثلا فى الثورة ، وفى الخروج من دائرة الحلقة التقليدية وكسرها باستخدام القوة . والإنسان فى نظرة كائن يتميز بالعقلانية ، وبالمقدرة على التحكم فى النفس ، أما بارسونز فكان متأثراً بالاتجاه الليبرالى وبالعقلانية ، وكان تفسيره يتميز بالتكامل والتقارب بين أكثر من وجهة نظر بالنسبة للأفكار السابقة .

والخلاصة أنه يمكن القول بأن كلا من الاتجاهين قد قام بثورة فى محيط بيئته الاجتماعية ، إذ حاول كل منها أن يضع ويطور نموذجا للمفاهيم والأفكار كمحاولة لفهم المجتمع .

ورغم أن هناك تناقضا واختلافا عميقا بين كل من الرؤية الوظيفية والماركسية . إلا أننا نرى مع البعض أن هناك تقاربا بين الاتجاهين فى الافتراضات المنطقية والأفكار والمشكلات التى كانت محور الاهتمام والدراسة . وهذا التقارب قد يعنى ضمنيا الرفض التدريجى للتمييز بين كل من الاتجاهين .

ويستلزم شرح هذه القضية فحص نوعية القضايا التى كانت محل تقارب بين كل منها مثل :

١ - إن كلا من الاتجاهين يعتبر اتجاها كليا .

٢ - إن هناك توافقا بين كل من الاتجاهين فيما يختص بالدور الذى ينسب إلى الصراع والاتساق من حيث التكامل وعدم التكامل .

٣ - إن كلا من الاتجاهين يشترك فى فكرة التطور والتغير الاجتماعى .

٤ - إن كلا من الاتجاهين يعتمد أساسا على نموذج التوازن Equilibrism .

★★★

وفى إطار هذا الحوار المنهجى تناولت عدة جلسات عرض ومناقشة بعض القضايا المتعلقة بالتحدى العلمى الجديد ، وتعريف التنمية الريفية وإستراتيجيتها ، والخطة الريفية ، والمجتمع الضعيف ، والمجتمع الريفى ، والمفاهيم القديمة والتحديات الجديدة ، والفلاحين والمجتمعات الريفية ، ووطأة الإنسان على البيئة الريفية ، ونمط الحياة الريفية والمهنة ، والعمالة الفلاحية وتحولات سوق العمالة الريفية ، والإصلاح الزراعى ، وقضايا المساعدة التنموية الدولية .

إضافة إلى معالجة بعض جلسات المؤتمر للموضوعات المرتبطة بعلم الاجتماع الريفى والمسألة الزراعية مثل :

- الزراعة والمجتمع .
- الاقتصاد الزراعى .
- علم الزراعة .
- التغيرات الزراعية .

- منتجات الفاكهة والخضروات .
- المفاهيم الزراعية .
- المد الريفى والنظام المعرفى للزراعة .
- السياسة الزراعية حول العالم .
- السوق الأوربية بعد سنة ١٩٩٢ .

ثانيا : قضايا فئات المجتمع

انحصر الاهتمام بفئتى المرأة والشباب فقط .

١ - المـرأة

عولج موضوع المرأة فى إطار المقولتين المتعلقتين بأنه :

أ - رغم كثرة وثراء الدراسات التى تناولت المرأة الريفية ، إلا أن غالبيتها مازال حبيس "الينبغيات" النظرية ، التى تؤكد على ضرورة تغيير أسلوب حياة المرأة ، ولاتترجم ذلك إلى مشاريع تؤدى إلى تحسين نوعية حياتها الاقتصادية والاجتماعية .

ب - تستلزم معالجة إشكالية المرأة توصيف مجتمعها الريفى ، ومعرفة خصوصية البنية وتوظيفها فى إطار المشاريع التنموية للمرأة ، بمعنى آخر يجب أن يكون الهدف الرئيسى من البحوث والدراسات هو الوعى بخصوصية السياق الاجتماعى الذى يساعد على فهم شكل ومضمون دور المرأة الريفية بفئاتها العمرية فى إطار المجتمع .

فى هذا الإطار عالجت بعض جلسات المؤتمر موضوعين هما :

- نوعية أسلوب حياة النساء الريفيات المسنات .
- المنظور المعاصر للريف والمرأة الريفية .

٢ - الشباب

وركزت بعض الجلسات على قطاع الشباب كمؤشر من مؤشرات حاجة المجتمع إلى تجديد نفسه ، بمعنى آخر أن للشباب وظيفة اجتماعية يتجسد حصادها فى المواطن العامل المنتج للمجتمع . ويؤكد هذا المعنى على الفروق النوعية والكمية لمضمون الشباب فى كل من المجتمعات المتقدمة والنامية ، كما يؤكد على خصوصية كل مجتمع فى الإطار العام ، وعلى أن الشباب لا يمثل قطاعا ولافئة

متجانسة وذلك لاختلاف انتماءاته الطبقية .
وتمركز الحوار فى المؤتمر حول الشباب الريفى والتحولات المجتمعية .

ثالثا: مؤسسات المجتمع الريفى

من منطلق أن الأسرة وحدة اجتماعية ، وفى إطار وظائف الأسرة وأنماطها المتعددة، خصصت جلسة لمناقشة الأسرة الريفية فى ظل التحولات المجتمعية فى كل من المجتمعات المتقدمة والنامية .

رابعا: أنظمة المجتمع الريفى

تستلزم دراسة أنظمة المجتمع رصد اتجاهات التغيير الاجتماعى فى محاولة لتحليل الواقع والبيئة والأنظمة الاجتماعية والثقافية . وتناولت بعض جلسات المؤتمر بالمناقشة والتفسير – سواء على مستوى البيئة الداخلية للقرية أو علاقاتها وتفاعلاتها مع المجتمع القومى والإقليمى والعالمى – موضوعى الاقتصاد الريفى، والتعليم الزراعى وتحديات المستقبل .

خامسا: معالجة خصوصية المناطق والاقاليم

فى إطار السياق العام لخصوصية كل مجتمع ومنطقة ، نشير إلى أن المنطلقات الأساسية للخصوصية تمركزت حول اعتبار :

١ – أن كل أقليم أو منطقة تعتبر إلى حد ما مجتمعاً واحداً ، وليست مجرد مجموعة من المجتمعات المستقلة . وأن المنطقة أو الإقليم ككل هو أساس وحدة الدراسة والمناقشة .
٢ – أنه من الصعوبة بمكان التحديد الدقيق للهوية الريفية للمنطقة أو الإقليم ، أو التصنيف الدقيق على مستوى حقب التغييرات فى شكل من أشكال التركيبات الاجتماعية ، ولكن من الممكن وضع الخطوط العريضة للتركيبة الاجتماعية الريفية لتلك المناطق والأقاليم .
٣ – أن إشكالية تلك المناطق والأقاليم تتجسد فى أن العالم فى لحظة تغييرات انتقالية منذ السبعينات إلى الآن فى إطار العالمية المتغيرة .
٤ – وتتجسد الخصوصية فى أن تلك المناطق والأقاليم لديها من الموارد والإمكانات المادية والبشرية مايمكنها– فى حالة توظيفها التوظيف الصحيح

من تحقيق التقدم والتنمية لتلك المناطق - وخاصة النامية منها - بجميع المفاهيم المطروحة : للتنمية الشاملة ، والتمية المتواصلة ، والتنميـة البشرية .

واهتمت بعض جلسات المؤتمر بمناقشة :

مجتمعات اوربا

وجه الاهتمام الأكبر إلى طرح قضايا أوربا الشرقية مثل :

- التغير والتطور فى ريف أوربا الشرقية .
- وطأة التغير الاجتماعى على الحياة الريفية فى أوربا الشرقية .
- الحركة الزراعية فى أوربا الشرقية .
- التغيرات فى زراعة أوربا الشرقية .
- التغيرات الريفية والزراعية فى بلغاريا .

مجتمعات امريكا اللاتينية

واقتصرت جلسات المؤتمر على :

- الحركة الزراعية بأمريكا اللاتينية .
- التنمية الريفية والإصلاح الزراعى بالبرازيل .
- المجتمع الريفى المكسيكى فى إطار النظام العالمى المتغير .
- التنمية الريفية والزراعية فى الأرجنتين .

المجتمعات الآسيوية

وكان من أبرز جلسات المؤتمر تلك التى ناقشت تجارب اليابان فى مجال الإصلاح الزراعى والمزارع الصغيرة ، إضافة إلى تجارب كوريا وبعض الدول الآسيوية الأخرى فى مجال التنمية الريفية والزراعية .

المجتمعات الافريقية

واهتمت بعض الجلسات بطرح قضايا الريف الأفريقى والتغير .

مجتمعات حوض البحر الابيض المتوسط

انحصرت معالجة بعض الجلسات على التغير البنائى أو الاجتماعى لبعض المجتمعات الريفية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط .

وكان محور الاهتمام هو مناقشة تجارب وقضايا التنمية الريفية ، والثقافة ، والتكنولوجيا ، والمرأة الريفية فى إطار مقولات أساسية أهمها :

١ - إن قضية التنمية ذات أهمية بالغة ، وخاصة لتداخل مفاهيمها مع الثقافة والتكنولوجيا ، وتفاوت مستويات التأثير لكل من تلك المفاهيم فى الواقع الاجتماعى ، فضلا عن أن هذه العلاقة تفجر بعض القضايا الخلافية فى الساحة العربية على المستوى الفكرى والتطبيقى ، مثل قضية ملاءمة السياسة التكنولوجية لأساليب الإنتاج والاستهلاك فى المجتمعات العربية بصفة عامة ، وفى ريف تلك المجتمعات بصفة خاصة ، وقضية السياسة الثقافية والمرأة فى ضوء المعتقدات السائدة ، وعلاقتها بالتقدم التكنولوجى والتنمية القومية .

٢ - إن للنظام الثقافى العالمى تأثيرا على الثقافة القومية والمحلية ، كما أن للنظام الاقتصادى العالمى تأثيرا على الأبعاد الثقافية والتكنولوجية . فهذا النظام العالمى ليس محصورا فى تبادل السلع ، لكن له تأثيرات على الأبعاد الاجتماعية المختلفة . فالعالم اليوم ، كما يقول البعض ، قرية صغيرة نتيجة لتطور وسائل المواصلات والاتصالات ، ونتيجة لاستيراد التكنولوجيا .

٣ - كثر الحديث عن الثقافة والمرأة وحفلت أدبياتها بالمقولات والتفسيرات العلمية ، ولكن مايهمنا الآن هو إشكالية الثقافة التى تتجسد فى القيم والمعايير والعادات السائدة والتى تشكل أسلوب التعامل مع المرأة داخل الأسرة وخارجها ، بمعنى آخر أن صورة المرأة والتعامل معها وتحديد دورها ، محكه الأساس هو القيم والعادات والمعايير السائدة فى ثقافة المجتمع .

وهذا يعنى أن التعرض للثقافة المتجسدة فى القيم والعادات والتقاليد، يستلزم التطرق إلى الممارسات الشائعة فى الحياة اليومية ، وخاصة فيما يتعلق منها بدور ووظائف المرأة ، وارتباط كل ذلك بالوظائف والعلاقات الاجتماعية الأخرى ، كما يستلزم التطرق إلى السياق المجتمعى والتغيرات التى قد تطرأ عليه .

٤ - رغم عدم تغير صورة المرأة لدى الرجل ، وعدم تخليه عن حقوقه التى قد تعرقل فى بعض الأحيان مسيرة المرأة ، ورغم أن دور المرأة داخل الأسرة

لم يتغير ، فالمرأة مازالت تؤدى دور الزوجة ، أو الأم بالمعنى التقليدى الذى توارثته عن الأجيال السابقة .. رغم كل ذلك ، إلا أن بعض التغيرات الكيفية قد طرأت على دور المرأة التقليدى .

٥ - إن مناقشة التكنولوجيا فى الريف لاتعنى مناقشة أمور تقنية فقط ، بل تعنى مناقشة قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية ، تحتل المرأة فيها المكان الرئيسى، فبدون مشاركة المرأة فى جميع المراحل الإنتاجية والاستهلاكية للتكنولوجيا الريفية لن يكون هناك العائد الإيجابى - المادى والاجتماعى - المستهدف من تلك التكنولوجيا .

٦ - إن للتكنولوجيا فى المجتمعات الريفية تأثيراً وفاعلية مادية واجتماعية وثقافية على مكانة الفرد . ولكن وزن ودرجة تلك الفاعلية يختلف من الأوجه المادية إلى الأبعاد الاجتماعية .

نزعم ذلك فى إطار ايجابية المجتمعات الريفية ، تجاه المشاريع التكنولوجية . وقد يفسر ذلك أن المشروع التكنولوجى - فى ذاته - يهتم فى المقام الأول ، بالبعد الفيزيقى المادى لكل من القرية والرجل والمرأة ، وأن الأبعاد الثقافية والاجتماعية تأتى لاحقة للبعد المادى . وقد يرجع ذلك إلى أن حصاد الأبعاد الثقافية والاجتماعية يحتاج إلى وقت أطول من الأبعاد الاجتماعية فى تفاعلها مع سياق المجتمع ومع المتغيرات المادية الجديدة .

٧ - وفى نهاية الأمر تبقى فاعلية التكنولوچيا مرهونة بالتكامل والتفاعل مع السياق الاجتماعى ومحدداته وتحدياته واحتياجاته . وهذا يعنى الوعى بأن للتكنولوجيا أبعاداً إنتاجية ، خدمية ، ثقافية واجتماعية . ينبغى أن تعطى أولوية وتؤخذ فى الاعتبار فى عمليات التخطيط لإدخال التكنولوجيا إلى الريف .

★★★

والدرس المستفاد من أعمال المؤتمر الدولى الثامن لعلم الاجتماع الريفى هو :

١ - إن واجب الباحث العلمى يتجسد فى عملية الخلق والتجديد النظرى والتطبيقى ، الذى يمكنه من فهم واقع ومشاكل مجتمعه . ويتحقق ذلك برؤية الباحث النقدية للمفاهيم والمقولات النظرية ، وبتوظيفها فى خدمة خصوصية

المجتمع الذى ينتمى إليه .

٢ - إن المناقشات أدت إلى نتيجة حاصلها عدم الخضوع لقوالب فكرية وضعت فى عصر معين ، له خصائصه الخاصه به .

٣ - إن الرؤية النقدية للنظام العالمى الجديد ، تعتبر محاولة اجتهادية لتطويع فكرة خصوصية المجتمعات العربية . وقد يرجع ذلك إلى أن المجتمعات العربية لم تخضع لدراسات منظمة تاريخية ، وإلى أن المجتمعات العربية فى حاجة إلى إطار نظرى متماسك لاتتناقض مفاهيمه بعضها مع البعض .

14. Cox R.W., *Perspectives on Multilateralism*, unpublished paper, programme on multilateralism and the United Nations System (MUNS), The United Nations University, April, 1991.

15. Cox, op. cit., 33-34.

16. Nakanishi Terumasa, Japan's Place in the World, in: *Japan Echo*, V, XIX, Special Issue, 1992, 2-5.

17. Terumasa, op. cit.

18. Terumasa, op. cit.

19. See two important recent Arab books:

    El Azma, *Secularism from a different perspective*, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1992. (in arabic).

    Ghalionn, B., *Le Malaise Arabe, L'Etat Contre la Nation*, Paris, La Découverte, 1991.

20. Haliday, F., The Siren of Nationalism, in Hartman, C. & Vilanova, P., Paradigms lost, op. cit., 34-44.

21. Balibar, E., Ya-t-il un "Neo-racism"?, in: Balibar & Wallerstein, *Race, Nation, Class, Les Identités* Ambigues, Paris, La Découverte, 1990, 27-41.

22. Halliday, op.cit.

23. Cox, op. cit.

main subjects of discord; (2) mutual acceptance of restraint in the use of violence to decide conflicts - not that this would eleminate organized political violence, though it might raise the costs of resort to violence; and (3) common agreement to explore the sources of conflict and to develop procedures for coping with conflict that would take account of distinct coexisting normative perspectives." (23)

Arriving to the proposed common ground needs an active role played by the representatives of different historical structures in the world, by applying in a creative way the Dialogue between Cultures.

References and Notes

1. Dreyer, R., *Le dialogue des cultures: Reflexion et débats sous les auspices de l'UNESCO (1949-1989)*, unpublished paper presented to the Conference Europe - World, Lisbon, September 1990.
2. This is my translation of the French text cited in Dreyer, op. cit.
3. This is my translation of the French text cited in Dreyer,
4. Hartman, C. & Vilanova, P., eds. *Paradigms Lost, The Post Cold War Era*, London: Pluto Press, 1992.
5. Vilanova, op. cit., 3-12.
6. Giddens, *The consequences of Modernity*, California: Stanford U. Press, 1990.
7. Ahmed, A. S., *Postmodernism and Islam, Predicament and Promise*, London: Routledge, 1992, 10-27.
8. Danzin, A., *The Philosophy of Instability seen through complexity*. Club of Rome, unpuplished Draft of the Conference.
9. Meyoshi, M. & Harootunian, H.D., Editors, *Postmodernism and Japan*, Durham: Duke U. Press, 1989.
10. Ahmed, op. cit.
11. Megrew, A.G., Conceptualizing global politics, in: Megrew & Lewis, P.G. et al., *Global Politics, Globalization and the Nation State*, London: Polity Press, 1992, 1-30.
12. Masuda, Y., Vision of Global Information Socitey, in: Bannon, L., Barry, U., Holst, O., Editors, *Information Technology impact on the way of life*, Dublin: Tycooly International Publishing Ltd., 1982, 55-58.
13. Keohane, R.O., Mulilateralism: an agenda for research, *International Journal*, V. XV, N° 4, Autumn, 1990, 731-764.

ism on nationalism? The answer depends upon the nature of globalism and on whose terms it will take place, whether it is a democratic process, varied and egalitarian, or it will be hegemonic?

If globalism will turn to be hegomonic, it will create the danger of the intensification of excessive expressions of nationalism. And if this happens the dialogue between cultures will pass through a period of crisis.

CONCLUSION

Humanity faces different choices, in the time when we are approaching the 21st Century. Whether reproducing the old hegemonic order, under the slogan of "The World Order", or creating a post-hegemonic order which will have to derive its normative content in a search for common ground among constituent traditions of civilization.

What might be this common ground? Robert Cox presented the following answer:

"A first condition would be mutual recognition of distinct traditions of civilization, perhaps the most difficult step especially for those who have shared a common hegemonic perspective, and who are unprepared to forsake the security of belief in a natural order that is historically based on universalizing from one position of power in one form of civilization. The difficulty is underlined by the way political change outside the west is perceived and reported in the west the tendency to view everything through western concepts which can lead, as an example, to a conclusion that the "end of history" is upon us as the apotheosis of a late western capitalist civilization. Mutual recognition implies a readiness to try to understand others in their own terms.

A second condition for a post-hegemonic order would be to move beyond the point of mutual recognition towards a kind of supra-intersubjectivity that would provide a bridge among the distinct and separate intersubjectivities of the different coexisting traditions of civilization. One can speculate that the grounds for this might be (1) recognition of the requisites for survival and sustained equilibrium in global ecology - though the specific inferences to be drawn from this may re-

Across much of the contemporary world, we are witnessing a revival of nationalism. It is said that nationalism, as stated Fred Halliday, "is the driving force behind the new political movements in Eastern Europe, responsible as much for the unification of Germany as for the threatened breakup of the USSR. Flags, languages, symbols, grievances long suppressed or supposedly forgotten have now been revived. Placenames are being changed, to what they were before. Religions associated with national identity are gaining ground. Enthusiasts of many hues are producing maps of their "national territory" [(20)].

The revival of nationalism which may be seen as positive, because it helps many people to practice full democracy, and express freely their cultural diversity, may lead to very serious conflicts within the same state or between states. New racism, as stated by Etienne Balibar, is related organically to excessive expressions of nationalism. [(21)]

In fact, nationalism, 'rest on three recurrent ideas, each of them found to be necessary in contemporary contexts, but non the less intellectually unfounded. The first such idea is that nations have existed for a long time, that they are in some sense a product or deposit of history, waiting to be discovered like some real but buried objects. Peoples, cultures, communities, with varying degrees of continuity and homogeneity, have existed for centuries and more. But 'nations', in the sense of communities asserting that they have some common features and a right to self-rule, are a most recent phenomenon, since the political language and justifications that make thinking of a nation possible are less than 200 years old.

The second myth of nationalism is that in some way nations correspond to something 'real' - to a history, tradition, race, language, territory, fate, and in some cases a divine ordinance. All nations have a history yet the existence of nations is not determined by history but by recent, and often very recent, trends.

The third myth of nationalism is that in some way we all 'belong' to a nation. 'Belonging', like the term 'community', can contain many false answers. [(22)]

The question which is raised: what will be the impact of global-

tribtution in the area of security that is "in keeping with" its economic strength. [17]

What concerns us here is this trend towards "Re-Asianization". It seems that thepossible success in attaining this goal is related to the attitudes of young Japanese. As Terumasa puts it "The degree to which today's young Japanese familiarize themselves with Asia and learn to deal with other Asians on an equal footing will be a major factor in determining Japan's ability to develop its Asian identity, which in turn may have a major impact on the shape of the much-waunted New World Order." [18]

If we turned now to the Arab World one may assert that the call for multilaterism is very old. The Ideology of Arab nationalism, with its declared goal of Arab unity, represented the dominant Arab political discourse for more than fifty years.

One may assert that because of Arab political cleveages, and the pressures of the superpowers, the project of Arab Unity failed to materialize. A serious setback faced the discourse of Arab Unity, as a consequence of the Iraqi invasion to Kuwait. This major event has thrown a lot of doubts about the validity and feasability of the premises itself of the discourse of Arab Unity. More important is the current malaise in the Arab World because of the bloody confrontation between fanatic Islamic groups and the state in many Arab Countries.[19] The cases of Algeria and Egypt are in point.

This conflict is not just a political conflict, it is a major conflict about the identity of the Arabs. The question which is raised is whether we are Arabs or Moslims? If we are Arabs, then the political project which should be implemented is Arab unity. If we, on the contrary are Moslims, the political project which should be implemented is the establishment of a religous Islamic State. The choice of any of these two alternatives will have serious political and cultural repercusions, especially on the dialogue between cultures.

C. Nationalism

Nationalism is a highly complicated topic. It contains mixed ideas about race, nation and class.

sponses to certain common problems, whether these related to the satisfaction of material wants (economics), the organization of cooperation and security (polities), or the explanation of the human condition and purpose (religion and ideology) which become congealed in practices, institutions, and intersubjective for a significant group of people. These practices and meanings in turn constitute the objective world for these people." [15]

The merit of this definition of historical structures is that it relates the economic, the political and the cultural aspects in an organic way.

If we applied the principles and models of multilaterism on Japan and the Arab World what will be the outcome? First remark to be presented, it seems that the Dialogue between cultures will wait until specific historical structures (cultures) may restructure its identity in the light of the general principles of multilaterism.

There is now a strong trend towards regionalism for different reasons. Among the most important is the achievement of the European Community, and the impact of globalism in general, and the felt need of the necessity of the redefinition of identity.

If we take the case of Japan, we may assert that it is moving now from the identification with the West, which has been already accomplished in the light of the slogan which has been coined by the great Nineteenth Century Japanese intellectual Fukuzawa Yaukichi Datsu-Any-O or "Out of Asia into Europe", to the "Re-Asianization" of Japan, a new slogan which is launched by the prominent Japanese business man leader Kobayashi Yotaro. [16]

This sense of the importance of the redefinition of the identify, that Japan find for itself a place in the New Order is part and parcel of a feeling of unease spreading, at least among some in Japan.

Nakanishi Terumasa resumes the reasons of this sense of malaise in three major reasons:

First, it may be explained away as nothing more than the native pessimism that the Japanese tend to exhibit in their view of the future.

Second, there is a sense of concern that the fact that Japan's development has been so lopsidely economic.

Third, many Japanese now declare that Japan should make a con-

from a competitive, profit-seeking system to a sysnergistic, social contributory system." [12]

The emergence of the global consciousness raises many problems which will affect the Dialogue between cultures years to come. What are the powers which will try to dominate the process of the formulation of this global consciousness? We have seen that the United States of America, is trying through its ideological campaign of "The New World Order" to impose the value system of late capitalism, as if it were a universal value system which should be applied everywhere. American policy makers are helped in their efforts by American intellectuals of the establishment. The case of Fukuyama is very representative in this regard.

Will the United States suceeds to impose its ideological hegemony, or a struggle should be launched by the representatives of other cultures to prevent that, and participate collectively to create a more humane new world Community?

This is an urgent task of the Dialogue between cultures.

B. Multilateralism

One of the most important features of International Relations in last decades is the strong tendency towards multilateralism. The project of the European Community with all its echoes and consequences is a representative case of this trend.

Multilateralism can be defined "as the pratice of co-ordinating national policies in groups of three or more states, through *ad hoc* arrangements or by means of institutions." [13]

There are different intellectual approaches to multilateralism..Robert Cox has enumerated four approaches: realism, libral institutionalism, World-system structuralism, Histotical dialectic. [14] Perhaps the most relevant approach to our study of multilateralism is the fourth approach i.e. Historical dialectic, because its focus on basic cultural issues, and its distinct epistomology which combine between the historical and the hermeneutic. This approach define historical structures "as persistant patterns of human activity and thought that endure for relatively long periods of time. They are the result of collective re-

qualitative indicators.

There is a consensus between observers of International life, that political processes, events and activities nowadays appear increasigly to have a global or international dimension. As Anthony Mcgraw states: "In an age of rapid communications it is fairly common place for political events or developments in one part of the world to impinge directly or indirectly on the political process in quite distant communities. Such linkage is articulated most actually in crisis situations, like that of the 1991 Gulf War or the 1962 Cuban missile Crisis, "where distant events came to acquire a powerful hold over domestic politics in scores of nations and where the actions of only a handful of decision makers can have truly global consequences" [(11)].

Without entering into details, there are four fundamental processes of globalization, characterized respectively as: Great power competition, technological innovation and its diffusion, the internalization of production and exchange, and modernization.

The major point which we would like to raise is what will be the consequences of globalism from a cultural point of view?

Putting into consideration the emergence of the Global Information Society, we expect the emergence of a new type of consciousness , i.e. global consciousness. The infrastructure of this consciousness is the characteristics of the Global Information Society itself. The Global Information Society as states Masuda - "is not merely desirable but a realistic concept of the ultimate stage of the Information Society."

There are three powerful arguments for this assumption:

The first is that globalism will become the spirit of the times in the future Information Society. This thought is rooted in the global crises of shortage of natural resources, destruction of the natural environment, population expansion and the serious North-South economic and cultural gap. The second is that the development of a global information network, utilizing communications satellites and linked-up computers, will promote mutual exchanges of information and deepen understanding that will override national, cultural and other differing interests.The third is that the production of information goods will exceed material goods in total economic value and the economic system will change

plicating process of the fall of paradigms, the paradigm crisis, and the attempts to create new species of paradigms, which will enable us to understand better, the text of the world, in a period charactarized by uncertainty and complexity.

So it was not astonishing for me to put my hand on a book entitled "Post-modernism and Japan", edited by Miyoshi and Haroatuntian, and published in 1989. (9) But I should confess that I was highly astonished to find that the Muslim world has not lagged behind in following the debate. Akbar Ahmed, a distinguished Pakistanian Scholar teaching at Cambridge, has just published a highly sofisticated book about "Postmodernism and Islam" (10).

These indications prove, that living in one world, we cannot ignore neither the intellectual debate going on in the West, nor the great transformation taking place every where.

III. GLOBALISM, MULTILATERALISM AND NATIONALISM

In the changing World community we are living in, three major processes will determine the conditions, implementation and the output of the Dialogue between cultures in the coming century, globalism, multilateralism and nationalism.

I shall not be concerned with the political consequences of these three factors in the life of nations, rather, I will concentrate - adopting a cultural analysis approach - upon its impact upon the Dialogue between cultures. It seems that each of these factors will be behind the emergence of new types of consciousness: global consciousness, and regional consciousness. These two new types will interact with the traditional national consciousness which - all over the world - is passing in a period of crisis, charatarized by the problem of the redefinition of identity, which is well observed in both Japan and the Arab World.

A. Globalism

Globalism as a concept is emerging in the current litterature of social sciences as an analytical tool, to describe the processes of change in different fields. But globalism is not just an abstract concept, it is a continuing process, which can be observed by using quantitative and

If we adopted the theory of Thomas Khun, the well known American philosopher of Science, in his book "The structure of scientific revolutions", we may state that old paradigms have fallen, and now we are passing through a period of paradigm crisis, in which a huge and heated battle of ideas, and conflict of ideologies, is taking place. That is why no one can claim now that he has a paradigm which can replace the falling paradigms. This state of affairs, has been analysed in a genuin way by Andre Danzin in a conference presented on the Twentieth anniversary of the Club of Rome.

The title of the conference is telling by itself "The philosophy of Instability seen through complexity" [8].

Commenting on the World Crisis he states: "What is dramatic about the crisis today, is our difficulty to understand it, its lack of intelligibility. For we have just crossed a threshold everything is different, everything has to be seen in a new light. But we are prisoners of the mental images that used to bring us such intellectual comfort in our understanding of the preceding world".

Andre Danzin has presented a complete set of proposals for a new methodology to understand and manage if possible, the changing world. It can be resumed very briefly in some specific principles as follows:

1. Respecting complexitiy.
2. Accepting the loops of interaction.
3. Accepting the end of classifications.
4. Getting into a creative evolution perspective.
5. Accepting the power of information.

One may have the impression that the debate about postmodernism is and should be the concern of Westerners, for the simple reason, that it is related organically to a certain type of human societies, I mean highly industrial societies, which are being transformed to information societies guided by the western values of modernity. If this is the case, why should we, in Third World countries or in Oriental Countries, like Japan, bother ourselves by these western intellectual quarrels?

This attitude towards postmodernism is totally wrong from our point of view. Postmodernism is a symbolic concept of the very com-

tual climate may serve as a first approach to the major problem we are trying to face, which is the nature of the deep process of change which is taking place in the world, in the cultural, economic, political, social and international fields.

A second approach to postmodernism is to try to describe briefly its major characteristics. We will depend upon Akbar Ahmed in this regard [(7)]:

> "One: To approach an understanding of the postmodernist age is to presuppose a questioning of, a loss of faith in, the project of modernity; a spirit of pluralism; a hightened scepticism of traditional orthodoxies; and finally a rejection of a view of the world as a universal totality, of the expecation of final solutions and complete answers.
>
> Two: Postmodernism coexists and coincides with the age of the media; in many profound ways the media are the central dynamic, the Zeitgeist, the defining feature, of postmodernism.
>
> Three: The connection between postmodernism and ethno-religious revivalism - or fundamentalism - needs to be explored by social and political scientists.
>
> Four: The continuity with the past, however apocalyptic the claims, remains a strong feature of postmodernism.
>
> Five: Because large parts of the population live in urban areas and a larger part still are influenced by ideas originating from these areas, the metropolis becomes central to postmodernism.
>
> Six: There is a class element in postmodernism, and democracy is a pre-condition for it to flourish.
>
> Seven: Postmodernism allows, indeed encourages, the juxtaposition of discourses, an exuberant eclecticism, the mixing of diverse images.
>
> Eight: The idea of plain and simple language sometimes appears to elude the postmodernist masters in spite of their claims to accessibility."

len with all its paradigms, and we are passing now to post-modernity. which is based upon different concepts, for the simple reason, that it represents a new "World View".

The well known British Sociologist Anthony Giddens in his recent book "The consequences of modernity," [6] presents the problem in an excellent way.

Giddens states that: "Today, in the late Twentieth Century, it is argued by many, we stand at the opening of a new era, to which the Social Sciences must respond and which is taking us beyond modernity itself. A dazzling variety of terms has been suggested to refer to this transition, a few of which refer positively to the emergence of a new type of social system such as the "information society" or the "consumer society" but most of which suggest rather that a preceding state of affairs is drawing to a close ("post-modernity", "post-modernism", "post-industrial society", "post-capitalism" and so forth). Some of the debates about these matters concentrate mainly upon institutional transformations, particularly those which propose that we are moving from a system based upon the manufacture of material goods to one concerned more centrally with information. More commonly, however, these controversies are focused largely upon issues of philosophy and epistemology. This is the characteristic outlook, for example, of the author who has been primarily responsible for popularising the notion of postmodernity, Jean-Francois Lyotard. As he represents it, *postmodernity refers to a shift away from attempts* to ground epistemology and from faith in humanly engineered progress. The condition of post-modernity is distinguished by an evaporating of the "grandnarrative" - the over-arching "story line" by means of which we are placed in history as beings having a definite past and a predictable future. The post-modern outlook sees a plurality of heterogeneous claims to knowledge, in which science does not have a privileged place.

A standard response to the sort of ideas expressed by Lyotard is to seek to demonstrate that a coherent epistemology is possible - and that generalisable knowledge about social life and patterns of social development can be achieved".

This rich and clear description of Giddens of the current intellec-

To what extent should the "popular culture be part of the dialogue?

- Is a deontology of intercultural communication desirable? What should be its elements?
- What are the concrete steps to be taken to guarantee the best reciprocal integration of other cultural values?

In my view all these questions are relevant, but more important is to pose the problem of how to describe the changing World Community, which will affect the conditions and implementation of the Dialogue between cultures. Can the ideological concept of the New World Order give a proper charcterization of the multiple processes which are interacting at all levels? Or we need a better pardigme to help us understand the complicated text of the world?

II. DIALOGUE BETWEEN CULTURES IN A POST-MODERN WORLD

To describe the current condition in the world, one may say that we are living in a period in which the paradigms are lost.

"Paradigms lost" is the title of a book edited by Hartman and Vilanova, and published this year [4].

> Vilanova begins his introductory chapter which is entitled "paradigms in Crisis" by this statement which we consider as a key to the accurate description of the dominant intellectual climate in the world: "Confusion and perplexity seem to be the distinctive signs of our times" [5].

This perplexity is caused by our attachment to existing paradigms which have been constructed under the impact of the project of modernity, which has been elaborated in the West from the enlightenment. This project has been based upon some specific values. The most important between them, is secularism, the absolute dependance upon human reason, which led to the development of rationality, the adoption of a linear concept about human progress, and the necessity of social engineering to attain it, using basically science and technology.

But modernity is being attacked by those who claim that it has fal-

in the context of a bi-polar international system.

The basic idea upon which this paper is based, is that the dramatic and radical changes which happened of 1989, i.e. the fall of the Soviet Union, the end of the cold war, the fall of authoritarian regimes in Eastern Europe. and the unification of Germany, will affect, together with other factors, in a profound way the concept of the Dialogue between cultures, its conditions and ways of implementation.

That is why Roland Dreyer presented his historical and analytical survey of the Dialogue between cultures under the auspices of Unesco (1949-1989) in October 1990 to the Conference of "Europe-World", and ended his survey by raising basic questions concerning both the conditions and the implementation of the dialogue. The folowings are the questions raised by Dryer:

1. The conditions for the dialogue between cultures

- Do the planetary repercussions of the political changes in eastern Europe favour the cultural dialogue between Europe and the world (quest for democratic freedoms in Africa, Asia and Latin America)?
- Is an equal and reciprocal dialogue between the European scientific and technological culture and the "traditional" cultures of the Third World possible?
- Are the scientific and technological values the expression of a universal culture or do they reflect a cultural standardization?
- To what extent are the values embodied in the Universal Declaration of Human Rights part of a universal culture?

2. The implementation of the dialogue between cultures

- Does the implementation of the dialogue between cultures require a universally accepted definition of what "culture" is?
- How can one reconcile the existence of large geographical cultural entities with cultural sub-regions without referring to the traditional and often debatable division between so-called national cultures?
- Are intellectuals representative of the dialogue between cultures?

in the East and their impact on the culture life, the contributions of universities in the area of mutual understanding between East and West, the musical and theatrical traditions in East and West, the creation of contemporary literature in the East and West, general problems which concerne the development of cultural exchanges, the factors which further or hinder communication and cooperation, and the intercultural problems related to development in Third World countries after they gained their independence.

Although it is very difficult to evaluate all the results of this vast project, one may highlight one major conclusion concerning the goal of the dialogue between cultures. Specified by the Consultative committee of the Unesco project in its last meeting: "multiple dialogue has replaced gradually the idea of simple dialogue, and it has been added to the limited idea of cultural values, the universal notion of human values. The topic which dominated the project should not concentrate only on the understanding of other cultures, but to the importance of the basic significance of human values in general." [(3)].

This idea has been admitted in "the declaration of principles of the international cultural cooperation in 1966, which became one of the basic pillars of the Unesco in the domain of culture. This declaration stipulates in its first article.

"1. Every culture has a dignity and value which should be respected and kept.
2. Each people has the right and duty to develope its culture.
3. All cultures, putting in consideration their deep'varieties, differences, and reciprocal influences upon each other, are part from the common patrimony of humanity".

The concept of university of values, or universal culture, became a central theme in two meetings which dealt with the cultural dimensions of human rights. (Round Table on Human Rights. Oxford. 1965, and a meeting on "Cultural rights as human rights. Paris, Unesco, 8-13 July 1968).

What has been presented is just a sample of the activities of the Unesco in the domain of the Dialogue between cultures.

One should stress the fact that these activities has been practiced

One can follow the beginings of the dialogue and its developments and achievements over the last forty years by referring to the remarkable overview presented by Roland Dreyer to the conference "Europe-Monde" held in Lizbon from 8-10 October 1990 [1].

The debates in the meetings held under the auspices of the Unesco dealt with the aim and the nature of dialogue between cultures, and the various influences on and obstacles to this dialogue.

The goals of the dialogue between cultures and the role of Unesco in this dialogue, is well defined in the report produced by the "committee of experts on the comparative studies of civilizations", which met in the headquarters of the Unesco in November 1949. The report states that:

"The problem of international understanding is a problem of relations between cultures: From these relations a new world community should appear, based on understanding and mutual respect. This community should take the form of new humanism, in which universalism will be attained by the recognition of common values in different cultures" [2].

From the begining there was awareness of the problematique of the relation between culture and socio-economic and political realites, especially the relation between technology and traditional values in Third World Countries. One may also refer to three important international meetings which benefited from financial support from the Unesco: The intellectual meeting of Sao Paulo in August 1954, and the international meeting of Geneva in September 1954 which basic theme was "The New World and Europe", and the international meeting of Geneva in 1957 which dealt with the theme: "Europe and the World today".

Added to this three important conferences, is the major project of the Unesco about "The mutual understanding of cultural values of the Orient and Occident" which continued from 1957 to 1966. This próject covered multiple themes, as the definition of values in the East and West, the role of religious factors in the cultural life, the basic values in the great cultures East and West, the significance of these values to the personal life, their place in Literature and Art, the social transformation

THE FALL OF PARADIGMS AND THE CHALLENGE OF THE DIALOGUE BETWEEN CULTURES *

EL Sayed Yassin **

INTRODUCTION

The dialogue between cultures, an old practice, in times of peace and in periods of war, has took a specific shape after Second World War, under the auspices of Unesco, and by other international and regional organizations. This dialogue from 1949 to 1989 has been influenced by the intellectual, socio-economic and political climate which prevailed during the last forty years. It was a dialogue in a bi-polar international system with all the implications that this means.

After the dramatic events which accelerated begining from 1989, which has been a real break in the last decade of 20th Century, the conditions of the dialogue between cultures, and its implementation will change radically under the impact of post-modernism as a new way of thinking, the deepening of globalism, the spreading of multilaterism, and the revival of nationalism.

I. DIALOGUE BETWEEN 'CULTURES IN A BI-POLAR INTERNATIONAL SYSTEM

One may assert, that the theme of the Dialogue between cultures is a traditional one. It has been tackled in different Ways after the end of theSecond World War. The UNESCO has been active in furthering this dialogue from 1949 untill now.

* This paper has been presented to the Third Arab-Japanese Dialogue organized by The Arab Thought Forum, Amman, Jordan. 19-20 September 1992.

** Secretary General Arab Thought Forum, Director of Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

compassion of the world because there is such a thing as compassion fatigue.

Judging by the present shape of the matter, the miserable shape of the negotiations process probably used as a cover-up or a smokescreen to further entrench the status quo, we are headed for stalemate for months or years. During that time, the economy will further deteriorate, investment will shy out or die out, violence will proliferate, and the quality of life that all South Africans know and cherish will get worse and worse.

Could anybody say that we have reached the point where it could be said that pressure and leverage are no longer needed? Those who wish to see an end to Apartheid, and this is the real test, are called upon to use their political will and muscle so that South Africa be left in no doubt that if she moves backwards, or stonewall, so will the world. A message to Mr. de Klerk should be hammered in to the effect that until he has enfranchised the black majority, he stands no chance of winning peace at home or keeping stature abroad or regaining foreign investments or financial support.

ceased to urge the world community to maintain economic sanctions, that sanctions should only be lifted in phases corresponding to actual progress.

Along these lines, the communiqué adopted by the Commonwealth heads of Governments at Harare on 21/10/1991 (with a reservation by Britatin, has shown all signs of realistic flexiblity by endorsing a programmed approach linking any change in the application of sanctions to the taking of real and practical steps to end Apartheid. A gradual phase-out was suggested as follows: cultural sanctions go off first as a reward for the expression of good intentions, economic sanctions would be lifted when transitional mechanisms have been agreed upon, financial sanctions will wait and should be lifted only when agreement is reached on the text of a constitution.

While to the contrary, which is most distressing to note, the international community keeps relaxing its pressure almost unconditionally and at a time when a wave of unprecedented violence devastes South Africa and makes it impossible to forecast the outcome: what, where and when.

We have a government that is preaching non-violence by violence, that in fact favors factional violence, that sides with one black party against others to further fan violence that serves her purposes, violence, that could, in the findings of a March 1992 independent survey undertaken by the International Commission of Jurists, be put down in 3-6 months.

Police intrigue need not be orchestrated at the top. The rank and file of the total police and security system in South Africa is in fact, acting, non-acting or reacting with one thing in mind: to preserve and protect the status quo: an all-white South Africa. A third force firmly lodged within the army and police, fomenting discord and feuds among black communities and causing thousands of deaths is now widely believed to exist.

There is no denying the fact, however, that the blacks of South Africa should bear their share of the blame. They have not lived up to the expectation of the world. Tribalism and ethnic jealousies are sowing bad seeds for a democratic tomorrow. They in fact risk losing the

poor developing countries should be manœuvered and encouraged to have their fun killing each other. As for the technologically developed, they have to keep manufacturing and selling arms. They cannot afford peace. Peace is too costly for them.

A good test of the state of human rights in the post-cold war era and a proof of the adverse consequences of the so-called new international order is the case of South Africa. Now, after almost three years of the de Klerk declaration of Feb. 2, 1990, we can see, as many have anticipated that we are still at square one. Apartheid is still alive and well and the de-apartheidization process has not even begun, while on the other hand, white South Africa has escaped the world wrath, shed off most sanctions and gained re-admittance politically, economically and culturally. It has even been re-admitted by the International Olympic Committee. All that South Africa aspired for, wished and desired has been achieved in a few months while the main issue, getting rid of Apartheid remains an elusive target wrapped up in trickery, stalling and delaying tactics.

Legally, apartheid is said to be no longer existing except, ironically, the fact that blacks still have no right to vote. In other words, Apartheid remains deeply ingrained in the economy, the culture, the demograph and of course the soul. Blacks have got no means to buy land, the land act of 1913 having been repealed, or get proper education or appropriate medical services or jobs or better jobs. How could this ever change if they do not vote to induce a change? The present régime will apparently never willingly address the basic question of glaring inequalities along with the central issue of the just allocation and distribution of resources.

If most African States have hurried to establish contacts with South Africa without waiting for her to deliver anything concrete in the still long process, no wonder then that the west and the old east going west have hurried too to meet the train.

Moreover, a certain feeling of an approaching 'happy finale' is characterising the performance of some United Nations bodies, which does not seem compatible with a realistic assessment of the actual situation nor with the estimation of the moderate leader of ANC who never

formerly called Third World, could not be brushed aside. The fate of the haves and have-nots is inextricably interwined. Those underpriviledged are currently grabbling with democracy and trying to emulate the western model, opening up their markets and their whole economies to world economic giants and toying inefficiently with the free market and private entreprise doctrines, tasting the scourge of crime, drugs and organized crime, prostitution and mobster operations.

How will these economic have-it-all superpowers behave towards the rest of the world now that the cold-war is over? In some estimations, with the scaling-down of defense spending, the United States will amass a fabulous fortune that could reach $ 150 billion a year. This could be used in a "Monroe" fashion, shutting off the world and focusing on America's own problems. If this would help the United States to think of narrowing the huge gap between the élite and the underclass and under-dogs, human rights watchers around the world would certainly rejoice. The recent ugly events of London west-end and Los Angelos are by no means confined to these two countries, it's a sharp reminder to all that poverty and destitution in rich countries could not be tolerated.

But human rights watchers all around the world will rejoice more if the economic superstars feel their human responsibility towards the rest of the world. The new human rights of development and solidarity could then get the opportunity of getting activated.

On the other hand, defense spending by developing countries is almost $ 200 billion a year. Needless to say that their is a dire need for stopping excess weaponry in order to convert these resources to productive activities. One Tornado aircraft costs 27 million pounds sterling a sum sufficient to feed 27 million starving human beings for a full month. On the other hand, suppliers of advanced military technologies and materials for limited or mass destruction weaponry are governments who depend on these sales for their balance of payments or are private business who only care for profits. Arms industries and arms dealers and traffickers are certainly doing just fine as long as they are fomenting disputes and producing enemies to justify the legendary spending on high-tech, top-noch exuberant-cost weapons. Tc achieve this goal,

movement could be felt even in Scandinavia long known for tolerence.

The new Pentagon program for the post cold-war, released in March 1991, stated that the United States should be positioned to act independently in a crisis that demands quick response.

This Pentagon program and General Colin Powell's famous words of May 1991 describing the american post-war strategy as "What we plan for is that we're a superpower, we no longer have the luxury of having a threat to plan for" are signaling the advent of reckless interventionism as a basis of a foreign and defense policy underscoring the fact that military intervention on american terms is the soul of a new world order.

Since selectivity looks inevitable as long as changing necessities of government have to be addressed and whether interventionism is practiced individually or collectively under any banner, there is no doubt that, eventually, the United States will have to abandon this forceful leadership rôle. First, this policing policy is too costly to handle repeatedly and there will be times when the political will lacks. Besides, the west is not bound to remain in perfect unison with the United States and the triangle of the United States, Europe and Japan looks like a Bermuda Triangle where stability and continuity is not always guaranteed.

Learning a lesson from the collapse of the Soviet Union which assumed far more military and political responsibilities than economy could sustain, America will seek back the economic, industrial and technological predominance that she enjoyed between 1944 and 1975. Ultimately, the success of the United States will lie in the quality of its economy and its society.

Poverty in America according to a recent study by the American Census Bureau has reached new highs in 1990/1991, which constitutes a fairly substantial increase in inequality. It goes without saying that the price capitalist industrialized countries pay for their failure to provide proper incentive to the underclass to seek honest rather than criminal and parasitic endeavours, is increasing.

On the other hand, the misery of the rest of the world, the newly liberated eastern european countries and of course the "other" world,

With the United Nations again an instrument of implementation and enforcement of the new policy we should caution that the United Nations is based on the premise that members are sovereign states. If the concept of sovereignty is demoted, destabilized and down-graded so will the concept of the United Nations herself. The only hope for our battered world is to keep the Organization true, real and credible. The defacto privatization of the United Nations would prove much more than the world can tolerate.

Confronted with such enormous human suffering we might slid into giving credence to the new "humanitarian interventionist" philosophy. We now are listening to the dangerous refrain of the need to reassess the prevailing view of national sovereignty that might have contributed to these human disasters as a few dare to claim.

General Assembly Res. 43/129 and 43/155 mark a small but significant step toward establishing a right of humanitarian intervention in international law. The resolution indicates that humanitarian assistance need no longer be given at the request of the concerned government but just with "the consent of the affected country and on the basis of an appeal by the affected country" a formula that is both vague and equivocal.

In the last few years it has become customary - on the part of the so-called human rights advocates - to soften up everybody for interference to safeguard people against grave abuses of human rights. There is, upon closer scrutiny, no clearly-cut line between humanitarian intervention and sheer intervention. Needless to say that this extremely dangerous fashionable attitude has been clearly motivated by the resurgence of power politics in a new form of global hegemony.

This interventionist spirit and disdain for the fundamental principle of sovereignty is coupled with and surely is in harmony with, the awakening of the Draculas of extreme right. The world has hardly shed off communism to fall back into faschism, again a sister populist movement. With their over-dose of racism, sick nationalism, isolationism, egoism and xenophobia, these movements have scored high, regrettably, in free elections across Europe. The present recession is fanning the fire and the anti-immigrant platform has become very popular. This

What complicates the matter even more is that we live, we learnt to live with and accept, violence of ideas, speach and attitudes. Violence has become intertwined with our daily life, threaded into our social fabric, involving politics, campuses, the press, the streets, domestic relationships and entertainment.

Inter and intra factional warring, no-body in fact can any longer tell which is which, is shaping up into a post cold-war universal phenomenon. The world has become dotted with minority strife and national feuds, some more visible than others.

Ethnic groups are marked, targeted almost everywhere and the ugly term "Ethnic cleansing" is gaining notoriety. It is true that it has always existed in the past, forced exiles and imposed resettlements in times of war and peace have been committed across the world. What is new and even more disturbing and disgusting is that it has become flagrant, calculated, systematical and carried out in broad daylight.

Bosnia should serve as a good example of the new international community's Modus Operandi as it is bearing the brunt of a naked aggression. Bosnia has no rich neighbour and has no oil and cannot pay in hard currency the cost of its liberation. So where is the swift sword of justice that fell on Iraq's neck? All that seems to interest the new International order is to arrange for humanitarian aid. But once peace is brought back, is anybody going to roll the serb aggression back - as in the case of Kuwait?

Let us look at the peculiar way the Gulf war was fought. For the first time, at least in modern times, war was conducted in the manner big business is conducted, raising around cash to meet the cost and striking early deals to undertake the reconstruction of what has been destroyed or will have to. Certainly it was not nuclear warfare but the combined effect of super-tech weaponry, from heavy and smart bombs to stealth aircraft and advanced electronics was much close to nuclear devastation .

The point is that only the naïve have considered the action in Kuwait as a prototype and here we are with Bosnia, the issue of aggression is merely reduced to a humanitarian issue, when this suited the real-politik. How could we escape the stigma of selectivity?

POST-COLD WAR HUMAN RIGHTS

Ahmad Khalifa *

After the cold war has subsided we suddenly discovered that it has been a blessing. Good old cold war! Since, we have been shocked and tormented with a world of anomie (no-norm) reign of chaos and violence, and what is more is that we call it the new International order.

We are now watching the use of excessive force all over, the killing fields, famine, death valleys, dislocation and tranference of people, the misery and suffering that defy the very notion of a more civilized world approaching the twenty-first century.

Certainly our world has always been fraught with political, military and economic imbalances coupled with denials and violations of human rights but we doubt if ever in the modern times, have we lost balance to the point of vertigo, thanks to the political Chernobil that is the sudden foundering and disintegration of the Soviet Union.

It goes without saying that such a collosal transformation will have to affect the concept of human rights and calls for deep scrutiny. It is not hard to characterize, off hand, the main off-shoots of the present political apocalypse that embody over-whelming human rights issues, namely: the minorities and nationalities rebellion, messing with the over-riding principle of sovereignty, the upsurge of the demons of extreme right and the marginalization of the third world.

If we take a closer look at these manifestations, we will find threading them together, a re-awakening of racism in its most flagrant and awkward forms coupled of course with hegemony.

* Director, Regional Arab Centre for Social Research and Documentation (UNESCO); Member and former Chairman of the United Nations Committee on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities.

The National Review of Social Sciences, Volume 29, Number 2, May 1992.

The National Review of Social Sciences

PUBLIC OPINION POLL ON AMENDMENTS OF RENTAL RELATIONSHIPS LAW IN AGRICULTURAL LAND — Amani Kandil

THE EARLY HISTORY OF PUBLIC OPINION POLLS — Nahed Saleh

THE FALL OF PARADIGMS AND THE CHALLENGE OF THE DIALOGUE BETWEEN CULTURES — El Sayed Yassin

OPINION LEADERS: CONCEPT AND METHOD — Howaida Adly

THE LINGUISTIC ORIGINS OF STRUCTURALISM A STUDY IN CONCEPTS — Ahmed Abu-Zeid

POST-COLD WAR HUMAN RIGHTS — Ahmad Khalifa

PANEL SURVEYS (Book Review) — Abeer Saleh

8th WORLD CONGRESS FOR RURAL SOCIOLOGY — Soheir Lotfy

Volume 29 Number 2 May 1992

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Correspondence:
Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research ,
Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Price :
US $ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

PUBLIC OPINION POLL ON AMENDMENTS OF RENTAL RELATIONSHIPS LAW IN AGRICULTURAL LAND
Amani Kandil

THE EARLY HISTORY OF PUBLIC OPINION POLLS
Nahed Saleh

THE FALL OF PARADIGMS AND THE CHALLENGE OF THE DIALOGUE BETWEEN CULTURES
El Sayed Yassin

OPINION LEADERS: CONCEPT AND METHOD
Howaida Adly

THE LINGUISTIC ORIGINS OF STRUCTURALISM A STUDY IN CONCEPTS
Ahmed Abu-Zeid

POST-COLD WAR HUMAN RIGHTS
Ahmad Khalifa

PANEL SURVEYS
Abeer Saleh

8th WORLD CONGRESS FOR RURAL SOCIOLOGY
Soheir Lotfy

Volume 29 Number 2 May 1992

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo